الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC ECONOMIC INDEPENDENT JOURNAL

العدد العاشر - المجلد الثالث - تموز / يوليو ١٩٩٦

Issue 10 . Vol. 3.July 1996

لبنان المقاطعة ولبنان المعارضة

● أيا كان الرأي في موضوع الانتخابات النيابية في لبنان، يبقى الأساس أن إجراء الانتخابات أضمن لمستقبل الديموقراطية اللبنانية من عدم إجرائها مهما كانت التحفظات والتفاصيل. ومع الاعتراف بأن عملية التمديد لولاية رئيس الجمهورية كانت خطا ديموقراطياً وتجاوزاً دستورياً كنا في «الميزان» من أشد معارضيه، فإن الأساس التصحيحي للخطأ الدستوري الذي وقع في أواخر السنة الماضية، هو أنه لا يجوز معالجة الخطأ بخطأ مماثل، لأن ذلك يتعدى الإطار الضيق والقصير المدى للمستفيدين والمتضررين إلى إلحاق الضرر المستقبلي بالحياة السياسية والمبدأ الديموقراطي.

وقد أثبتت مقاطعة نسبة كبيرة من المجتمع المسيحي اللبناني للانتخابات الماضية في عام ١٩٩٢، أن تلك المقاطعة قد أضرت بالمقاطعين في الدرجة الأولى وحرمتهم من المشاركة الإيجابية الفعالة في الحياة السياسية، وأدت إلى تهميش دورهم الأساسي فيها، فضلاً عن أنها جعلت إمكانية التجاوز أسهل وأفدح. فالمقاطعة من الناحية الانفعالية هي أسهل القرارات كأي فعل سلبي في الحياة العامة للمجتمعات وفي الحياة الخاصة للأفراد. لكن سهولة هذا القرار لا تعفي متخذيه من المسؤولية الوطنية، بل من المسؤولية التاريخية. كما إنها تعفي الآخرين من المسؤولية اللاحقة وتريح بعض الفئات المشاركة لأنها تضفي عليها مع الوقت ومع تمادي المقاطعين في الخطأ شرعية كانت ضعيفة أو حتى مفقودة.

فالحياة السياسية تكره الفراغ وتتجه فوراً إلى ملئه بمن تيسر، غثاً وسميناً، حتى إذا امتلأ الفراغ بهم اعتادت عليهم البلاد وأضفت عليهم الشرعية، والأهم من ذلك أنه يصعب عليها أن تقبل المقاطعين في دوراتها المتواصلة إلى درجة الاستغناء عنهم وحرمانهم من المشاركة في المستقبل.

إن هنالك فرقاً جوهرياً بين المعارضة والمقاطعة كالفارق بين الحياة والموت. أو فلنقل بين الوجود الفاعل والمؤثر وبين الغياب العازل أو الغربة النائية. فالمعارضة حق وواجب، بل هي ضرورة للاستقامة الوطنية والمسلكية العامة، فلا ديموقراطية بدون معارضة والصوت المعارض مهما كان قليلاً أو ضعيفاً يظل في المطلق موازياً ومعادلاً للقوى الحاكمة مهما كانت قوية وعاتية. وهي من حيث أنها فعل إيجابي مؤثر ترفع الآخرين إلى مستوى أرقى وأنظف بما يشكل إضافة نوعية إلى الممارسة السياسية الديموقراطية كثقافة عامة للمجتمع بكامله من جهة، أو كبوصلة لتبيان الانحراف في شتى المجالات.

أما المقاطعة من حيث كونها فعلاً سلبياً، فإنها تنطوي على مخاطر تخفيها بعض أوجه الاعتراض المشروعة والمقبولة أحياناً. وأول وجه مرفوض في فكرة المقاطعة أنها تعسفية بما مؤداه: إما أن تقبلوا بما نريد أو لا نقبل شيئاً. إما أن نفرض تصوراتنا أو نرفض أي تصور آخر. إما أن تأخذ كل شيء أو لا نريد شيئاً. إما أن نقبل بشروطنا أو نذهب في سبيلنا.

وهذه التعسفية في فكرة المقاطعة تحمل في طياتها غبناً مباشراً للجمهور التابع للمقاطعين لأنها تحرمهم من حقوق ممكنة سعياً وراء أهداف مستحيلة وعبثية، أو في أقل تقدير غير واقعية. ومن هذه الناحية تحمل فكرة المقاطعة ملامح معينة من المشروع التقسيمي السابق، ليس فقط من حيث كونه مشروعاً قسرياً بطريقة مختلفة، وإنما من حيث كونه تقسيماً عامودياً يتجاوز الدولة الواحدة والرقعة الجغرافية الموحدة إلى قسمة المجتمع الواحد إلى مجتمعين وشعبين وثقافتين على خطوط المشروع التقسيمي السابق.

وأما من حيث الاعتراض الوطني الذي يغلف النزعة التقسيمية الجديدة من خلال فكرة المقاطعة، فإنه يجدر باللبنانيين أن ينظروا إلى تجارب دول أخرى في العالم وجدت نفسها في مأزق التعامل مع الجيران الأقوياء كقوة قاهرة بفعل الطبيعة والسياق التاريخي. ومن يقرأ مطالعة الزعيم والرئيس المكسيكي الكبير اينشيفيرا في مسألة العلاقة غير المتكافئة مع الولايات المتحدة الأميركية، أو مطالعة الزعيم والرئيس الفنلندي التاريخي كيكونين في مسألة العلاقة غير المتكافئة لبلاده مع روسيا الستالينية، يلمح على الفور طاقة قوة الصبر والاحتمال والمرونة في فهم الواقع على حفظ الكرامة والسيادة الوطنية في المدى المنظور، إزاء مخاطر التطرف والسلبية وروح العداء في المدى القصير.

لكن الحقيقة هي أن المجتمع الذي تسري فيه فكرة المقاطعة في لبنان يفتقر أول ما يفتقر إلى زعامات وقيادات تاريخية أو ذات أفق تاريخي كما كان الحال من قبل في حقبة الانتداب وفي مرحلة الاستقلال. ذلك أن الجراة على القبول والمشاركة ولو في سياق مجحف أقدر على المعالجة الجدية الناجعة من المقاطعة والجفاء، ليس فقط لأنها علامة قوة وثقة بالنفس، بل لأنها تعبير عن ضعف المواقف السلبية والتعجيزية التي تضفي غطاء مشبوهاً على أصحاب المصالح الذاتية الذين لا سبيل لهم سوى المزايدات المتسترة بالتطرف في دعاوى مبدئية منافية لواقعهم وللواقع في المطلق.

نعم للمعارضة... لا للمقاطعة.

«الميزان»

سحب القوات الأميركية من الرياض تمهيد لسحبها من الجزيرة العربية

واشنطن تبحث عن بدائل للنفط العربي

● بعد الإنفجار الكبير الذي استهدف مبنى لإقامة القوات الأميركية في مدينة الخبر في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (الأحساء)، وذهب ضحيته عشرات القتلى والجرحى، قامت السلطات العسكرية الأميركية بسحب ١٥٠٠ جندي من العاصمة السعودية الرياض إلى مواقع بعيدة. وقالت مصادر في واشنطن، إن عملية النقل هذه هي خطوة أولية باتجاه سحب القوات البرية الأميركية كلها من السعودية ومنطقة الخليج في وقت لاحق.

وأفادت التقارير المتداولة حول الموضوع في العاصمة الأميركية، أنه إذا كانت الولايات المتحدة تتوخى حماية مصالحها الاستراتيجية في الخليج، فإن قواتها البحرية العاملة على مقربة من المنطقة كافية لهذا الغرض، ويمكن تعزيزها على وجه السرعة في الحالات الطارئة. اما إذا كانت تتوخى حماية الأنظمة الحاكمة هناك فإن الوجود العسكري الأميركي البري العلني من شأنه أن يضعف تلك الأنظمة بدل تقويتها وحمايتها، لأن العداء للوجود العسكري الأجنبي في أراضي الجزيرة العربية لا يقتصر على الحركات المعارضة والمتطرفة، بل يمتد إلى غالبية السكان. وخلصت تلك التقارير إلى القول بأن انسحاب القوات العسكرية الأجنبية يفيد في حماية الأنظمة الخليجية أكثر بكثير من وجودها الراهن.

وفي الوقت ذاته، أعاد انفجار الخبر إحياء المناقشات حول اعتماد الولايات المتحدة والغرب عموماً على النفط العربي، وخصوصاً لتزايد اعتماد عاملين أساسيين في الوضع النفطي داخل أميركا:

العامل الأول، تزايد الاستهلاك النفطي ومعه تزايد الاستيراد من الخارج بحيث باتت الولايات المتحدة تستورد أكثر من نصف احتياجاتها.

والعامل الثاني، هبوط الاحتياطي الاستراتيجي الأميركي المخزون للطوارئ، بسبب الأهداف الإنتخابية للرئيس بيل كلينتون الذي أمر بالبيع من هذا الاحتياطي لمنع ارتفاع الأسعار البترولية مع ارتفاع الأسعار العالمية في الآونة الأخيرة. وهناك من يقول في واشنطن، إن كلينتون أمر ببيع الاحتياطي الاستراتيجي لتخفيف العجز في الميزانية الفدرالية، مصمماً على سياسة الاستمرار في الاعتماد على نفط الخليج وحمايته لكي يبقى متوفراً بأسعار رخيصة.

وتبعاً لذلك ارتفعت حدة المناقشات في الدوائر الداخلية في واشنطن حول الغاية من الاحتياطي الاستراتيجي، وحول البدائل الممكنة لتخفيف الاعتماد على النفط الخليجي. فالبعض يقول إن الاحتياطي الاستراتيجي غايته التحسب لارتفاع أسعار النفط، وآخرون يقولون بأنه لا يجوز المساس بهذا الاحتياطي وضرورة حفظه لأغراض الدفاع الوطني ليس إلا.

وأما القائلون بضرورة تخفيف الاعتماد على النفط الخليجي، فإنهم يرون إمكانية استخدام التكنولوجيات الأميركية المتطورة لزيادة الإنتاج في مناطق أخرى من العالم واكتشاف مصادر جديدة ورخيصة تكون بديلاً موثوقاً في الحالات الطارئة في المستقبل.

إعادة المسألة الفلسطينية إلى الوصايات الإقليمية

إتباع غزة بمصر والضفة الغربية بالأردن

● وضعت التوجهات التي أعلنها رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد بنيامين نتانياهو المسألة الفلسطينية في إطار جديد، أو على الأصح في إطارها السابق لحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، من حيث قطع الطريق على مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإعادة الفلسطينيين إلى الوصاية الإقليمية مع نوع من الحكم المحلي.

ويقضي هذا التوجه، كما تقول مصادر أوروبية، بإعادة ربط الوضع الفلسطيني والمصالح الفلسطينية في قطاع غزة بمصر، وفي الضفة الغربية بالأردن. وتقول المصادر الأوروبية نقلاً عن دوائر إسرائيلية، إن هذا التوجه الجديد يعفي الحكومة الإسرائيلية من مواجهة مسألتين ضاغطتين يمكن أن تعترضاها في حال قيام دولة فلسطينية مستقلة، هما: مسألة إعادة الفلسطينيين النازحين في الخارج، ومسألة ربط غزة بالضفة الغربية بطريق بري مما تعتبره الدوائر الإسرائيلية خطراً أمنياً مكلف الاحتراز ضده.

وترى تلك المصادر في هذا التوجه تطوراً شكلياً للوضع السابق لعام ١٩٦٧، وتطويراً جذرياً لفكرة «الخيار الأردني» السابقة للعملية السلمية التي انطلقت في مؤتمر مدريد في أواخر العام ١٩٩١.

ولا تستبعد المصادر المذكورة أن يثير نتانياهو الموضوع مع الرئيس المصري حسني مبارك في أول لقاء رسمي معه، كما إنها لا تستبعد أن يكون قد بحثه نتانياهو مع بعض كبار المسؤولين الأردنيين قبل الانتخابات الأخيرة وبعدها. ومن المبررات التي يقوم عليها تصور نتانياهو، في رأي تلك المصادر، أن ياسر عرفات أقدر على التعامل مع مصر من أي وضع سابق في غزة، وأن الفاعليات الفلسطينية في الضفة الغربية أقدر على التعامل مع الأردن لكون الضفة ظلت على علاقات ملحوظة مع عمان طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي نظراً لأن الضفة كانت تابعة للمملكة الأردنية الهاشمية قبل الاحتلال.

ويرتبط هذا التوجه، في رأي المصادر الأوروبية، باتخاذ قرار إسرائيلي بالانسحاب من جنوب لبنان بعد الحصول على ضمانات معينة تقضي بمنع تجدد الوجود العسكري الفلسطيني المسلح في المناطق المتاخمة لحدود إسرائيل الشمالية، ومنع أي عمليات عسكرية تنطلق من الأراضي اللبنانية. وتقول المصادر إن هذه الترتيبات يجب أن تتم قبل أن تعكف الحكومة الإسرائيلية على أي مفاوضات أو محادثات جدية مع الحكومة السورية لتسوية النزاع السوري - الإسرائيلي. فالمنطلق الأساسي في هذه الحالة هو إتمام التسوية في الإطار الأصلي القائم على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين قبلتهما الدول العربية في عهد جمال عبد الناصر تحت شعار «إزالة آثار العدوان»، أي العودة إلى الوضع السائد قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

معلومات جديدة عن حادثة طائرة «لوكربي»

● تكشفت معلومات جديدة حول حادثة تفجير طائرة «بان اميركان» فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية عام ١٩٨٨، تلقي الشكوك على الاتهامات التي وجهتها السلطات الاميركية والبريطانية إلى ليبيا تبريراً للعقوبات الدولية التي فرضت تالياً عليها وما زالت سارية. وتفيد هذه المعلومات أن وزير الخارجية في حكومة جنوب إفريقيا العنصرية السابقة كان يستعد للسفر على الطائرة الأميركية في رحلتها ١٠٣ إلى نيويورك، لكنه عاد فسافر على الرحلة ١٠١ للشركة ذاتها وفي اليوم ذاته بناء على إخبارية معينة.

وقد أكد وزير العدل في حكومة جنوب إفريقيا السابقة وجود الحجز لوزير الخارجية على الطائرة المنكوبة المتجهة من فرانكفورت إلى نيويورك، كما أكد تحويل الحجز إلى الطائرة الأخرى، وذلك رداً على سؤال حول الموضوع لأحد نواب برلمان جنوب إفريقيا، بعد استفسار وزير الخارجية عنه.

وتفيد هذه المعلومات أيضاً، أن السفارة الأميركية في موسكو قد أصدرت في حينه تعميماً خطياً يحذر موظفيها من السفر على تلك الرحلة بالذات، مما يشير إلى توفر معلومات عن مخاطر الرحلة لدى السلطات الأميركية.

وربما يشكل ذلك سبباً من الأسباب التي دعت بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة إلى مطالبتها بتخفيف الإجراءات المجحفة ضد ليبيا.

لقاء منتصف الليل بين فهد والحريري

● لفت أنظار المراقبين الاجتماع الذي عقده العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز بعد منتصف الليل مع رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية عشية انعقاد القمة العربية الموسعة في القاهرة في الشهر الماضي. ووصفت مصادر مطلعة لـ«الميزان» ذلك الاجتماع في ساعة متأخرة من الليل بانه كان «اجتماع عمل» ولم يكن اجتماعاً سياسياً. واشارت تلك المصادر إلى أن الاجتماع المذكور تناول أموراً مالية مهمة، منها ربط المساعدات المالية السعودية إلى جمهورية البوسنة والهرسك لإعادة إعمار ما هدمته الحرب الأهلية هناك، وخصوصاً في مدينة سراييفو عاصمة البوسنة بإعطاء قسط من مشاريع الإعمار هناك إلى شركة «أوجيه» التي تملكها جهات سعودية من خلال رفيق الحريري.

وقد توجه بعد ذلك وفد من شركة «أوجيه فرنسا» إلى سراييفو حيث قابل المسؤولين والمنظمات الدولية المعنية بإعادة إعمار المناطق والمرافق المهدمة فيها عرض خلالها عزم الشركة على المساهمة في المشاريع الإعمارية في ضوء خبراتها في إعادة إعمار بيروت، وفي قدرتها على اجتذاب المساعدات السعودية والعربية وفقاً للنصيب المتاح لها في مشاريع سراييفو. ولاحظ المراقبون أن لقاء منتصف الليل بين فهد والحريري قد جرى أثناء تغيب ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز عن البلاد لترؤسه وفد بلاده إلى قمة القاهرة، وفسرت المصادر العليمة توقيت اللقاء، بأنه عائد إلى التحفظات التي بدرت عن ولي العهد أثناء تولية إدارة الدولة في فترة استشفاء الملك على أعمال الحريري ومطالباته المالية من الحكومة السعودية. (راجع الصفحة الثالثة من هذا العدد).

اسعار الموزعين

Austria.....AS.26.	Greece.....DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrain.....Fils.250.	Italy.....L.300	Spain.....Pts.3,50.
Belgium.....BF.50.	Jordan.....Fils.200.	Switzerland....SFr.3.
Canada.....C$.2.50.	Kuwait.....Fils.200.	Syria.....L.S.15.
Cyprus.....C£.1.	Lebanon..LL.1000.	Tunisia...M.600
Egypt.....E£.1.	Libya.....L.Din.0.75	U.A.E.....Dirh.3.
France.....FF.8.	Morocco...Dh.7.	UK.....£1.
Germany.....DM.2,.5.	Oman.....Peiza.300.	USA.....$.2.

الاقتصاد اللبناني من التباطؤ الى الركود

تزايد المديونية يرغم الحكومة على تقليص خطة الإعمار!

● تحليل اقتصادي:

يشهد الاقتصاد اللبناني في الوقت الحاضر ركوداً ملحوظاً من أسبابه الرئيسية توقف الطفرة السابقة في قطاع البناء، وهي طفرة اسهمت بنسبة كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة خلال السنوات الخمس الماضيات. والملاحظ ان التباطؤ في النمو الاقتصادي اللبناني قد بدأ في أواخر السنة الماضية قبل أشهر من العدوان الاسرائيلي الواسع على الجنوب والبقاع وبعض المرافق الحيوية. فالعدوان الاسرائيلي، لم يكن هو السبب الاصلي والاساسي في حالة التباطؤ، لكن هذا العدوان زاد من تفاقم التباطؤ ودفعه باتجاه الركود.

فقد بلغ حجم الرساميل الوافدة الى لبنان سنة ١٩٩٥ اكثر من ٦,٥ مليار دولار معظمها تحويلات من اللبنانيين المقيمين والعاملين في الخارج. ومن أصل هذا المبلغ انفق في اعمال البناء، بصورة عشوائية في كثير من الاحيان من قبل المغتربين اللبنانيين في افريقيا ما لا يقل عن ٣,٥ مليار دولار في تلك السنة، أي بنسبة تقارب او تزيد على ٥٠٪.

ويمكن القول، أن هذا الاستثمار العقاري في السنة الماضية وفي السنوات التي سبقتها كان بمثابة تجميد لرساميل طائلةفي أوعية من الحديد والباطون، بحيث زاد العرض زيادة كبيرة على الطلب المتاح أو الممكن. ومع ذلك فإن هذا الفائض الكبير في العرض لم يؤد الى هبوط في الاسعار لكون المستثمرين في قطاع البناء قاموا باستثماراتهم نقداً في أغلب الاحيان. ويقدر «بنك عودة» مثلاً نسبة التمويل الذاتي في قطاع البناء بما متوسطه ٧٠٪، لكن تقديرات أخرى ترفع هذه النسبة الى ٩٠٪. وبالتالي فقد أدى هذا التراجع في قطاع البناء ليس فقط الى تراجع نسبة النمو في الاقتصاد العام، وانما ايضاً الى هبوط بنسبة لا تقل عن ١٠٪ في الاستثمار الخاص في الربع الاول من سنة ١٩٩٦ قياساً على الفترة ذاتها من السنة الماضية. ويلاحظ ايضاً أن باقي الاموال الوافدة الى لبنان سنة ١٩٩٥ وتقدر بحوالى ٣ مليارات دولار، لم تجد طريقها الى استثمارات انتاجية مباشرة لأن ٦٠٪ منها كان بشكل تحويلات من اللبنانيين العاملين في الخارج الى ذويهم وهي تحويلات يمكن وصفها بأنها انفاقية او استهلاكية أسهمت الى حد ما في رفع نسبة التضخم، او ابقاء هذه النسبة مرتفعة. بينما استثمرت الاموال المتبقية في سندات الخزينة نظراً الى ارتفاع مردود السندات التي تحمل فائدة عالية تصل عادة الى ثلاثة اضعاف الفوائد على الودائع المصرفية في البنوك العالمية.

هبوط النمو

ومع ان رياض سلامة، حاكم البنك المركزي اللبناني، يؤكد ان الوضع الناشيء منذ عملية «عناقيد الغضب» الاسرائيلية في اواسط نيسان/ ابريل الماضي، ثم انتخاب بنيامين نتانياهو في اواخر ايار/ مايو الماضي، لم يؤثر على التدفقات الاستثمارية الى الاقتصاد اللبناني، إلا ان الفعاليات الاقتصادية اللبنانية وخصوصاً في مجالي الصناعة والسياحة تؤكد ان تراجعاً كبيراً قد طرأ على الخطط الاستثمارية في هذين القطاعين الاساسيين. ويقدر حجم التراجع في القطاع الفندقي وحده بمبلغ ١٥٠ مليون دولار.

وبالنظر الى عدم وجود احصائيات اقتصادية دقيقة لأوجه النشاط المتعددة في البلاد، فقد تضاربت التقديرات لنسبة النمو السنوي المتوقع في الاقتصاد اللبناني لسنة ١٩٩٦ قياساً على التباطؤ الملحوظمنذ الربع الاخير من السنة الماضية والربع الاول من السنة الجارية، بين ٥٪ حسب تقدير حاكم البنك المركزي الذي وصف هذه النسبة بأنها نسبة نمو جيدة خصوصاً وانها مترافقة مع انخفاض التضخم بنسبة ٨,٥٪ وبين ٣٪ حسب تقديرات «بنك عودة». والمعروف ان نسبة النمو في الاقتصاد اللبناني خلال السنوات الثلاث الماضية قد تراجعت بين ٩٪ و٧,٥٪.

أما نسبة التضخم في لبنان التي أكد حاكم البنك المركزي انخفاضها بنسبة ٨,٥٪ فإن قياسها في الوضع الاحصائي اللبناني السائد أصعب بكثير. ومن المشكوك فيه ان يكون التضخم قد هبط بمثل هذه النسبة العالية. لكنه من الطبيعي ان يهبط بشكل عام مع تباطؤ النمو نتيجة لركود القطاع العقاري وتراجع الاستهلاك.

ازمة الاسكان

وعلى الرغم من الزيادة الهائلة السابقة في اعمال البناء، فمازالت هناك أزمة اسكان ملحوظة بالنسبة الى اصحاب الدخل المحدود، ولذلك تعمد الحكومة اللبنانية في الوقت الحاضر الى تنشيط قطاع البناء من جديد من خلال ضخ اموال خارجية في قطاع الاسكان، واهمها القرض الذي قدمه البنك الدولي بقيمة ١٠٠ مليون دولار مخصصة لقطاع الاسكان تحديداً، وذلك عبر المؤسسة المالية الدولية التابعة له International Financial Company التي حولت المبلغ المذكور الى ستة مصارف محلية.

والاحصائيات الاكيدة المتوفرة عن قطاع البناء تتمثل في عدد طلبيات التراخيص المقدمة من المهندسين وفي كميات الاسمنت المسلمة الى ورش البناء، وهي تظهر تراجعاً كبيراً في الربع الاول من السنة الجارية قياساً على الفترة ذاتها من السنة الماضية.

وقد تراجعت الطلبيات على التراخيص بنسبة ٥١٪ وتراجعت كميات الاسمنت بنسبة ١٤٪. حسب نشرة «بنك عودة» للربع الاول من السنة، اذ هبط عدد التراخيص المطلوبة من اكثر من ٦ ملايين متر مربع الى اقل من ٣ ملايين، وتراجعت كميات الاسمنت من ٨٠٠ الف طن الى ٦٩٠ الفاً.

الوضع الصناعي الحرج

وكما تحاول الحكومة اللبنانية اعادة تنشيط قطاع البناء من خلال القروض الاسكانية المتاحة من المؤسسات الدولية، فانها تحاول أيضاً تنشيط قطاعي الصناعة و السياحة، بتقديم القروض لمؤسسات سياحية و صناعية معينة. ومن ذلك مثلاً رصد ٢٠٠ مليون دولار لتمويل اعادة تأهيل «كازينو لبنان»، وفندق «فينيسيا» وشركة «ترابة سبلين». ومما يلقي ظلالاً من الشك على دور ارتفاع التضخم في التراجع الصناعي ووضع الصناعة الوطنية على شفير الازمة. ان الصناعيين في لبنان بدأوا يشعرون بفداحة المنافسة الاجنبية لانتاجهم مما ينبيء بأمرين:

أولهما، ارتفاع كلفة الانتاج الصناعي في لبنان.

وثانيهما، وجود عوامل غير منظورة تسهم في ابقاء نسبة التضخم مرتفعة على الرغم من تأكيد حاكم «البنك المركزي» بهبوطها.

ومن نافل القول ان عنصر التنافسية في القطاع الصناعي يعتبر عنصراً حاسماً لأن الانتاج الصناعي اللبناني يقوم على التصدير الى الخارج، حيث المنافسة شديدة في الاوضاع التجارية العالمية الراهنة، نظراً الى ضيق السوق المحلي غير القادر على استيعاب كميات اكبر من الانتاج الوطني.

ويقول «بنك عودة» في نشرته للربع الاول من هذه السنة ان اعتماد الاقتصاد اللبناني على الخارج خلال السنوات الثلاث الماضية يستدل عليه من اتساع الفجوة في الميزان التجاري، التي قدرها بما متوسطه ٥٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي، خلال فترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦.

ومع أن بعض القطاعات الصناعية شهدت تحسناً طفيفاً في التصدير، كان ابرزها ارتفاع صادرات المنتوجات البلاستيكية بنسبة ٢,٧٨٪، إلا ان قطاعات عديدة اخرى شهدت تراجعاً ملحوظاً في الصادرات منها:

■ المنتوجات الغذائية المصنعة، التي هبطت بنسبة ٢,٨٩٪.

■ المنتوجات المعدنية، التي هبطت بنسبة ٠,٥٦٪.

■ المصنوعات الجلدية والفراء، هبطت بنسبة ٠,٤٩٪.

■ صناعة الاخشاب والمنتوجات الخشبية، هبطت بنسبة ٠,٤٦٪.

■ الانسجة والمنتوجات النسيجية، هبطت بنسبة ٠,٦٪.

■ الاسمنت والمنتوجات الحجرية، هبطت بنسبة ١,٣١٪.

■ المعادن والمنتوجات المعدنية، هبطت بنسبة ٠,٠٤٪.

■ المعدات والمنتوجات الكهربائية هبطت بنسبة ٠,٠٢٪.

بالاضافة الى صناعات منوّعة هبطت بحدود ١,٨٪.

الوضع المالي والنقدي

يقدم رياض سلامة، حاكم البنك المركزي، مثالاً على استمرار الثقة الدولية الاكيدة بالاقتصاد اللبناني نجاح الحكومة في عملية طرح سندات خزينة في الاسواق الاوروبية لحساب الدولة اللبنانية بقيمة ١٠٠ مليون دولار بعد العدوان الاسرائيلي في نيسان/ ابريل الماضي، وبعدها العملية المماثلة التي قام بها «بنك الاعتماد اللبناني» بقيمة ٦٠ مليون دولار عن طريق مؤسسة «ميريل لينش».

وفي المقابل تصل الفوائد على الديون المترتبة على لبنان الآن الى ما نسبته ٤٠٪ من ميزانية الدولة لسنة ١٩٩٦ على الرغم من أن هبوط نسبة الفائدة بما لا يقل عن ٢٪ في السنة الجارية من شأنه ان يخفض التزامات الدولة بخدمة ديونها بما لا يقل عن ١٠٪. ومع ان حاكم «البنك المركزي» يؤكد ان نسبة الدين العام مازالت ضمن الحدود المقبولة، إذ تشكل الآن حسب تقديره هو ما نسبته ٧٥٪ من اجمالي الناتج القومي. لكن هذه النسبة اكثر من ذلك بكثير اذا ما قيست بالناتج المحلي الاجمالي الذي لا يتضمن البنود الخارجية.

وفوق ذلك لا يبدي الدين العام تراجعاً، بل هو على تزايد مستمر. فقد زاد الدين الداخلي العام خلال الربع الاول من هذه السنة بما نسبته ٦,٧٪. لكن «بنك عودة» في نشرته يرفع الزيادة الحقيقية في الدين العام الى نسبة ١٠,٣٪. كذلك زاد الدين العام الخارجي بالعملات الخارجية في الربع الاول بنسبة ١٪ اذ ارتفع من ١٢٨٧ مليون دولار في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥ الى ١٣٠٤ ملايين دولار في شهر آذار/ مارس ١٩٩٦.

وعلى الرغم من هبوط طفيف في عجز الميزانية بين النفقات والواردات بنسبة تقدر بحوالى ٨٪ إلا ان هذا العجز مازال كبيراً وغير قابل للتصحيح في المدى المتوسط. ويقدر هذا العجز الآن بحدود ٤٠٪ ايضاً.

ومع ان سعر صرف الليرة اللبنانية، بقي ثابتاً، على الرغم من الاجواء السياسية المحيطة، إلا ان سعر الصرف هذا مازال محكوماً بالاطار السياسي، وهو من هذه الناحية يمثل سياسة نقدية متعمدة بمعنى انها لا تدور على الوضع الاقتصادي الحقيقي انما تقوم في الدرجة الاولى على حركة تدفق الرساميل الخارجية الى لبنان.

إلا ان فرانسوا باسيل، رئيس جمعية المصارف اللبنانية، يرى ان الوضع المالي يقف على حافة حرجة لان مصادر التمويل الميسر، الاقليمي منه والدولي، تتجه حسب قوله الى نضوب وندرة متزايدين. وقال باسيل:

«ان اقتراض الدولة الداخلي عن طريق سندات الخزينة، وصل سقفاً يصعب تخطيه من غير تهديد لاستقرار الاسعار الداخلية. وطالب رئيس جمعية المصارف حكومة الحريري بتأجيل ما ليس ملحاً تنفيذه من مشروعات خطتها الاعمارية المعروفة باسم «افاق ٢٠٠٠».

الميزان التجاري

لقد اسهم تزايد موجودات «البنك المركزي» من العملات الاجنبية خلال الربع الاول من السنة في استمرار الفائض في ميزان المدفوعات اللبناني ولو بمبلغ متناقص يقل عن ٣٠ مليون دولار. لكن هذا الفائض في ميزان المدفوعات يشكل نسبة ضئيلة من الارتفاع الهائل لعجز الميزان التجاري الذي بلغ في الاشهر الثلاثة الاولى من السنة ١٥٥٧ مليون دولار. وهو أقل من عجز الفترة ذاتها من السنة الماضية بنسبة ٢,٥٪. وفي ذلك تقول نشرة «بنك عودة»، ان أحوال الميزان التجاري لا يمكن تقديرها تقديراً مستقلاً عن احوال النمو الاقتصادي العام. ذلك ان المؤسسات الاقتصادية اللبنانية بسبب ارتفاع صرف الليرة والسيطرة النسبية على التضخم تفضل تحقيق زيادة في الانتاجية بدل التوسع في طاقة الانتاج، مما يضيق مجالات الاستثمار ويخفض كلفة الاستيراد ويعرقل الانتاج الوطني، وبالتالي يعمل على تفاقم العجز في الميزان التجاري.

وأهم الدول التي يصدر اليها لبنان منتوجاته هي:

■ الامارات العربية المتحدة (٢٦٪)
■ المملكة العربية السعودية (١١,٧)
■ سوريا (٩,٩٪)
■ فرنسا (٤,٩٪)
■ الاردن (٤,٩٪)
■ الكويت (٣,١٪)
■ الولايات المتحدة الاميركية (٢,٧٪)

وتشكل هذه الاسواق منافذ لما نسبته ٦٣٪ من الصادرات اللبنانية في الربع الاول، والباقي ونسبته ٣٧٪ يتوزع على دول مختلفة في العالم.

اما الدول التي يستورد منها لبنان بصورة رئيسية فهي:

■ ايطاليا (١١,٧٪)
■ الولايات المتحدة الاميركية (١١,٤٪)
■ فرنسا (١٠,٤٪)
■ المانيا (٧,٥٪)
■ سوريا (٤,٤٪)
■ الصين (٣,٧٪)
■ اليابان (٣,٦٪)
■ بريطانيا (٣,٥٪)

وهذه مجتمعة تشكل ما نسبته ٥٦٪ من مصادر الاستيراد اللبناني في الربع الاول والباقي ما نسبته ٤٤٪ يتوزع على بلدان مختلفة في العالم.

من التباطؤ الى الركود

وفي مجمل تحليله للاوضاع الاقتصادية العامة في لبنان، لا يستبعد «بنك عودة» في نشرته الفصلية ان ينحدر الوضع الاقتصادي اللبناني، خلال الاشهر المتبقية من سنة ١٩٩٦، من حالة التباطؤ المحلوظة في الربع الاول الى حالة من الركود العام. واجتناباً لهذا الانحدار يخلص تحليل «بنك عودة» الى القول بان الحكومة اللبنانية تواجه تحدياً اقتصادياً ثلاثي الابعاد، لا بد من العمل السريع لمنعه من ان يستشري في الاشهر المقبلة، وهذا التحدي الثلاثي الابعاد يتمثل في المعالجات الملحة التالية:

١ - استعادة ثقة المستهلكين والمستثمرين على حد سواء.

٢ - متابعة الاصلاحات البنيوية.

٣ - معالجة ارتفاع سعر صرف الليرة على نحو يتلاءم مع التوازنات القائمة في الاوضاع الاقتصادية العالمية الشاملة.

هذه المعالجات يصفها تقرير «بنك عودة» بانها التشخيص الصحيح والمعالجة المناسبة التي تمثل الفارق بين التباطؤ والركود في ما تبقى من سنة ١٩٩٦.

لكننا في «الميزان» لا نشارك «بنك عودة» قوله بان التباطؤ الذي شهده الاقتصاد اللبناني في الربع الاول من السنة كان على السواء «مفاجئاً» و«مخيباً للآمال» لأننا كنا نتوقعه ونلقي الاضواء عليه منذ أشهر.

■ بعد لقائه بالرئيس رفيق الحريري اكد ريوتارو هاشيموتو، رئيس الحكومة اليابانية، عزم اليابان على منح لبنان قرضاً قيمته ١٣ مليار ين، اي ما يعادل ١٢٠ مليون دولار تقريباً.

وهو اول قرض من هذا النوع تمنحه طوكيو التي ماتزال شديدة الحذر ازاء استقرار بعض الدول وقدرتها على وفاء الديون. ويخصص هذا القرض لتحسين امدادات المياه وشبكة المجارير.

وكان الحريري طلب من اليابان المساهمة في اللجنة الدولية المقترحة من اجل المساعدة على اعادة اعمار لبنان.

على جانب آخر، جرى في خواتيم الشهر الماضي التوقيع على قرض من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الى لبنان بقيمة ٤٠ مليون دولار كمساهمة في اعادة اعمار البنية التحتية التي تهدمت من جراء العدوان الاسرائيلي خلال شهر نيسان/ ابريل الماضي.

وقال رئيس مجلس الانماء والاعمار نبيل الجسر، الذي وقع على القرض باسم الحكومة اللبنانية، ان هذا القرض مخصص للمساهمة في اعادة اعمار البنى الاساسية والابنية «المتضررة من العدوان الاسرائيلي على لبنان».

وسيتم تسديد هذا القرض على مدى ٢٥ سنة من ضمنها فترة سماح ست سنوات وبفائدة سنوية قدرها ٣٪. وقال بيان صدر على اثر عملية التوقيع ان مجمل ما قدمه الصندوق منذ سنة ١٩٧٧ وحتى الان الى لبنان بلغ نحو ٣٦٤ مليون دولار.

PROXIMA FOR TRANSLATION
ARABIC - ENGLISH TRANSLATION
ترجمة من العربية الى الانكليزية
ARABIC - ENGLISH TRANSLATION
ترجمة من العربية الى الانكليزية
ARABIC - ENGLISH TRANSLATION
ترجمة من العربية الى الانكليزية
ARABIC - ENGLISH TRANSLATION
ترجمة من العربية الى الانكليزية
ARABIC - ENGLISH TRANSLATION
ترجمة من العربية الى الانكليزية
ARABIC - ENGLISH TRANSLATION
ترجمة من العربية الى الانكليزية
ARABIC - ENGLISH TRANSLATION
ترجمة من العربية الى الانكليزية
0181 863 9558

لقاء منتصف الليل بين فهد والحريري عشية قمة القاهرة

السندباد الطائر بين العواصم ... يحطُّ في سراييفو!

الملك فهد بن عبد العزيز

الامير عبدالله بن عبد العزيز

الامير عبد العزيز بن فهد

● تحليل إخباري:

لم يسبق لأي من رؤساء الحكومة السابقين في لبنان أن قام ولو بجزء يسير بالاسفار والرحلات القصيرة والمتوسطة والبعيدة التي قام ويقوم بها رئيس الحكومة الحالي رفيق الحريري، بحيث يمكن القول أن مجموع الاوقات التي يقضيها الحريري في الاسفار الخارجية تعادل أوقات اقامته في بيروت.

وهذه الظاهرة لا تعود فقط الى ان الحريري يملك ما لا يملكه الآخرون، وخصوصاً الطائرة الخاصة التي هي راحلته الجاهزة للاقلاع في أي وقت، بل ربما تعود الى قناعة منه كرجل أعمال اولاً، بان في «الحركة بركة». وتحظى باريس، عاصمة فرنسا، بقسط وافر من اسفار الحريري السندبادية، كمحطة دائمة يعود اليها للتوقف والاستراحة ومتابعة اعماله الكثيرة و الكثيفة في فرنسا. فاذا كان اللبنانيون التقليديون أثناء فترة الانتداب والعلاقات المميزة مع فرنسا قد اطلقوا على باريس انها «مربط خيلهم»! فان احداً منهم لم يجسد حرفية هذا الشعار كما جسده رفيق الحريري، حتى اصبحت باريس بالفعل مربض طائرته الدائم.

والهوى اللبناني التقليدي تجاه فرنسا يختلف نوعياً عن هوى الحريري بها. فهي بالنسبة اليهم مركز للأنس والثقافة بينما هي ليست كذلك بالنسبة الى رئيس الحكومة.

ويروي الوسط السياسي اللبناني، ان وزير الخارجية فارس بويز له مراق خاص بالتعريج على باريس في رحلاته الديبلوماسية الخارجية، ويقولون ان فارس بويز عكف على زيارة رسمية الى أندونيسيا، وصبيحة تلك الزيارة، أفاق رئيس الجمهورية الياس الهراوي من النوم ليقرأ الصحف الصباحية، فاذا به يقرأ خبراً مفاده ان صهره وزير الخارجية وصل الى باريس في طريقه الى اندونيسيا. فأمسك بالهاتف وطلب ابنته زلفا، زوجة فارس بويز، وقال لها حانقاً:

«انا أفهم ان يحط المرء في باريس اذا كان متوجهاً الى لندن او بون او حتى الى روما وواشنطن لكن هل تقولين لي كيف ينزل المرء في باريس اذا كان طريقه الى الشرق الاقصى؟!».

اسفار السندباد الى باريس

لكن اسفار الحريري الى باريس، هي في معظمها اسفار عمل لأن نسبة كبيرة من استثمارات الحريري الخارجية تتركز هناك، ولا سيما ان له علاقة وثيقة مع الرئيس الحالي جاك شيراك منذ سنوات عديدة، وبلغت درجة من الالفة و«الخوش بوشية»، أن الحريري بات يعتبر في «الاليزيه» من اهل البيت، مما حمل الرئيس الفرنسي على ان ينعم على رجل الحريري وممثله الشخصي في باريس المحامي باسيل يارد، ارفع وسام في الجمهورية الفرنسية، هو وسام جوقة الشرف من درجة فارس.

وكان من الطبيعي ان يتشاور شيراك مع صديقه الحريري في شأن زيارته الرسمية الاخيرة الى المملكة العربية السعودية. ويبدو أن إخراج الزيارة المذكورة كان محسوباً بدقة بإعطائها الوجه السياسي من غير الوقوع في الخطأ الذي وقع فيه رئيس الحكومة السابق ادوار بالادور الى السعودية عندما اصطحب معه الى الرياض قافلة من رجال الاعمال، فلم تكن الزيارة مثمرة. وحرص شيراك بعد التشاور مع الحريري، على ما يبدو، على استبعاد اي وجه غير سياسي يمثل مصالح اقتصادية خاصة.

وتقول المصادر الفرنسية، ان زيارة شيراك الاخيرة الى السعودية هي حلقة اخرى من حلقات بناء سياسة عربية لفرنسا خاصة بها، وهي السياسة التي دشنها في لبنان وحاول التوسع بها في مصر. الا ان الصحافي والديبلوماسي الفرنسي المعروف اريك رولو، يعتقد بأنه من المتعذر على فرنسا في مناخ الهيمنة الاميركية الراهن، ان تقيم سياسة عربية خاصة او مستقلة، ويقول ان تحركات الرئيس شيراك العربية تمثل حاجة لبعض الحكام العرب كي يظهروا امام شعوبهم بأنهم غير مرتهنين تماماً للسياسة والمصالح الاميركية. لكن رولو لا يستبعد ان تسفر هذه التحركات عن بعض المنافع الاقتصادية الجانبية لفرنسا ليس إلا...

الدكتور جاكل والمستر هايد

أما اسفار الحريري الكثيرة التي تتخذ ظاهرياً شكل ملاحقة المصالح اللبنانية، فإنها تظهر في الوقت ذاته، الصفة المزدوجة لرئيس الحكومة اللبنانية كرجل اعمال خاصة من جهة، وكرئيس للسلطة التنفيذية في لبنان من جهة ثانية، اشبه بالشخصية الانكليزية المعروفة باسم: «الدكتور جاكل والمستر هايد».

ففي لبنان تخفي الشخصية السياسية شخصية رجل الاعمال، وفي الخارج تخفي شخصية رجل الاعمال شخصية رجل السياسة.

ففي لبنان هو رجل أعمال بثياب رئيس للحكومة، وفي الخارج هو رئيس للحكومة بثياب رجل أعمال!

ويقول قائل: أي مصالح للبنان تفرض على رئيس حكومته أن يسافر الى البرازيل والى الارجنتين والى ماليزيا والى اليابان والصين، ناهيك بالاسفار الاخرى الأقصر مدى؟

والجواب المنطقي على ذلك انه ما كان لرفيق الحريري ان يستطيع الدخول في أي وقت يشاء، الى اعلى مراكز القرار في أي دولة في العالم لولا صفته كرئيس رسمي للحكومة اللبنانية، حتى ولو كان اغنى أغنياء العالم. ففي العالم اغنياء كثيرون أكبر من الحريري ورجال اعمال عديدون لهم مصالح متعددة في دول كثيرة، ومع ذلك لا يتاح لهؤلاء ان يقابلوا الرؤساء والمسؤولين الكبار في الدول الاجنبية. ومن هذا المنطلق فإن رئاسة الحكومة هي جواز مرور شخصي للحريري اكثر مما هي منفذ لمصالح لبنانية عامة.

وفي هذا النمط من العلاقات هناك استثناء وحيد هو المملكة العربية السعودية منشأ اعمال الحريري ومنطلقه الى السياسة اللبنانية.

فالابواب السعودية مفتوحة امام الحريري بصفته الشخصية لا بصفته رئيساً للحكومة اللبنانية، وهو الى الآن لم يقم بأي زيارة رسمية بروتوكولية الى المملكة العربية السعودية لأن احداً من كبار لامراء المسؤولين لا يجد من اللائق به ان يخرج لاستقباله في المطار بالمراسم الرسمية، مع أن كبار المسؤولين السعوديين من الملك فهد ونازلاً يستقبلونه في مجالسهم الخاصة.

لقاء منتصف الليل عشية قمة القاهرة

ومنذ أن تعافى الملك فهد وأبلَّ من وعكته، استقبل رفيق الحريري مرتين:

مرة أثناء موسم الحج، فكان احد الزوار القلائل الى بيت الله الحرام، الذين استقبلهم العاهل السعودي في ذلك الوقت. وقيل يومئذ، كما نشرت «الميزان» في عددها لماضي (العدد التاسع، المجلد الثالث، حزيران/يوليو ١٩٩٦) ان الحريري عرض على الملك فهد المتاعب المالية التي صادفته اثناء تولي الامير عبد الله مقاليد الامور في فترة استشفاء الملك. وذكر في حينه ان الامير عبد الله بن عبد العزيز امتنع عن اصدار سندات دين الى مصالح الحريري السعودية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار قيل انها مستحقة في ذمة الحكومة السعودية، وتردد آنذاك، كما اشارت «الميزان» في حينه، ان العاهل السعودي قد أمر بصرف مبلغ ١٠٠ مليون دولار للحريري من أصل تلك المطالبات.

لكن المقابلة الثانية بين الحريري والملك فهد في الشهر الماضي كانت ملفتة للانظار ليس فقط لأنها تمت بعد منتصف الليل، مع انه يقال ان العاهل السعودي يمتنع الآن عن السهر ويأوي الى فراشه مبكراً، بل لأنها تمت عشية انعقاد القمة العربية الموسعة في القاهرة، التي مثل المملكة العربية السعودية فيها الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد.

وتقول مصادر مطلعة ان موعد المقابلة كان متعمداً في غياب الامير عبد الله عن البلاد، لأنه ان الود مفقود بين ولي العهد السعودي ورئيس الحكومة اللبنانية، وهذا من ناحية أخرى يفسر غياب رفيق الحريري عن قمة القاهرة، لأن رؤساء الحكومة اللبنانية السابقين كانوا يرافقون رؤساء الجمهورية الى القمم العربية منذ المؤتمر الاول في سنة ١٩٦٤. ذلك أن تغيب الملك فهد عن قمة القاهرة له اسباب معروفة، اما غياب الحريري فإن اسبابه لم تتضح تماماً بعد.

ويبدو ان لقاء منتصف الليل بين الحريري والعاهل السعودي كان «اجتماع عمل». فما إن انتهى الاجتماع حتى انتشرت أنباء بأن الحريري من خلال شركته «اوجيه فرنسا» سوف تشارك في عمليات إعادة اعمار مدينة سراييفو عاصمة «جمهورية البوسنة البلقانية الاسلامية»، مقدمة خبراتها في مشاريع اعادة اعمار بيروت التي هدمها الاحتراب الداخلي.

وحتى جريدة «الحياة» اللندنية لصاحبها الامير السعودي خالد بن سلطان بن عبد العزيز، نقلت تصريحاً خاصاً لمراسلها في سراييفو أدلى به لها دوناطو تشياريني المبعوث الخاص للاتحاد الاوروبي الى البوسنة، قال فيه، ان وفداً يضم اربعة خبراء، من شركة «اوجيه فرنسا» لصاحبها رفيق الحريري زار البوسنة والتقى مسؤولين من مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية التي تتخذ من سراييفو مقراً لها، كما زار مقر المفوضية الاوروبية، حيث عقد مع تشياريني ومساعديه محادثات تناولت بشكل خاص، كما قالت جريدة «الحياة»، طبيعة الخدمات التي يمكن ان تؤمنها «اوجيه فرنسا» اعتماداً على الخبرة التي اكتسبها المستشارون والمقاولون اللبنانيون في مجال اعادة اصلاح المناطق السكنية وتأهيل المرافق المتضررة في الحرب.

ونقل عن المسؤول الاوروبي قوله ان «اوجيه» ستكون قادرة على الاستفادة من العقود التي ستبرم ولا سيما اذا احسنت الاستفادة من العلاقات التي تربطها بالمانحين الدوليين في العالم العربي والاسلامي، وفي ذلك إشارة الى ان الاعمال التي توطد «اوجيه» نفسها على القيام بها في عاصمة البوسنة مرتبطة بحجم المساعدات والمنح السعودية المخصصة لاعادة اعمار «سراييفو». وفي هذا الاطار فإن هذا الموضوع كان من المواضيع الرئيسية التي يعتقد المراقبون ان الحريري قد بحثها مع العاهل السعودي في لقاء منتصف الليل. وفي اعتقاد بعض المراقبين، ان هذا النشاط الخارجي الذي تقوم به «أوجيه» مستفيدة من وجود الحريري على رأس الحكومة اللبنانية يوضح القسمة التي جرت بعد انفكاك الحريري عن «اوجيه السعودية» التي آلت الى اصحابها السعوديين وعلى رأسهم الامير عبد العزيز بن فهد اصغر انجال العاهل السعودي، بحيث تكون العمليات الداخلية في السعودية من نصيب «أوجيه السعودية» والعمليات الخارجية المدعومة بالتمويل السعودي من نصيب «أوجيه فرنسا» التي يشرف عليها الحريري. ولا يستبعد المراقبون ان يحط السندباد الطائر في القريب بمطار مدينة كابول عاصمة الافغان لإعادة اعمار ما هدمته الحرب الاهلية الطويلة هناك بافضلية ملحوظة من خلال ارتباطها بمصادر التمويل السعودي.

ليس سراً في الاوساط السعودية

العدد العاشر - المجلد الثالث - تموز / يوليو ١٩٩٦

4 Issue 10 . Vol. 3.July 1996

العراق

السطو على الآثار السومرية والبابلية والآشورية من أجل حفنة من الدولارات

خريطة تجارية جديدة لبغداد بعد الحصار الدولي!

● تحليل اقتصادي:

منذ أن تم الاتفاق بين الحكومة العراقية والامم المتحدة على تصدير كمية محدودة من النفط لشراء الغذاء والدواء، اخذت الدوائر التجارية في انحاء متعددة من العالم تتزاحم للحصول على موطىء قدم تجاري في العراق الى فترة ما بعد العقوبات مما ينبيء بخريطة تجارية جديدة تختلف عن الخريطة التجارية للعراق مع بقية العالم قبل الحرب (راجع الرسم البياني لهذه الخريطة).

وما إن اقرت الاتفاقية مع الامم المتحدة حتى تزاحمت في بغداد اقدام رجال الاعمال الاجانب وممثلي الشركات الكبرى وخصوصاً الشركات النفطية، للحصول على عقود ووعود. وكان في طليعة الدول التي اوفدت بعثات مبكرة الى بغداد فرنسا وبريطانيا، اللتين كانت لهما علاقات تجارية كبيرة مع العراق قبل حرب الخليج الثانية.

وهناك شكوك في بعض الدوائر الاوروبية، بأن الولايات المتحدة تتعمد اطالة أمد العقوبات وتشديد الحصار لعرقلة تهافت الاطراف الاخرى على السوق العراقي، الذي تخشى الشركات الاميركية ان تحرم منه او تخرج الى الابد. وشعور المؤسسات الاوروبية ان الولايات المتحدة، وقد استأثرت مصالحها بالعقود الخليجية بعد الحرب، وخصوصاً في السعودية والكويت، تستخدم الحصار على دول نفطية اخرى في المنطقة لحرمان الاوروبيين والاطراف الباقية من ثمارها، وفي هذا الضوء تفسر مؤسسات اوروبية عديدة، اصرار واشنطن على فرض وتشديد الحصار ليس ضد العراق فحسب بل ضد ايران وليبيا ايضاً، حيث للاوروبيين مصالح معروفة.

ومن هذه الناحية، هناك شعور لدى اوساط الشركات والمصالح الاوروبية، أن سياسة المقاطعة والحصار التي تنتهجها الولايات المتحدة، هي في الواقع حصار ضدها وليست سياسة اميركية منفردة الغاية.

ويقول هؤلاء، ان الولايات المتحدة حرة في ان تتاجر مع من تشاء او تقاطع من تشاء، لكنها عملياً تفرض على غيرها فرضاً قانونياً مقاطعة جهات للاوروبيين مصالح واسعة فيها، كما حصل بالنسبة الى كوبا (راجع «الميزان الدولي» ص: ١١) وايران حيث أقر الكونغرس الاميركي قانوناً بمعاقبة الشركات الاجنبية التي تتاجر مع هذين البلدين خلافاً لرغبة الاميركيين.

ومع ذلك فقد قام ممثلون عن اكثر من خمسين شركة فرنسية بزيارة بغداد في الآونة الاخيرة برعاية «الاتحاد الفرنسي الوطني لأرباب العمل» فشظظغشت منها شركات نفط ومصارف وشركات لصنع السيارات وشركات انشائية وشركات للمنافع والخدمات العامة مثل شبكات المياه والغاز وما الى ذلك...

لكن شركات النفط الاميركية تخشى ان يفوتها القطار العراقي المترع بالنفط عندما ترفع العقوبات. ولذلك، حرص المسؤولون في شركات النفط الاميركية على ايفاد ممثلين بالوساطة الى بغداد للوقوف على السياسة النفطية العراقية لمرحلة ما بعد العقوبات.

لكن الاميركيين يتذرعون بان الاستمرار في الحصار ضروري لمنع صدام حسين من اعادة بناء آلته العسكرية الضخمة بما في ذلك الاسلحة غير التقليدية، وان واشنطن مازالت غير متأكدة من ان العراق قد تخلى عن طموحاته العسكرية. وترى واشنطن ان الدول الصناعية التي تضغط لفك الحصار عن العراق قبل الاوان تفعل ذلك لتصريف معدات عسكرية مثل روسيا والصين وفرنسا. وهذه الدول الثلاث تحتاج الى بيع السلاح كما ان العراق على العموم اسلحته الاساسية من هذه الدول.

ومن اللاعبين الثانويين على المسرح التجاري العراقي ايطاليا التي ذكرت تقارير رفعت الى مجلس الشيوخ الايطالي ان ايطاليا قد باعت العراق حتى الآن مواد غذائية بعضها بالانتمان، تبلغ قيمتها التقريبية مليار دولار.

والمعروف ان تقريراً رفع الى مجلس الشيوخ الايطالي في نيسان/ ابريل ١٩٩٢ قد أفاد بأن شركة «انسالدو» هي التي ساعدت العراق على بناء «الخلايا الساخنة» لانتاج البلوتونيوم في مركز البحوث النووية بالقرب من بغداد، وكذلك ورد اسم شركة «فيات» كمزود لمعدات لها علاقة بالمفاعلات النووية. وتثار علاقة ايطاليا هذه في الوقت الحاضر، لان ممثلين عن شركة «انسالدو» زاروا بغداد للبحث في مشاريع ممكنة بعد رفع الحصار.

وما يقال عن ايطاليا يقال ايضاً عن المانيا، التي تحاول ان تجد لشركاتها موطىء قدم لشركاتها في العراق. بل ان الحكومة الالمانية اقرت منذ سنة ١٩٩٣ اكثر من ١٥٠ ترخيصاً لشركات باعت العراق ما قيمته اكثر من ٣٠٠ مليون دولار من المواد الضرورية غير العسكرية. وفي وجه مساعي التوسع التجاري الالماني في العراق تثير واشنطن دور الشركات الالمانية في تطوير الآلة العسكرية العراقية سابقاً.

وذكر تقرير في هذا الخصوص ان الشركات الالمانية هي التي ساعدت العراق على تطوير وتحديث صواريخ «سكود» مما مكنها من ضرب اهداف داخل اسرائيل اثناء حرب الخليج.

ويتهم التقرير شركة اليكترونية فرنسية كبرى بأنها على الرغم من التزام فرنسا بالحصار اعادت تأهيل عدد من طائرات «الميراج» العراقية من خلال اتصالات جرت مع مهندسين عراقيين في سويسرا والاردن.

سوق الآثار

■ **بدأت قطع اثرية عراقية من العهود السومرية والآشورية والبابلية تظهر في اسواق اوروبا، مما أثار مخاوف علماء الآثار على المواقع الاثرية في العراق، من عمليات النهب بحيث تضيع الى الابد كنوز تاريخية لا مثيل لها.**

وهذا يؤكد مدى تردي الحالة الاقتصادية في البلاد، مما حمل البعض على سرقة الاثارات وتهريبها الى الخارج لبيعها لهواة جمع الآثار هناك لانها تستحصل على مبالغ نقدية كبيرة بالعملات الاجنبية.

ومع ان القطع الاثرية النادرة الموجودة في متحف بغداد مازالت في مكانها ومحفوظة كما كانت، الا ان السطو على المواقع الاثرية يتم كما ذكرت التقارير التجارية الدولية بدعم ضمني من مسؤولين نافذين او مقربين من مسؤولين نافذين!

خريطة التجارة العراقية قبل الحرب

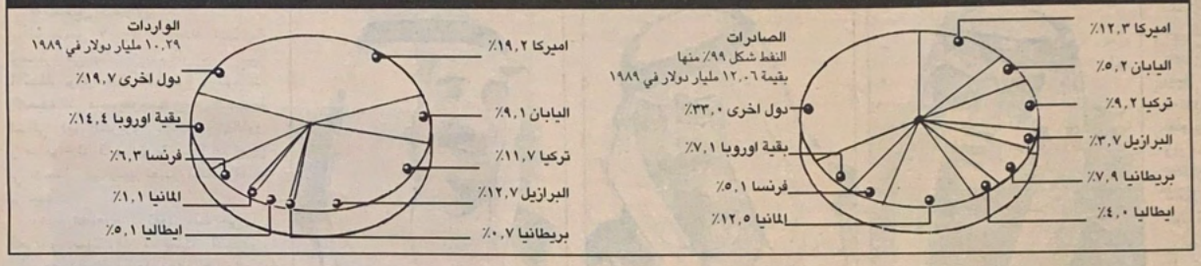

غزة - أريحا

البيروقراطية تعرقل النمو والاستثمار

الإقتصاد الفلسطيني بين شعث وبن نون!

● يعاني الاقتصاد الفلسطيني في منطقة الحكم الذاتي الواقعة تحت ادارة السلطة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، ضعفا في النمو وفي اجتذاب الاستثمارات الخارجية، خلافا لما كان متوقعا عند بداية الحكم الذاتي بعد «اتفاقية اوسلو». وهذا الوضع ليس مرده فقط الى الحصار الاسرائيلي الذي فرض في اواخر عهد حكومة شمعون بيريز، على مناطق الحكم الذاتي بسبب التفجيرات التي حدثت في القدس وتل ابيب في شهر شباط/ فبراير المنصرم، ولا الى التباطؤ الخارجي في تحويل المساعدات والهبات الموعودة، انما يعود ايضا الى التعقيدات البيروقراطية التي نشأت من خلال تأسيس اجهزة السلطة الوطنية. يضاف الى ذلك شكاوى مؤسسات دولية من بعض عمليات الفساد في تلك الاجهزة ومن ذلك مثلاً، شكوى الاتحاد الاوروبي من أن الهبات التي قدمتها اوروبا من المواد الغذائية الى المحتاجين الفلسطينيين في المخيمات في غزة والضفة الغربية، وجدت طريقها الى المحلات التجارية الاسرائيلية في تل ابيب حيث بيعت باسعار مخفوضة ولم تصل الى اصحابها.

وقد اكتشف ذلك مؤخراً عندما ضبطت كميات كبيرة من علب السردين البرتغالي وغيرها من الاطعمة المعلبة في المتاجر الاسرائيلية، ولم تصل الى اصحابها المعوزين المقررة لهم في الاصل. عن طريق «وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين» (الاونروا). ويقال ان قيمة المعلبات التي كان من المقرر توزيعها على اللاجئين، لكن بيعت بصورة غير قانونية باسعار مخفوضة الى التجار الاسرائيليين، بحوالى ١٥ مليون دولار، ولهذا قررت مكاتب التنسيق الاوروبية في فلسطين وقف توزيع المواد الغذائية على اللاجئين مباشرة بالطرق السابقة واصدرت في مكانها طوابع او قسائم للاشخاص المعوزين حسب لوائح وكالة الغوث على ان تسلم المواد الغذائية بموجبها لحامليها مباشرة في مراكز معينة في غزة والضفة الغربية. ويقول المسؤولون في مكتب التنسيق الاوروبي في القدس، ان طريقة الطوابع او القسائم هذه تمكن حامليها من ان يستبدلوها بالمواد التي يحتاجون لا بالمواد التي ترسل لهم عشوائياً. ويبلغ عدد الفلسطينيين المستفيدين من هذه القسائم حوالى ٩٠ الف شخص. وتجري الآن تحقيقات لمعرفة كيفية تسرب هذه المساعدات للبيع في الاسواق الاسرائيلية بدل ان تصل الى اللاجئين في المخيمات.

ومن جهة ثانية، يقول بعض رجال الاعمال الفلسطينيين المقيمين في الخارج، ان ادارة السلطة الوطنية الفلسطينية تتعاطى مع الاستثمارات الخارجية الراغبة في الدخول، بطريقة محصورة من القيادة العليا، بحيث يتولى نبيل شعث، وزير التخطيط في حكومة ياسر عرفات، التعاطي مع رجال الاعمال الفلسطينيين والعرب، ويتعاطى مع المستثمرين الأجانب المستشار الشخصي لياسر عرفات غبريال بن نون، وهو يهودي فرنسي من اصل مغربي، والمقيم في باريس.

والرجلان المذكوران، شعث وبن نون، هما من رجال الاعمال المعروفين لكن حصر التعامل مع المستثمرين المحتملين بهذين الرجلين يعني حسب ما يردده رجال الاعمال الفلسطينيون، حصر الحركة الاستثمارية الخارجية بشخص ياسر عرفات نفسه، وقد اختار عرفات غبريال بن نون، رجل الاعمال اليهودي، لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على وضع قواعد للانفتاح الاقتصادي بغية اجتذاب الاستثمارات الاجنبية الى المناطق الفلسطينية. لكن القول الشائع هو ان اختيار بن نون، كان لسببين:

أولهما، تطمين الفاعليات الاقتصادية اليهودية.

وثانيهما، الافادة من علاقات بن نون العربية! فهو كما قال له علاقات وثيقة بالعالم العربي ومعروف ومعترف به في الولايات المتحدة الاميركية، ومقبول من الاسرائيليين.

ونقل عن غبريال بن نون قوله ان هناك تقاليد قديمة ومستمرة في العالم العربي حيث يتخذ القادة العرب مستشارين لهم من اليهود. ويعوّل مستشار عرفات اليهودي على الناحية الاقتصادية لترسيخ السلام وليس العكس بمعنى انه يخالف الرأي السائد القائل بان السلام هو مفتاح الازدهار الاقتصادي، ويؤكد ان النجاح الاقتصادي هو مفتاح السلام. والمعروف أن للمستشار غبريال بن نون، علاقات سابقة وثيقة مع الرؤساء الاميركيين الجمهوريين من جيرالد فورد الى رونالد ريغان وجورج بوش. ويقول ان هذه العلاقة الخاصة، سمحت له باسداء خدمات ومنافع لاولئك الرؤساء.

ومع ذلك يعترف غبريال بن نون بأن مهمة النهوض بالاقتصاد الفلسطيني في الظروف الراهنة، مهمة صعبة ومعقدة. لكنه على الرغم من تضاؤل وانحسار الاستثمارات الاجنبية في مشاريع البنية الفلسطينية التحتية الاساسية مازال يعتقد بأن الامر فيه بصيص من التفاؤل وان كان انتخاب بنيامين نتانياهو قد أثار المخاوف والشكوك. وفي اعتقاده ان عملية السلام سوف تستمر ولا رجوع عنها.

اما مهمة نبيل شعث في اجتذاب الرساميل الفلسطينية والعربية الخارجية فقد تكون أصعب من اجتذاب الرساميل الاجنبية لثلاثة أسباب:

١ . الوضع العربي العام من حيث عدم وفرة الاموال كما كان في السابق وتلبد الغيوم في الاوضاع العربية الداخلية نتيجة لذلك وتعقد عملية السلام بعد فوز الليكود.

٢ . شكوك المتمولين ورجال الاعمال بالطرق الادارية السائدة في السلطة الوطنية ومنها عقلية العمولات وبحصر الاستثمار عبر منافذ محصورة ومحددة.

٣ . ضيق مجالات الاستثمار في المشاريع الانتاجية، بينما الاستثمارات الوحيدة المتاحة حالياً، تنحصر في البنية التحتية التي لا تجتذب رجال الاعمال الافراد الساعين الى الربح السريع.

الاردن

«الميزان» في الاسبوع الاردني الأول للاعمال في لندن

مناخ جديد للإستثمار وسعي الى الاستقرار وسط الاضطراب

● بحضور وزير الصناعة والتجارة في الاردن المهندس علي أبو الراغب ونظيره البريطاني اللورد فريزر، وزير الدولة للصناعة والتجارة، افتتح في «غرفة التجارة العربية- البريطانية» في لندن، معرض للصناعات الاردنية، استمر اسبوعاً (٢٥ - ٢٩ حزيران/ يونيو الماضي)، وقد عقدت على هامش المعرض ندوة اقتصادية مهمة حول الاوضاع الاقتصادية العامة في الأردن والسياسات المتغيّرة، كانت غايتها حث رجال الاعمال البريطانيين على الاستثمار في الاردن، والدخول في مشاريع مشتركة مع نظرائهم الاردنيين، ولا سيما أن الميزان التجاري بين الأردن وبريطانيا يميل ميلاناً كبيراً لصالح بريطانيا لمدة طويلة من الزمن، على الرغم من أن منزلة بريطانيا كشريك اقتصادي للاردن قد هبطت الى المرتبة الرابعة بين الدول الاوروبية.

وتحدث في الندوة التي افتتحها السير ريتشارد بومونت، رئيس «غرفة التجارة العربية - البريطانية»، كل من فؤاد أيوب السفير الاردني لدى بلاط سان جيمس، وعبد الكريم المدرس، الامين العام والمدير التنفيذي لغرفة التجارة العربية - البريطانية، والوزير الاردني علي أبو الراغب، وراي مينغاي المدير العام لقسم ترويج الصادرات في وزارة التجارة والصناعة البريطانية.

وكان أبرز ورقتين قدمتا في الندوة هما: ورقة الدكتور طالب الرفاعي، المدير العام لـ «مؤسسة تشجيع الاستثمار» في الاردن، وورقة خلدون أبو حسن، رئيس «غرفة صناعة عمان»، الذي دعا بقوة الى رفع العقوبات الدولية عن العراق ووصفها بأنها عقوبات ظالمة. وسوف نركز في ما يلي على ورقة الدكتور طالب الرفاعي، لانها تقدم صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي الاردني وآفاقه.

ومما قاله السفير الاردني فؤاد ايوب في كلمته، كديبلوماسي، ان الديبلوماسية أخذت تعطي مكانها للاعمال التجارية والمصالح الاقتصادية، فكأنه بذلك يعتبر ان الندوات الاقتصادية المشتركة، هي المجال الديبلوماسي الوحيد المتاح في الظروف المتغيرة الراهنة.

اما عبد الكريم المدرس، فقد دعا الى إفساح المجال لزيادة الصادرات الاردنية الى السوق البريطاني لتصحيح الخلل الكبير والطويل الاجل في ميزان التجارة بين البلدين قائلاً، ان زيادة الصادرات الاردنية ليس منة او إحساناً، بل لأن البضائع الاردنية ذات نوعية جيدة ومستحقة بذاتها. ثم دعا الشركات البريطانية الى التوجه للعمل داخل الاردن وتشجيع الاستثمار في الاردن ثنائياً وأوروبياً، مركزاً على ان المطلوب هو اقامة مشاريع مشتركة من ضمنها نقل التكنولوجيا المتطورة، ولا سيما ان الاردن يتمتع بقوة عاملة مثقفة ومؤهلة في أحوال اقتصادية مستقرة، تشهد نمواً قوياً. يضاف الى ذلك أن المؤسسات الدولية كافة، لها ثقة بالاصلاحات الاردنية وبالاتجاهات العامة للدولة.

أي أردن للجيل المقبل؟

أما الوزير الاردني علي أبو الراغب، فقد شخّص في كلمته مجتمع الاعمال وفرص العمل في الأردن في مرحلة اطلق عليها عبارة «الازمان المتغيّرة»، قائلاً، ان الأزمان المتغيرة سريعاً تلزمها تغييرات سريعة مواكبة. وتساءل الوزير الاردني عن أي أردن سيكون للجيل المقبل في منطقة مضطربة، مشدداً على القول ان غياب الامن والاستقرار في الماضي، حرم الاردن من ابراز طاقاته وامكانياته الحقيقية، وبالتالي، فإن الهدف الاساسي منذ حرب الخليج، هو توجيه المجتمع الاردني وجهة الاستقرار على الرغم من الاضطرابات في المنطقة المحيطة.

وقال إن حرب الخليج سنة ١٩٩١ قد أحدثت ضغطاً سكانياً هائلاً على الاردن لغير مصلحته، مما دفعه الى وضع خطة شاملة للانماء الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٩٢ غايتها معالجة الاختلالات ولا سيما تلك الناجمة من العجز المتواصل في الميزانية والمديونية الكبيرة. كما توخت دعم الصناعة بوجه خاص وتطوير الزراعة بالتعاون مع البنك الدولي ومباشرة اصلاحات في السياسات والاجراءات الاقتصادية، غايتها، على حد قوله، استعادة قابلية المشاريع الخاصة للحياة، بزيادة التنافسية، وبتوسيع اللامركزية في القطاع العام لزيادة الكفاءة في الاداء الاداري. وأشار الوزير الاردني الى أن السلام الذي عكف عليه الاردن هو سلام يترافق مع تعزيز مقومات الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان والحياة الكريمة للمواطنين والتعاون الإقليمي.

وقال الوزير الاردني، أن بلاده في هذا المناخ الجديد باتت مكاناً مثالياً للاعمال في الشرق الاوسط، ولا سيما بعد تطوير وتغيير القوانين اللازمة، ومن أهمها، قانون ضريبة الدخل، وقانون الشركات، وقانون الملكية الثقافية، وقانون تشجيع الاستثمار.

«جسور وتوازنات»

أما الدكتور طالب الرفاعي فقد قدّم صورة شاملة وموثقة للاوضاع الاقتصادية الاردنية، تثبت كما أكد في عنوانها، أن الاردن يتمتع بمزايا مقارنة لصالحه. ومن النقاط الاولية التي عرضها تحت عنوان: «جسور وتوازنات» ما يلي:

■ موقع الاردن الاستراتيجي، الواصل بين اسرائيل غرباً وعمق العالمين العربي والاسلامي شرقاً وجنوباً.

■ مفهوم للإتصال يتعدى الموقع المادي ومزاياه البيّنة الى مجال الوصل الاجتماعي والثقافي.

■ تراث ثقافي غني يشكل ميزاناً ملفتا بين الثروة التاريخية التي يتمتع بها الشرق والتقدم التكنولوجي والوسائل المتطورة للغرب.

■ مزيج فريد من ثقافة المتوسط الغنية والفنية والمفتحة مع ثقافة الصحراء والبداوة الأصيلة والراسخة والعميقة الجذور.

■ تاريخ من الاعتدال والتسامح والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي بات أثمن الموجودات التي يحافظ عليها الشعب الاردني.

■ قاعدة مثالية للاعمال «التحويلية» بكل اشكالها: الانتاجية والخدماتية والمالية.

■ سياسة نشطة ومندفعة وواضحة من حيث الانفتاح السياسي والاقتصادي والاصلاحات المتواصلة.

وفي الشق المتعلق بالاصلاحات السياسية والاقتصادية عرض الدكتور طالب الرفاعي، نقاط عدة منها:

التقاليد الديموقراطية التي نشأت مع المملكة الاردنية الهاشمية، والنواحي الانسانية من حيث حقوق الانسان والتكافؤ الاجتماعي الذي يوازن بين النمو والعدالة، والتكامل الاقليمي والدولي ولعب دور مركزي في المنطقة ببلوغ التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أما من حيث الأهداف الاقتصادية، فقد أورد الدكتور طالب الرفاعي أربعة أهداف هي:

١. إقامة سوق مشتركة اقليمية، تطلق فيها حرية انتقال الرساميل والايدي العاملة والسلع والخدمات.

٢. إدماج الاقتصاد الاردني بالاقتصاد العالمي.

٣. تطوير السوق على أساس التوجه الخارجي بقيادة القطاع الخاص.

٤. بذل جهود متواصلة في مجال الاصلاحات القانونية والبنيوية.

آثار حرب الخليج

واستعرض الدكتور طالب الرفاعي، خلفيات الاقتصاد الاردني في أواخر الثمانينات، مبرزاً النقاط الآتية:

■ اختلالات مالية واقتصادية عامة، تقابلها تدفقات مالية خارجية من الاردنيين العاملين في الخارج ويشكل هبات ومنح من الدول الاخرى.

■ انكماش اقتصادي ناجم من الهبوط الشديد في اسعار النفط مما حدّ من التدفقات المالية، فأدى ذلك الى نتيجتين اساسيتين:

١ - عجز مالي وعجز في الحساب الجاري الخارجي وصل الى ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

٢ - دين خارجي بلغ ١٨٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

■ اطلاق برنامج للاصلاح الاقتصادي الشامل بدعم من «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» بهدف تحقيق استقرار مالي ونقدي واجراء تحولات اقتصادية بنيوية.

أما من حيث مضاعفات ونتائج حرب الخليج في مطلع التسعينات فقد حدّد الدكتور الرفاعي النقاط الآتية:

■ هبوط حاد في الصادرات.

■ هبوط التحويلات المالية.

■ توقف الدخل توقفاً شبه تام في مجالات نقل الترانزيت والسياحة والسفر.

■ وفود أكثر من ٣٠٠ ألف أردني كانوا يعملون في الخارج مما أدى الى رفع معدل البطالة الى حوالي ٢٥٪ والى هبوط ملحوظ في معدل الدخل الفردي، ومعدل الاستهلاك.

■ خسارة شركاء تجاريين رئيسيين هم: العراق والسعودية والكويت.

ثم عرض الدكتور الرفاعي احصائية تعود الى سنة ١٩٩١ بعد حرب الخليج تبين ما يلي:

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	٪١
الاستثمار (٪ من الناتج الاجمالي)	٪٣١,٩
التضخم المحلي	٪١١,٤
معدل النمو الحقيقي في الصادرات	٪٢,٧-
نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٪١٨١

النهوض من جديد

قال الدكتور طالب الرفاعي أن ما بدا وضعاً معقداً وصعباً تكشّف في النتيجة عن جانب واعد ومشرق، ذلك أن الاردنيين العائدين من الخليج كانوا يمثلون خليطاً منوعاً من المهارات والخبرات الغنية والاتصالات الدولية القيّمة. ثم جرى استئناف تنفيذ برنامج التعديلات البنيوية ضمن استراتيجية عريضة غايتها تنويع الهيكلية الاقتصادية واقامة سوق بتوجه خارجي بقيادة القطاع الخاص. وبناء عليه تمّ تنفيذ عدد من التعديلات والاجراءات أهمها، التعديلات الضريبية لتخفيف عجز الميزانية، وانتهاج سياسة مرنة بالنسبة الى سعر الصرف تتماشى مع قوى السوق، وخفض الحماية الجمركية وتحسين

نسبة الدين بالمقارنة مع الدول المشمولة بقانون «برادي»

نسبة خدمة الدين ١٩٩٥

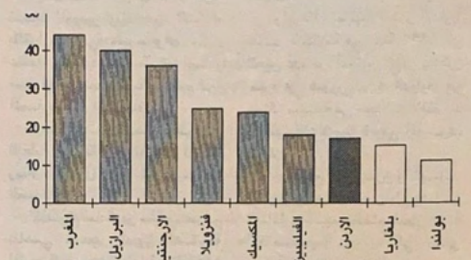

نسبة الدين الى الصادرات ١٩٩٥

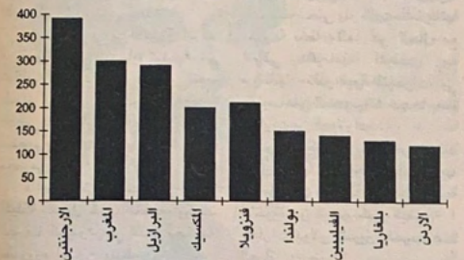

■ سياسة نشطة ومندفعة وواضحة من حيث الانفتاح السياسي والاقتصادي والاصلاحات المتواصلة.

وفي الشق المتعلق بالاصلاحات السياسية والاقتصادية عرض الدكتور طالب الرفاعي، نقاط عدة منها:

التقاليد الديموقراطية التي نشأت مع المملكة الاردنية الهاشمية، والنواحي الانسانية من حيث حقوق الانسان والتكافؤ الاجتماعي الذي يوازن بين النمو والعدالة، والتكامل الاقليمي والدولي ولعب دور مركزي في المنطقة ببلوغ التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أما من حيث الأهداف الاقتصادية، فقد أورد الدكتور طالب الرفاعي أربعة أهداف هي:

١. إقامة سوق مشتركة اقليمية، تطلق فيها حرية انتقال الرساميل والايدي العاملة والسلع والخدمات.

٢. إدماج الاقتصاد الاردني بالاقتصاد العالمي.

٣. تطوير السوق على أساس التوجه الخارجي بقيادة القطاع الخاص.

٤. بذل جهود متواصلة في مجال الاصلاحات القانونية والبنيوية.

آثار حرب الخليج

واستعرض الدكتور طالب الرفاعي، خلفيات الاقتصاد الاردني في أواخر الثمانينات، مبرزاً النقاط الآتية:

■ اختلالات مالية واقتصادية عامة، تقابلها تدفقات مالية خارجية من الاردنيين العاملين في الخارج ويشكل هبات ومنح من الدول الاخرى.

■ انكماش اقتصادي ناجم من الهبوط الشديد في اسعار النفط مما حدّ من التدفقات المالية، فأدى ذلك الى نتيجتين اساسيتين:

١ - عجز مالي وعجز في الحساب الجاري الخارجي وصل الى ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

٢ - دين خارجي بلغ ١٨٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

■ اطلاق برنامج للاصلاح الاقتصادي الشامل بدعم من «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» بهدف تحقيق استقرار مالي ونقدي واجراء تحولات اقتصادية بنيوية.

أما من حيث مضاعفات ونتائج حرب الخليج في مطلع التسعينات فقد حدّد الدكتور الرفاعي النقاط الآتية:

■ هبوط حاد في الصادرات.

■ هبوط التحويلات المالية.

■ توقف الدخل توقفاً شبه تام في مجالات نقل الترانزيت والسياحة والسفر.

■ وفود أكثر من ٣٠٠ ألف أردني كانوا يعملون في الخارج مما أدى الى رفع معدل البطالة الى حوالي ٢٥٪ والى هبوط ملحوظ في معدل الدخل الفردي، ومعدل الاستهلاك.

■ خسارة شركاء تجاريين رئيسيين هم: العراق والسعودية والكويت.

ثم عرض الدكتور الرفاعي احصائية تعود الى سنة ١٩٩١ بعد حرب الخليج تبين ما يلي:

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	٪١
الاستثمار (٪ من الناتج الاجمالي)	٪٣١,٩
التضخم المحلي	٪١١,٤
معدل النمو الحقيقي في الصادرات	٪٢,٧-
نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٪١٨١

النهوض من جديد

قال الدكتور طالب الرفاعي أن ما بدا وضعاً معقداً وصعباً تكشّف في النتيجة عن جانب واعد ومشرق، ذلك أن الاردنيين العائدين من الخليج كانوا يمثلون خليطاً منوعاً من المهارات والخبرات الغنية والاتصالات الدولية القيّمة. ثم جرى استئناف تنفيذ برنامج التعديلات البنيوية ضمن استراتيجية عريضة غايتها تنويع الهيكلية الاقتصادية واقامة سوق بتوجه خارجي بقيادة القطاع الخاص. وبناء عليه تمّ تنفيذ عدد من التعديلات والاجراءات أهمها، التعديلات الضريبية لتخفيف عجز الميزانية، وانتهاج سياسة مرنة بالنسبة الى سعر الصرف تتماشى مع قوى السوق، وخفض الحماية الجمركية وتحسين الحوافز التجارية، واتخاذ تدابير اصلاحية بنيوية في قطاعات مختلفة وتعزيز الدعم المؤسسي لتطوير الصادرات وخفض المشاركة الحكومية المباشرة. ثم استعرض الدكتور الرفاعي التحسن المثير للاعجاب في الاداء الاقتصادي الاردني من سنة ١٩٩٠ الى ١٩٩٥.

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
النمو الناتج المحلي الاجمالي (٪ سنوياً)	٢	٢	١٦	٦	٦	٦,٤
عجز الميزانية (٪ من الناتج الاجمالي)	٩,٧	٧,٤	١,٢	٢,٤	١,٧	٢,٥
التضخم (٪ سنوياً)	١٦	٨	٤	٣	٤	٤

وأشار الدكتور الرفاعي، الى ان مؤسستين اميركيتين للتصنيف هما «مؤسسة مودي» و«مؤسسة ستاندرد اند بور» أعطتا الاردن تصنيفاً عالياً من حيث الدين بالعملات الاجنبية. اذ اعطته مؤسسة مودي مرتبة Ba3 وأعطته «مؤسسة ستاندرد اند بور» درجة +B (مع اشراف إيجابي). واعطته هذه المؤسسة الثانية تصنيفاً للدين بالعملة المحلية بدرجة -BBB. وتقوم هذه التصنيفات من قبل الوكالتين الاميركيتين على عدد من التوجهات اهمها:

■ نهوض اقتصادي قوي من أزمة الخليج.

■ تحسن الوضع الضريبي المحلي.

■ تحسن العلاقات مع الدول المجاورة.

■ تحسن المناخ الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الاوسط.

كذلك أشار الى تحليل مقارن لنسبة الدين اجرته مؤسسة «ميريل لينش» الاميركية من خلال تحليل للطاقة على خدمة الدين (أي نسبة خدمة الدين ونسبة الدين الى تصدير السلع والخدمات). مما يظهر الأردن في موقع مميّز بين الدول المدينة المدرجة في اطار «قانون برادي» كما هو ظاهر في الرسوم البيانية.

تشجيع الاستثمار الاجنبي

وعرض الدكتور طالب الرفاعي رأي «صندوق النقد الدولي» حول تحسن المناخ الاستثماري في تقريره عن الشرق الاوسط وشمال أفريقيا الصادر في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥. ومن ذلك قول التقرير المشار إليه:

«إن الاردن نفّذ تدابير عديدة لتعزيز الاستثمار الخاص كجزء من التعديلات الاقتصادية الشاملة وبرنامج الاصلاحات البنيوية. وهذا الجهد المتسارع في الآونة الاخيرة ينطوي على تحسينات في التشريعات الاستثمارية وفي ترشيد قانون ضريبة الدخل وفي اطلاق حرية التحويل والمدفوعات».

ومن حيث الاعفاءات من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة الاردنية كحوافز لإقامة المشاريع فقد جرى تقسيم الاردن الى ثلاثة اقاليم تبعاً لدرجة النمو الاقتصادي في كل منها، بحيث تتدرج الاعفاءات لمدة عشر سنوات من ٢٥٪ في الاقليم الأكثر تطوراً، فالى ٥٠٪ في الاقليم الوسط والى ٧٥٪ في الاقليم الاقل تطوراً.

وسمح للمستثمرين الاجانب أو غير الاردنيين بتملك المشاريع الاقتصادية تملكاً كاملاً او جزئياً باستثناء سبعة قطاعات حددت فيها الملكية الاجنبية بنسبة ٥٠٪ وهي القطاعات الآتية:

١ - النقل البري والجوي.

٢ - التعهدات والمقاولات الانشائية.

٣ - التجارة والخدمات التجارية.

٤ - المصارف والتأمين

٥ - الاتصالات الهاتفية.

٦ - التعدين

٧ - انتاج المحاصيل الزراعية.

وأعطي المستثمر الاجنبي أو غير الاردني حقّ التحويل الى الخارج كامل رأس ماله الذي أتى به الى المملكة مضافاً اليه اي ارباح جناها من استثماره او من بيع حصصه او اسهمه بغير أي إبطاء وبأي عملة قابلة للتحويل يرغبها. كما أعطي للفنيين والاداريين غير الاردنيين العاملين في المشاريع الاردنية حق تحويل مرتباتهم وتعويضاتهم الى خارج الاردن. والاهم من ذلك، أعطي للمستثمر الاجنبي الحق المطلق في اختيار ادارة المشاريع التي يقوم بها، اختياراً كاملاً بأي اشخاص يريدهم.

اما الجانب البريطاني ممثلاً براي مينغاي فقد قال ان القطاع الخاص الاردني ينمو نمواً صحياً وأن بامكان بريطانيا ان تفيد الاردن إفادة مباشرة من حيث الخبرة في الخصخصة وبصورة غير مباشرة عن طريق التمويلات الاوروبية، وتمويلات المؤسسات الدولية، حيث تبلغ المساهمة البريطانية فيها تجاه الاردن نسبة ١٦٪. ودعا المسؤول البريطاني الى ما اسماه «بعث حياة جديدة» في العلاقات البريطانية - الاردنية التي وصفها بأنها علاقات جيدة وبأنها سوف تكون أكثر جدية.

العدد العاشر - المجلد الثالث - تموز / يوليو ١٩٩٦

6 Issue 10 . Vol. 3.July 1996

السعودية

الحكومة تسعى لانهاض الاقتصاد من دون الاتكال على «الثروة الطبيعية»

الدين الداخلي ١٠٠ مليار دولار والنفط لم يعد يملأ بيت المال

● على الرغم من الصعوبات التي تعترض الحكومة في سعيها لانهاض الاقتصاد وسداد ما يترتب عليها من ديون في الداخل والخارج، إلا ان المملكة مازالت، على الرغم من «الضائقة»، توفر فرصاً ومجالات للمستثمرين الاجانب فيها.

ومع انه لا يلوح في الافق ـ كما يؤكد من لهم شأو في القضايا النفطية ـ اي امكانية لارتفاع ملفت لاسعار النفط الخام، فان الرياض تدرك ان العصر الذهبي للازدهار النفطي قد ولى. وانها ستصبح «بلداً عادياً» كما رأى مصرفي غربي.

فالمهمة التي القيت على كاهل المملكة بتمويل حرب الخليج، وكذلك الضغط الديموغرافي اقنعا الحكومة بضرورة اصلاح وتنظيم حساباتها.

غير ان الامر ما زال في طور البداية للنهوض الاقتصادي بعد سنوات عدة من النمو بمعدلات ضعيفة جداً.

وقال محلل مالي متتبع للاقتصاد السعودي ان المملكة العربية السعودية مدينة للكثيرين لا سيما لمزوديها بالاسلحة، حتى ولو كانت مشترياتها مدفوعة نفطاً مثلما هي الحال مع اتفاقي «اليمامة» الموقعين مع بريطانيا. وتقدر قيمة المتأخرات التي يتوجب على السعودية تسديدها بعدة مليارات من الدولارات.

وقد تمكنت الرياض من تسديد كامل ديونها الخارجية العامة تقريباً عندما دفعت في سنة ١٩٩٥ الشريحة الاخيرة من قرض كبير قيمته ٤،٥ مليارات دولار لتمويل الحرب ضد العراق.

الا ان ديونها الداخلية العامة الى تصاعد وتزايد، اذ باتت تتجاوز الـ ٣٦٠ مليار ريال سعودي (٩٧ مليار دولار) اي ما يتجاوز ٧٥٪ من اجمالي الناتج المحلي.

ومنذ سنة ١٩٩٥ بدأت الحكومة تسديد المزودين والمقاولين، الذين لم يتلقوا اي شيء منذ سنوات. وتمت عملية التسديد عن طريق اصدار «سندات سحب خاصة» تحسم لدى المصارف قبل استحقاقها.

وهذه السندات الخاصة هي، في النهاية، «طريقة للاقتراض من اوساط رجال الاعمال تقدم لهم نوعاً من الضمان».

كذلك تم منذ شهر شباط/ فبراير الماضي تسديد الديون المستحقة لمنتجي الحبوب حتى نهاية سنة ١٩٩٥ باصدار سندات بقيمة ٩،٧ مليار ريال قابلة للحسم لدى المصارف.

لكن المتأخرات ما زالت مستمرة، اذ ان بعض الوزارات لا تتحق من الاعتمادات المتوافرة لديها قبل ان تقرر نفقاتها.

وادراكاً منها لهذا العجز الاداري عمدت الحكومة في سنة ١٩٩٥ الى تعيين عدد من التقنيين الذين يملكون خبرة في شؤون المالية الدولية، في مراكز رئيسية في مجالات الاقتصاد والمالية والتجارة وفي المصرف المركزي.

ويتوقع السعوديون والاجانب الكثير من هذه الاجراءات بدءاً من اعادة تنظيم نظام المعلوماتية الاقتصادية وصولاً الى نشر احصائيات بشكل منتظم.

الجدير ذكره ان المصرف المركزي السعودي لم ينشر اي تقرير منذ ثلاث سنوات. كما ان ميزانية سنة ١٩٩٦ جاءت موجزة في اثنى عشر سطراً.

وفضلاً عن سياسة حصر النفقات العامة، لم تفعل الحكومة السابقة اي شيء خلال السنوات العشر الاخيرة، فلم يكن لديها اي فكرة وربما كانت ترجو وتتمنى ارتفاع اسعار النفط كما يفعل آخرون في صلاة الاستسقاء!

وقد قامت الحكومة في سنة ١٩٩٥ ببعض الخطوات لتخفيف العجز في الميزانية المقدرب ٨ مليارات دولار لسنة ١٩٩٦، وذلك عبر زيادة اسعار الوقود وتعرفات المياه والكهرباء والهاتف. وهي تعول ايضا على تشجيع القطاع الخاص وانتهاج سياسة خصخصة في مجالات الاتصالات وتوزيع الكهرباء ليشمل ذلك فيما بعد «شركة الطيران السعودية».

الى ذلك، اكد مسؤول سعودي على رفعة في المستوى ان «الكثير من رؤوس الاموال المودعة في الخارج بدأت تعود الى البلاد». واشار الى ان «مجموعات سعودية كبيرة تسعى الى انشاء شركات مختلطة». وفي هذا المضمار نجح بعض المستثمرين، خصوصاً من اللمان، في توظيف رؤوس اموالهم.

وقال احد رجال الاقتصاد الاوروبيين ان قطاع سلع الاستهلاك الفاخرة وكل ما هو مرتبط بالتنمية الصناعية يعتبر من المجالات الواعدة وكذلك قطاع المناجم الذي شهد نمواً ملحوظاً.

السعودية/الاردن

بعد قطيعة عمرها من عمر حرب الخليج

اتفاق لتوسيع حجم التجارة واعفاءات جمركية على ١٦٠ سلعة

● اتفق الاردن والسعودية على دعم التعاون الاقتصادي في ختام اول محادثات اقتصادية رفيعة المستوى بين الطرفين منذ ازمة الخليج سنة ١٩٩٠/١٩٩١.

ووقع في خواتيم الشهر الماضي، وزير التجارة السعودي اسامة الفقيه ونظيره الاردني علي ابو الراغب محضر اجتماعات اللجنة الاردنية السعودية المشتركة لتوسيع حجم تجارتهما الى جانب اعفاءات ضريبية على قائمة مشتركة من السلع الاردنية والسعودية تتالف من اكثر من ١٦٠ سلعة.

ويأمل الاردن ان تتوسع هذه الاعفاءات لتكون اساساً لاتفاق للتجارة الحرة. وكانت عمان طرحت هذه الفكرة اسوة بالتوجه نحو ابرام اتفاقات مع دول في المنطقة، الا ان السعوديين اكدوا للحكومة الاردنية ان الحديث عن اتفاق للتجارة الحرة سابق لاوانه.

وقال اسامة الفقيه بعد توقيع البروتوكول «نرجو ان يفسح المجال امام فعاليات القطاع الخاص ليقوموا بدورهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية والاستفادة من الفرص الكبيرة والمزايا المتوفرة بين البلدين».

فهد بن عبد العزيز

وقال علي ابو الراغب انه يأمل ان يكون الاتفاق وسيلة «لتفعيل انسياب السلع بين البلدين وتحفيز القطاع الخاص في البلدين للاستثمار والتجارة. ويسعى الاردن الى تحسين علاقاته الاقتصادية مع دول الخليج لاعادة العلاقات السياسية التي تضررت من موقف الاردن المتعاطف مع العراق اثناء ازمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١ ويسعى الاردن ايضاً الى تخفيف آثار اي تغير محتمل في تجارته مع العراق شريكه التجاري التقليدي ومورده الرئيسي للنفط.

وقال مسؤولون انه في حين ان السعودية مستعدة لبيع النفط للاردن باسعار السوق لتمكينه من تنويع مصادره، الا انها لا تستطيع ان تجاري الاسعار التشجيعية التي يمنحها العراق للاردن مقابل تزويده بنحو ٧٠ الف برميل يومياً من النفط الخام.

وحصل الاردن على تطمينات من السعوديين لتخفيف اجراءات دخول الاردنيين وفتح الابواب امام العمالة الاردنية للعمل في السعودية التي تفرض قيوداً مشددة على استقدام العمالة الاجنبية.

الحسين بن طلال

وقال وزير التجارة الاردني علي ابو الراغب «ان التنقل سيكون اسهل وسترفع الرسوم والضرائب عن المواطنين والسيارات الخاصة والشحن... سيكون التنقل ميسراً بشكل اوسع».

واضاف «هناك الآن فرصة اكبر للعمالة للانتقال ايضاً وهناك توجه لدى الاخوة في السعودية نحو التعاقد مع معلمين اردنيين السنة المقبلة». ويعمل الاتفاق ايضاً على تحسين العلاقات وتطويرها في مجالات اخرى مثل الزراعة والاتصالات والمواصلات. وابدى الجانب السعودي ايضاً استعداده لدراسة مسودة اتفاق لتشجيع الاستثمار قدمه الطرف الاردني.

ويتوقع مسؤولون من الجانبين ان يؤدي الاتفاق الى زيادة ملحوظة في حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي يتجاوز حالياً ٢٠٠ مليون دولار في الاتجاهين سنوياً.

وارتفعت تجارة الاردن مع معظم دول الخليج العربية على مدى السنوات الثلاث الماضيات بعد تحسن العلاقات معها بعد التوتر الذي نجم عن الغزو العراقي للكويت.

وصدر الاردن ما قيمته ٧٠ مليون دينار من السلع للسعودية في سنة ١٩٩٥ مقابل واردات قيمتها ٩١،٤ مليون دينار من المملكة. وارتفعت صادرات الاردن الى السعودية في الربع الاول من سنة ١٩٩٦ الى ٢٣،٨ مليون دينار مقارنة مع واردات قيمتها ١٩،٦ مليون دينار من السعودية.

وسيجري رجال اعمال من القطاع الخاص في البلدين محادثات حول انشاء شركة قابضة برأس مال ٥٠ مليون دولار للاستثمار في مشاريع مشتركة في الاردن. كما تم الاتفاق على اقامة معرض للصناعات السعودية في الاردن خلال العام الحالي.

سلطنة عُمان

«ترايتون» الاميركية ستنقب عن النفط و«تشيودا» اليابانية تسيّل الغاز

٥٢ مليون دولار لمصنع يكرر السكر بطاقة ١٨٠ ألف طن في السنة

● علي رضا درويش، هو واحد من ثمانية رجال اعمال، ارتضوا الشراكة لبناء مصنع في اوائل ١٩٩٨ لتكرير ١٨٠ الف طن من السكر سنوياً باستثمارات تبلغ ٥٢ مليون دولار، مستفيدين من حجم الاستهلاك الضخم للسكر في شبه الجزيرة العربية.

وسيتنافس المصنع في المنطقة مع «مصنع الخليج الجديد للتكرير» الشيد في دبي بطاقة ٧٢٠ الف طن، الذي باشر انتاجه سنة ١٩٩٥. ومع مصنع آخر في المملكة العربية السعودية بطاقة تبلغ ٥٠٠ الف طن من المقرر ان تدور الدواليب فيه في مطالع ١٩٩٧.

لكن شبه الجزيرة العربية ومستوى استهلاكها من السكر من بين اعلى مستويات الاستهلاك في العالم بمعدل ٣٠ كيلوغراماً للفرد في المتوسط ستظل مستورداً صافياً للسكر المكرر على الرغم من زيادة الانتاج المحلي.

وقال مدير لاحد بيوت سمسرة السكر الدولية مقره دبي «لن تغير ١٨٠ الف اخرى بشكل جذري من التوازن في المنطقة. وستظل الامارات العربية المتحدة وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر واليمن التي تستهلك نحو ١،٦ مليون طن تعاني من عجز قدره نحو ٢٠٠ الف طن».

وسيكون المصدرون الاوروبيون خصوصاً الالمان والفرنسيون الاكثر تضرراً من مصانع التكرير الجديدة.

علي رضا درويش، يقول عن مشروعه الجديد، بان المصنع المزمع سيغطي على الاقل طلب عمان السنوي البالغ ٦٠ الف طن. وسيوجه الانتاج الباقي للتصدير الى البلدان المجاورة.

واضاف «سنستهدف اسواق التصدير خصوصاً في اليمن حيث يبلغ استهلاك السكر نحو عشرة امثاله في سلطنة عُمان».

و«درويش» و«مجموعة الشنفري» هما المؤسسان الرئيسيان للمشروع بحصة لكل منهما تبلغ ١٥ في المائة في «الشركة الوطنية لتكرير السكر» التي ستشيد مصنعها في «ميناء قابوس» في مسقط.

وفي رأي علي رضا درويش، «ينجح أي مصنع تكرير او يفشل حسب قربه من ميناء». وقد حصلنا على موافقة من حيث المبدأ من سلطات الميناء على انهم سيمنحوننا ارضاً في منطقة الميناء غير ان هذه الموافقة يتعين تمريرها خلال الادارات الحكومية المختلفة».

والشركة الجديدة تعتزم بمجرد تأسيسها طرح ٤٠ في المائة من الاسهم وتسجيلها في بورصة مسقط.

اما «السكر الخام»، فإن الشركة الجديدة قد تشتريه من استراليا او من جنوب افريقيا، التي تسعى الى مد الاواصر مع عُمان اقتصادياً وتجارياً.

على صعيد آخر، قرأنا في «وكالة الانباء العمانية» انه تم ابرام صفقة للتنقيب عن النفط بين عمان و«شركة ترايتون» الاميركية تشمل انفاق استثمارات تبلغ ٣٨ مليون دولار على الاقل خلال ثماني سنوات.

والمنطقة التي ستبدأ الشركة الاميركية التنقيب فيها هي منطقة الامتياز البحري ٢٢ قبالة الساحل الجنوبي الشرقي.

وقرأنا في الوكالة ايضاً، ان «ترايتون» ستتحمل كافة تكاليف البحث واعمال التنقيب في المنطقة بما فيها حفر خمس آبار وتستعيد «ترايتون» بالعمل فيها.

وتسعى سلطنة عمان الى زيادة انتاجها النفطي الذي يبلغ حجمه حالياً ٨٥٠ الف برميل يومياً باجتذاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية في حقول النفط والغاز.

وقال بيان «ترايتون» ان اتفاق التنقيب وقع عليه وزير البترول والمعادن العماني سعيد بن احمد الشنفري وطومس فينك، رئيس شركة «ترايتون».

على صعيد آخر اعلنت «شركة تشيودا كورب» انها طرف في مجموعة شركات فازت بعملية من «شركة عمان للغاز المسال» لبناء محطة لتسييل الغاز الطبيعي في السلطنة.

ولم تذكر «تشيودا» قيمة العقد.

وقالت الشركة اليابانية في بيان صدر عنها في طوكيو انه من المتوقع ان يبلغ انتاج المحطة التي تقام في «الغليلة» ٦،٦ مليون طن من الغاز المسال سنوياً.

اليمن

الحكومة سددت ٢,٥ مليار دولار من ديونها الخارجية

التشريعات الجديدة فتحت أبواب صنعاء امام المستثمرين العرب والاجانب

● في حديث مع جريدة «القدس العربي»، التي تصدر من لندن، اكد احمد صوفان، وزير الصناعة، ان حكومة عبد العزيز عبد الغني مستمرة في مساعيها لتقليص دور وتدخل الدولة في الاقتصاد الذي يجب ان يترك لقوى السوق بحيث يقتصر دور الدولة على الاشراف والتوجيه.

وقال الوزير صوفان، ان اليمن يوفر للمستثمرين الآتين من الخارج فرصاً طيبة لتحقيق الارباح لانه ما زال «خاماً من الناحية الصناعية» ولان التسهيلات والاعفاءات المقدمة للمستثمرين كبيرة.

وقال احمد صوفان، ان التنمية الصناعية تحتل الاولوية في خيارات حكومة عبد الغني في هذه المرحلة وهذا يستتبع الاشارة الى ان هناك تغيراً في المنهج والفلسفة التي يقوم عليها الاقتصاد اليمني، نابع من التغير في النظرة لدور الدولة الوظيفي في الاقتصاد. لقد اصبح المنهج اليمني – كما قال احمد صوفان – يقوم على أساس دور الدولة الاشرافي والتوجيهي وليس الدور التحكمي والتدخلي في النشاط الاقتصادي، بحيث يترك لعامل السوق الحرية الكاملة للتفاعل الاقتصادي.

ومن هذه المنطلقات تسعى الحكومة الى تنشيط دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية، حيث اصبح دور الدولة مقتصراً على الاشراف والتوجيه وتقديم المعلومات من خلال قاعدة معلومات تمكن القطاع الخاص من التعرف على الفرص الاستثمارية المختلفة وعوامل السوق وكافة المدخلات والمخرجات التي تساعد على اتخاذ القرار المناسب بشأن الانشطة الاستثمارية وتحديد القطاعات التي يمكن ان تتجه اليها عمليات الاستثمار.

وكشف احمد صوفان ان الحكومة «وضعت خطة ضمن المخطط الخماسي الاجتماعي والاقتصادي (١٩٩٦ – ٢٠٠١)، تكون فيها الصناعة محوراً للنشاط الاقتصادي، وتتضمن اجراء مسح صناعي شامل لكل الصناعات في اليمن سواء الصناعات الخفيفة او التحويلية، والصناعات العصرية او التقليدية القائمة حالياً».

واعترف وزير الصناعة ان هناك ما يعرقل الاستثمار في اليمن منها «اشكاليات تشريعية، لكن تغييراً كبيراً حصل فقانون الاستثمار الجديد يتضمن عدداً من الامتيازات والتسهيلات التي منحت للمستثمر ورفعت العديد من القيود التي كانت تعرقل نشاطه. ومن ذلك عدم الحاجة الى التراخيص والغاء البيروقراطية التي كانت تفرضها الدولة على حركة الاستثمار».

ويضيف احمد صوفان:

«ان هذه التشريعات الجديدة تمت صياغتها وفقاً لمتطلبات المستثمر اليمني. وما يوجد الآن من تشريعات ومن نظم يعتبر قفزة هائلة. ومقارنة مع ما هو موجود في دول اخرى، فاننا اعطينا امتيازات وتسهيلات تفوق ما في العديد من الدول. ومن ذلك الغاء التراخيص وبالتالي ازالة البيروقراطية وانسحاب الدولة من دورها التدخلي والتحكمي واستبعاد كل القيود التي كانت مفروضة وفتح المجال للاستثمار الصناعي في كل الميادين والقطاعات مثل قطاع الاسمنت الذي كانت تحتكره الدولة».

ما الذي سيشجع المستثمر العربي والاجنبي على القدوم الى اليمن؟

يرد احمد صوفان:

«اولاً اليمن مازال بلداً خاماً من الناحية الصناعية، ولن يكون صعباً على الراغب في الاستثمار ان يجد الفرصة المناسبة. وثانياً عدد السكان (١٣ مليون نسمة) ونموه المطرد، وثالثاً قلة الاستثمارات في الميدان الصناعي، ورابعاً التشريعات الجديدة والتسهيلات وخاصة للصناعات التصديرية».

ويتابع: «ان برنامج الحكومة اليمنية هو التركيز على الصناعية التصديرية. ولذلك منحت امتيازات واسعة، فبالاضافة لليد العاملة الرخيصة و المواد الخام المتوفرة هناك تسهيلات لكل الصناعات كالاعفاء الجمركي لكل المعدات والآلات المخصصة للمشروع، وكذلك الاعفاء الضريبي لمدة سبع سنوات. وهناك امتيازات للصناعات التصديرية وعن طريق التفاوض المباشر يمكن ايضاً الاعفاء الضريبي على الارباح لعشر سنوات، ومنح المستثمر الارض المخصصة التي سيقيم عليها منشآته الصناعية وكذلك تسهيلات في عملية التصدير».

على صعيد آخر، كشف مصدر رسمي ان الحكومة سددت في اطار معالجة بعض التزامات الدين الخارجي بمليار و٦٦٩ مليون دولار ما بين أقساط وفوائد وزعت على المنظمات والصناديق الاقليمية والدولية ودول عربية هي السعودية والكويت والعراق وليبيا و الجزائر والامارات اضافة الى الاتحاد السوفياتي - سابقاً - والولايات المتحدة وفرنسا والصين ودول اخرى.

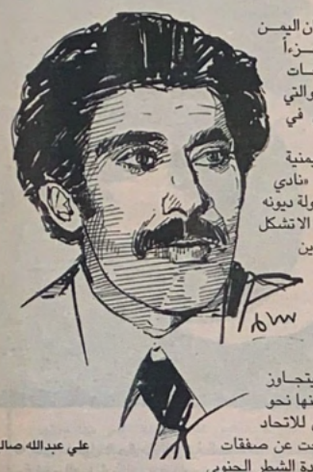

علي عبدالله صالح

واضاف المصدر ان اليمن «يعتبر تلك الخطوة جزءاً مهماً من الاصلاحات الاقتصادية الجارية والتي تحظى بدعم دولي في اوساط المانحين».

وتأمل الحكومة اليمنية التي ستذهب الى «نادي باريس» للبحث في جدولة ديونه واسقاط جزء كبير منها الا تشكل اقساط وخدمة الدين الخارجي عائقاً امام برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وحسب المصدر الرسمي نفسه، فان الدين الخارجي لا يتجاوز ثمانية مليارات دولار منها نحو ٥,٦ مليار دولار ديون للاتحاد السوفياتي السابق نتجت عن صفقات اسلحة كبيرة عقدها قادة الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة.

وتبدي الحكومة تفاؤلاً لتسوية مقبولة لمشكلة الدين عبر اجتماعات تعقدها الحكومة مع ممثلين عن «نادي باريس» قبل نهاية السنة الجارية في ضوء مؤشرات مشجعة من المجتمع الدولي لمساعدة اليمن على تجاوز مصاعبه الاقتصادية المتراكمة.

والحكومة اعتمدت مبلغ ٨٣٧ مليون و٢٠٠ الف دولار اقساطاً اخرى وفوائد ضمن موازنة النقد الاجنبي لسنة ١٩٩٦ موزعة على الدائنين.

الكويت

أصوات في الكونغرس تطالب بإعادة النظر في العلاقات

الحكومة تجني من تخصيص القطاع العام ١,٢ مليار دولار!

● تمكنت الحكومة الكويتية من جمع اكثر من مليار دولار من خلال تخليها عن حصصها في عدد من المؤسسات العامة لتصبح بذلك اول دولة خليجية تعتمد سياسة الخصخصة لقطاعها العام.

وكانت الحكومة تخلت منذ سنة ١٩٩٤ عن حصصها في ١٣ مؤسسة عامة، وقد اشتراها قرابة ٣٠ الف مساهم باكثر من ٣٥٠ مليون دينار كويتي (١,٢ مليار دولار).

ويسمح نجاح هذه العملية «الهيئة العامة للاستثمار»، (وهي جهاز حكومي يتولى ادارة الممتلكات الكويتية)، بتحقيق هدفها المتمثل ببيع حصص الدولة في ٦٠ شركة لقاء ٨٠٠ مليون دينار (٢,٧ مليار دولار) مع حلول سنة ١٩٨٨.

وهي المرة الاولى التي تطبق فيها دولة عربية خليجية برنامج خصخصة من هذا النوع. وحتى الآن لم ينفذ اي من المشاريع المماثلة التي طرحتها دول المنطقة الاخرى.

غير ان هشام العتيبي، مدير بورصة الكويت، شدد على ان «مفهوم الخصخصة» يختلف في الكويت عما هو عليه في الدول الاخرى، معتبراً ان الامر يتعلق في الواقع بـ «انتقال ملكية» هذه الاسهم من الدولة الى مساهمين خاصين.

واوضح في هذا الاطار ان الحكومة اشترت في السبعينات والثمانينات حصصاً في الشركات، التي تعرضها الآن على القطاع الخاص، دعماً للاقتصاد الوطني، الذي بدا مهدداً بسبب تدهور أسعار الاسهم في البورصة. وأضاف ان الحكومة الكويتية لم تكن عازمة يوماً على الاحتفاظ بهذه الحصص.

وتعود آخر عملية خصخصة الى مطلع حزيران/ يونيو الماضي عندما طرحت شركة «تمدين» العقارية ١٠٠ مليون سهم من اسهمها في السوق. وفي خواتيم الشهر ذاته باعت الحكومة ٢٠ مليون سهم من «شركة الخليج للتأمين» الى «المجموعة الدولية للاستثمارات» بسعر ٢,١١ دولار للسهم الواحد، مما سمح لها بجمع ٤٢ مليون دولار.

وتضع حكومة سعد العبد الله الصباح حدوداً للخصخصة. فالقطاع النفطي، المحرك الرئيسي للاقتصاد في الكويت التي تنتج مليوني برميل في اليوم، سيظل تحت اشراف الدولة على الرغم من ان هذه الاخيرة قد تسمح للمستثمرين الخاصين بلعب دور محدود فيه وعلى الحكومة الكويتية أن تواجه أيضاً مشكلتي ارتفاع الاسعار وصرف الموظفين المرتبطتين تقليدياً بعمليات الخصخصة.

ومن بين الشركات العامة المعروضة على القطاع الخاص «شركة الخطوط الجوية الكويتية» و«هيئة المرافئ». ومن المحتمل ايضاً تخصيص قطاع الاتصالات علماً بان الشبكة الرئيسية مازالت تابعة لوزارة الاتصالات. ومازال مشروع خصخصة هذا القطاع ينتظر موافقة البرلمان.

ومن الممكن ايضاً خصخصة دائرتي الماء والكهرباء اللتين تحظيان بدعم حكومي كبير وتعانيان من كثرة عدد الموظفين. ويشكل اصلاح هذين القطاعين تحدياً كبيراً للحكومة خصوصاً أن الكويتيين يشكلون اكثر من ٩٠٪ من العاملين فيهما.

واعتبر خبير اقتصادي على شأو ودراية في شؤون البيت الكويتي، أن السلطات الكويتية «تدرك أن ما يحتاجه الاقتصاد الوطني هو التقليل من تدخل الحكومة وزيادة دور القطاع الخاص».

على صعيد آخر، وبعد اقل من ست سنوات على تحرير الكويت من الاحتلال العراقي لها، بدأت اصوات داخل الكونغرس الاميركي تنادي بضرورة مراجعة العلاقات الاميركية مع الكويت، فيما يتعلق بازدواج مزعوم في تعاملها مع عدة شركات اميركية.

وقال نواب جمهوريون وديموقراطيون بارزون في «لجنة مجلس النواب الفرعية للاعتمادات» في مذكرة صدرت عنهم أخيراً انه يعتريهم قلق ازاء «معاملة الشركات الاميركية التي يدين لها الكويتيون بالمال».

وقال سوني كالاهان، النائب الجمهوري عن ولاية الاباما ورئيس اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية وتشارلز ويلسون، النائب الديموقراطي عن ولاية تكساس، انهما يرغبان في التأكد من ان الشركات الاميركية تعامل بشكل عادل «خاصة في مناطق ضحت فيها الولايات المتحدة بالدماء والاموال لضمان امن وتأمين مستقبل امة».

وقالا في المذكرة الموجهة لنواب اللجنة الاخرين انهما سيعقدان جلسة استماع لتقرير ما اذا كان «يمكن للشركات الاميركية ان تتنافس في الكويت على العقود الضخمة دون انتهاك القانون الاميركي» ام لا في اشارة واضحة في عمليات دفع الرشاوى.

وقد رجحت مصادر مقربة من النائبين كالاهان ووِيلسون صدور مشروع قانون لتشكيل فريق عمل من الوزارات الاميركية لدراسة «اطار العلاقات الاميركية مع الكويت بالكامل». وأضاف ان فريق العمل سيرفع «توصيات الى الرئيس بيل كلينتون والكونغرس بشأن استمرارية ونطاق مساعداتنا العسكرية والعلاقات عموماً مع دولة الكويت».

وينطوي اهم نزاع تجاري اميركي - كويتي على عدم قيام مكتب الاستثمار الكويتي الحكومي بسداد ٢٤٠ مليون دولار مستحقة لشركة «ساريو للتعبئة والتغليف» المملوكة للاميركي اندريه بونومي ومقره لندن.

ومن بين الذين يتابعون المسألة مع الكويت كل من دان كويل، النائب الاسبق للرئيس جورج بوش، وبنيامين غيلمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب وكين ادلمان الذي كان يرأس الوكالة الاميركية لنزع السلاح والحد من الاسلحة في عهد الرئيس الاسبق رونالد ريغان، الذي يشغل حالياً منصب رئيس اللجنة الاستشارية الدولية لشركة «ساريو».

الامارات

خسائر الصيادين تهدد مهنة الصيد البحري!

● صيّادو دولة الامارات العربية المتحدة، يرمون شبكاهم في البحر على مضض؛ فلقد وجدوا انفسهم في «مأزق» نتيجة قانون وضعته الدولة وبهدف، كما ظنّ المشرعون، الى حفظ مهنة الصيد البحري التقليدية.

ويشترط القانون، الذي اقر في صيف السنة الماضية، وجود اماراتي او شخص من رعايا دول مجلس التعاون الخليجي على متن كل قارب صيد، تحت طائلة مصادرته في حال عدم الالتزام بهذا الشرط.

والمرتجى من القانون هو ابقاء الاماراتيين في مهن يتركونها يوماً بعد يوم للاجانب، وعلى الاخص الآسيويين، الذين يشكلون نحو ٨٠ في المائة من سكان الامارات العربية المتحدة.

لكن منذ دخول القانون حيز التطبيق، وجد مالكو القوارب انفسهم ازاء صعوبات لم تكن في الحسبان. فبسبب النقص في عدد القباطنة الاماراتيين لجأوا الى خدمات العمانيين الذين يطلبون اجوراً مرتفعة، اضافة الى ان مهاراتهم في أحيان كثيرة غير موثوق فيها.

ففي كانون الثاني/ يناير الماضي غرق صياد هندي، ولم يتسن انقاذ الصيادين الاربعة الآخرين من طاقم القارب، بمن فيهم القبطان العماني، الا بفضل تدخل حفر السواحل، لان هذا الاخير لم تكن له اي خبرة ولم يكن يعرف حتى السباحة، على ما قرأنا في الصحف المحلية في حينه.

وفي ميناء «دبا» في امارة الفجيرة، يسود جو متأزم. فالصيادون يشكون من ان عائدات ليلة صيد واحدة لا تتجاوز ١٨٠ درهماً اماراتياً (حوالي ٥٠ دولاراً).

وتجد حصيلة الصيد الهزيلة بسرعة من يشتريها على رصيف الميناء، بالمفرق. اما زبائن الشراء بالجملة فيفضلون التموّن من دبي او الشارقة، حيث الصيد البحري اكثر ازدهاراً وتطوراً.

وفي جمعية الصيادين في «دبا» التي تضم ٣٠٠ عضو يجد اصحاب القوارب انفسهم في مأزق يضطرهم الى بيع قواربهم بما لا يزيد على ٨٠ الف درهم في حين يبلغ ثمنه الاصلي ٢١٠ الاف درهم... لكي يستطيعون سداد مديونياتهم المتراكمة نتيجة عدم الخروج الى البحر لعدم توفر قباطنة اماراتيين وحتى من التابعية الخليجية.

ويقول آخر، «انها خسارة خالصة، لا بل انها كارثة لان السلطات تحملنا مسؤولية الطواقم الاسيوية».

ولا ينكر ابراهيم البارودي، مدير جمعية الصيادين، الاساس السليم للقانون، لكنه يشدد على انه يتسبب في اضرار بالغة، مضيفاً أن «التكاليف ترتفع نظراً الى ارتفاع رواتب العمانيين وانخفاض العائدات».

الامر الذي ادى الى تعطيل عشرين من القوارب الخمسين في ميناء «دبا» عن العمل. ويبرز البارودي عدداً من عقود البيع مع ربا عن اسفه لان بعض اعضاء الجمعية وجدوا انفسهم مضطرين الى بيع قواربهم باثمان بخسة، وهذا ما يشكل «فرصة لا تعوض بالنسبة الى العمانيين».

كذلك عبر صيادو امارة ابوظبي، المنتجة الرئيسية للنفط في دولة الامارات العربية المتحدة، عن شكواهم لدى السلطات من انخفاض عائداتهم، وتحدثوا عن قلة كفاءة القباطنة الجدد.

الطوق على الطوق من تحت ومن فوق

تحالف احتياطي بين اليونان وأرمينيا وسوريا لموازنة المحور التركي - الاسرائيلي - الاردني!

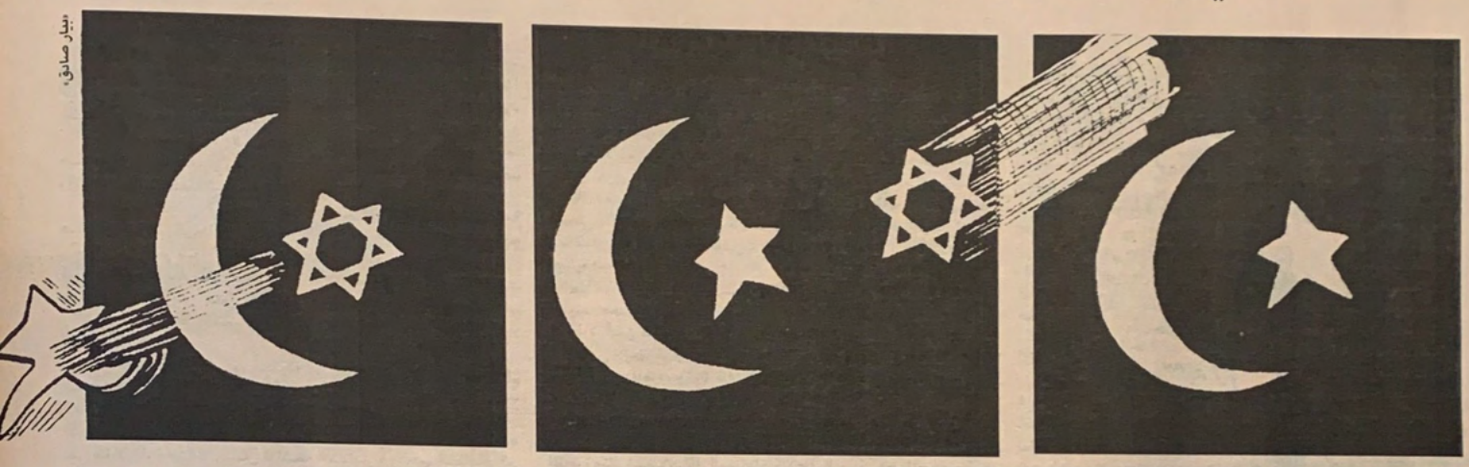

● كان تشكيل الحكومة التركية الجديدة برئاسة نجم الدين اربكان، زعيم «حزب رفاه» الاسلامي، ترجمة عملية لمعالجة التوتر الجيوبوليتيكي الذي نشأ في اعقاب الاعلان عن الاتفاق العسكري بين تركيا واسرائيل في عهد حكومة تانسو تشيللر ومحاولة استمالة الاردن الى هذا المحور. فقد اجمع المراقبون آنذاك، على ان هذا التحالف التركي - الاسرائيلي، المتطلع الى ضم الاردن، هو محاولة ضغط او تطويق لسوريا، بحجة انها تدعم وتشجع المتمردين الاكراد داخل تركيا، وانها تتصلّب في الموقف ضد اسرائيل وتسعى الى اختراق الاردن أمنياً.

وقد بلغ الاحتقان بين تركيا وسوريا حداً خطيراً كان سيؤدي الى مضاعفات اخطر لولم يقبل جنرالات الجيش التركي بحكومة اربكان والتراجع عن وضع العراقيل في وجهه، وهكذا جاءت الحكومة التركية الجديدة، حكومة مناصفة وموازنة اكثر مما هي حكومة ائتلافية بالمعنى السياسي، فهي صيغة لابقاء التحالف التركي الاسرائيلي من جهة، وتنفيس الاحتقان التركي - السوري من جهة ثانية. وقد اتضح ذلك من اشارتين:

اولاهما تصريحات اربكان نفسه باعلانه عن الرغبة في تحسين العلاقات وتمتينها مع الدول العربية المجاورة، التي وصفها بأنها دول شقيقة. بل انه نفى التهمة التي اشاعتها الحكومات السابقة في انقرة بأن سوريا هي التي تدعم وتحرض الأكراد.

وثانيهما، التقسيم الوزاري بحيث أبقى لرئيسة الحكومة السابقة المناصب الامنية الرئيسية التي يرضى عنها الجيش، بصفته الطرف الاكثر ميلاً للتحالف مع اسرائيل. فاعطيت تشللر وزارات الخارجية والداخلية والدفاع، تطميناً للعسكريين.

وبالتالي، ومن الناحية الجيوبوليتيكية، يمكن القول ان حكومة اربكان - تشللر هي حكومة تعادل وتوازن في السياسة الخارجية والامنية بين سوريا واسرائيل.

اربكان هو الوجه العربي للحكومة التركية وتشللر هي الوجه الاسرائيلي المدعوم من الجيش وقوى الامن.

الطوق على الطوق

وما كان هذا التحول داخل تركيا باتجاه التعادل والتوازن ليتم لولا نشوء تحالف يشكل نوعاً من «الطوق على الطوق»، قوامه تحالف بين اليونان وارمينيا يميل الى سوريا. وكانت الحكومة اليونانية قد وقعت في الشهر الماضي اتفاقية للتعاون العسكري مع أرمينيا، مما أثار حنق حكومة يلماظ التي لم تعمر طويلاً.

وقال المسؤولون الاتراك في ذلك الاتفاق العسكري اليوناني - الارمني انه يكشف عن النوايا الحقيقية لليونان ويعطي برهاناً اضافياً على سياسة التوتر الاقليمي التي تنتهجها اثينا.

وقال عمر عقبي المسؤول في الخارجية التركية تعقيباً على هذا الاتفاق:

«ان التحركات اليونانية لتطويق تركيا سكرياً يبلغ حداً يهدد السلام والاستقرار في ...ة. ذلك ان الاتفاق العسكري بين اثينا ن قد ترافق مع توتر حاد بين تركيا ونان في بحر ايجه. وذلك عندما قام رئيس ...راء اليونان كوستاس سيميتيس بأول زيارة يقوم بها رئيس للحكومة اليونانية، الى جزيرة صغيرة في بحر ايجه، اسمها جزيرة «غافدوس»، تقع الى الجنوب في جزيرة «كريت». ويقطنها ٥٥ شخصاً فقط، معلناً ان تلك الجزيرة تشكل اقصى نقطة جنوبية في الاتحاد الاوروبي. وقد برز التحفظ التركي على ذلك، عندما طلبت انقرة من «حلف شمال الاطلسي» إلغاء مناوراته بالقرب من تلك الجزيرة بحجة ان زيارة سيميتيس اليها في ١٥ حزيران/يونيو الماضي، وتصريحاته هناك اعتبرت بمثابة رسالة مؤداها ان اليونان سوف تمارس حق النقض (الفيتو) على أي محاولة تركية للدخول في «الاتحاد الاوروبي». بل ان رئيس الحكومة اليونانية خاطب سكان الجزيرة بقوله:

«إن تركيا لن تجرو، على المجيء الى هنا، لانها اذا جاءت سوف نلقنها درساً لن تنساه الى زمن طويل».

واضاف قائلاً:

«ان الجنرالات او السياسيين الاتراك الذين يحاولون التحرك ضد اليونان سوف يندمون على ذلك ندماً مراً، لان قواتنا المسلحة الآن في وضع يمكنها من انزال ضربة قاصمة باي غاز او معتد».

وبسبب هذا الموقف اليوناني الصلب اضطرت تركيا الى الغاء تحركاتها العسكرية في بحر «ايجه» وكذلك فعلت اليونان. وفي يوم ٤ تموز/ يوليو الجاري اعلنت وزيرة الخارجية تانسو تشللر ان تركيا واليونان سوف توقفان المناورات العسكرية في بحر «ايجه» هذا الصيف تجنباً لأي تصادم محتمل.

سوريا وايران والارمن

والواقع ان التعاطف السوري مع الأرمن ليس جديداً بل هو يعود الى سنوات عديدة قبل استقلال ارمينيا عن الاتحاد السوفياتي. وقد تسلط الضوء على هذه العلاقة في أواخر السبعينات عندما قام الرئيس حافظ الاسد بزيارة الى موسكو عاد بعدها الى دمشق عن طريق «يريفان»، عاصمة جمهورية ارمينيا السوفياتية آنذاك».

وبعدما نشط «الجيش السري الارمني» في ضرب اهداف تركية في الخارج، راح المسؤولون الاتراك يتهمون سوريا بأنها هي التي تدعم وتدرب قوات «منظمة الجيش السري الارمني» في قواعد في «البقاع» اللبناني، وهي المنظمة المعروفة باسم «اسالا» Asala. وأخذ هذا الصراع بعداً سياسياً دولياً، بسبب قوة اللوبي الارمني في الولايات المتحدة الاميركية، والذي لقي دعماً مهماً من اللوبي اليوناني القوي بحيث كان لهذا النشاط داخل اميركا تأثير واضح على الكونغرس الذي راح يتخذ قرارات وتوصيات ضد المساعدات الاميركية لتركيا بحيث نجح مرة في وقف تلك المساعدات وتخفيضها.

وبعد استقلال ارمينيا وتوقف عمليات «الجيش السري الارمني» توثقت علاقات سوريا مع ارمينيا المستقلة بحيث تمكنت الديبلوماسية السورية من اقناع ايران بالوقوف الى جانب ارمينيا في النزاع على منطقة «ناغورنو كاراباخ» الارمنية داخل اذربيجان، وهذا الموقف الايراني من النزاع كان من العوامل الاساسية لتهدئة الوضع لمن حيث موازنة التدخل التركي الى جانب اذربيجان نظراً الى ان مقاطعة اذربيجان هي في الاصل مقاطعة ايرانية، قبل ضمها الى «الاتحاد السوفياتي».

أما القرار الايراني بأخذ جانب ارمينيا في النزاع على «كاراباخ»، فقد املته ظروف الموقف التركي المعادي لايران، ومحاولة اضعاف التحالف السوري الايراني ويعتبر هذا السبب من اهم الاسباب التي دفعت تركيا الى التحالف العلني مع اسرائيل أخيراً.

التحالف التركي - الاسرائيلي

ان التحالف العسكري التركي - الاسرائيلي، الذي اعلن عنه بعد زيارة رئيس جمهورية تركيا سليمان ديميريل الى اسرائيل اخيراً، هو واحد من خمسة اتفاقات تركية - اسرائيلية، تشكل مجتمعة علاقة استراتيجية تتعدى الجانب العسكري الى توثيق التعاون الاقتصادي في المجالات شتى.

لكن هذا التحالف ليس جديداً بمنظوره الاستراتيجي، بل يعود الى السنوات الاولى لقيام دولة اسرائيل، واذا كان قد ظهر هذا التحالف القديم بانه مطوي على الرف خلال السبعينات والثمانينات، فمرد ذلك الى تنامي القوة المالية العربية من جراء الطفرة النفطية التي جعلت من النفط العربي عنصراً استراتيجياً حمل تركيا على اخفاء علاقاتها القديمة مع الدولة اليهودية.

وقد بدأت هذه العلاقة منذ اعتراف تركيا بدولة اسرائيل سنة ١٩٤٩ اي بعد سنة واحدة فقط على قيام تلك الدولة. وفي سنة ١٩٥٠ جرى توقيع اتفاق تجاري بين انقرة وتل ابيب ما لبث ان تطور الى اتفاق للتعاون الاستخباراتي بين البلدين بموجب اتفاق آخر تم توقيعه سنة ١٩٥٤. وجرى التحول الاكبر في تلك العلاقة عندما قام رئيس الحكومة الاسرائيلية، آنذاك، دافيد بن غوريون، بزيارة سرية الى انقرة في ٢٩ آب/ اغسطس ١٩٥٨، حيث تم الاتفاق على نوع من التحالف العسكري وقعه عن الجانب التركي رئيس الحكومة عدنان مندريس.

وقد تصادف اتفاق بن غوريون - مندريس ضمن تحولات جيوبوليتيكية في المنطقة، فدعت الولايات المتحدة الاميركية الى تشجيع هذا التفاهم التركي - الاسرائيلي لسببين:

اولهما، انهيار حلف بغداد بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ضد الحكم الملكي في بغداد.

وثانيهما، حاجة اسرائيل الى خرق الحصار العربي عليها باقامة تحالفات مع الدول المحيطة بالعرب. ومنها في ذلك الوقت ايران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي واثيوبيا في عهد الامبراطور هيلا سيلاسي.

وقد اشتمل اتفاق بن غوريون - مندريس في اواخر الخمسينات على التعاون العسكري وتبادل المعلومات والتدريب المشترك، وتبادل التكنولوجيا ومساهمة اسرائيل في بناء المطارات العسكرية التركية لقاء تعهد اسرائيل بتسهيل قروض مالية لتركيا ودعم المطالب التركية في جزيرة قبرص.

ولم تكن التحولات الجيوبوليتيكية التي جرت في المنطقة منذ انهيار «حلف بغداد» وتصاعد القوة المالية العربية، السبب الوحيد لإختفاء مظاهر التعاون التركي - الاسرائيلي مرحلياً بل ايضاً بسبب التحولات الداخلية في تركيا بعد اطاحة حكومة عدنان مندريس في مطلع الستينات ومحاكمة رئيس الوزراء التركي واعدامه.

البُعد اللبناني

غير ان التحالف الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل بشكله السابق وبشكله الحالي كان له انعكاس على لبنان. ذلك ان تركيا قبل اتهامها سوريا بدعم وتدريب الاكراد في مناطق من البقاع كانت، كما سلف القول، توجه التهمة ذاتها الى سوريا بالنسبة الى منظمة «الجيش السري الارمني» «اسالا» ASALA في السبعينات عندما كانت تلك المنظمة تهاجم المصالح التركية في الخارج انتقاماً للمذابح التركية ضد الارمن في بدايات هذا القرن الامر الذي أدى الى مقتل أكثر من ٣٠ ديبلوماسياً تركياً في جميع انحاء العالم.

واثناء العمليات العسكرية المتكررة التي قامت بها اسرائيل ضد الاراضي اللبنانية لسبب او لآخر، اثناء الوجود الفلسطيني في لبنان او بعده، كانت اسرائيل تشن غارات ضد مواقع معينة في البقاع لحساب تركيا من غير أن تعلن ذلك، ومن غير مبرر مباشر لتلك الغارات في العمق اللبناني.

ففي آخر عملية عسكرية قامت بها في لبنان في نيسان/ ابريل الماضي قام سلاح الجو الاسرائيلي بضرب مواقع في البقاع زعم انها مواقع «لحزب الله» لكن اجهزة الاعلام الاميركية اشارت الى ان تلك الغارات استهدفت مواقع تدريب لمقاتلي حزب العمل الكردي بقيادة اوغلان المقيم في دمشق، والذي تتهمه السلطات التركية بالعمليات العسكرية التي يقوم بها الاكراد داخل تركيا وخصوصاً في «ديار بكر» (جنوب شرق تركيا) وفي المناطق المحاذية للحدود العراقية حيث لايران ايضاً نفوذ كبير في منطقة الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق.

ومثل هذه العمليات قامت بها اسرائيل لحساب تركيا في الثمانينات عندما تعمدت القوات الاسرائيلية التي اجتاحت لبنان سنة ١٩٨٢ ضرب مواقع في البقاع زعم ان «منظمة الجيش السري الارمني» تتدرب فيها وتنطلق منها. وكان ذلك في جانب منه محاولة ضغط على الحكومة اللبنانية لحملها على التخفيف من علاقاتها مع القوى الاقليمية المناوئة وخصوصاً سوريا وايران. وربما كان ذلك من الاسباب التي حملت الحكومة اللبنانية اخيراً على اتخاذ بعض الاجراءات للتخفيف من النفوذ الايراني في لبنان ومن قدوم الرعايا الايرانيين اليه.

الدور الاميركي

ويبدو من مجريات الامور الآن، وخصوصاً بعد التفجيرات التي جرت في المملكة العربية السعودية، واحتمال تقليص الوجود الاميركي في الجزيرة العربية، ان الولايات المتحدة قد شجعت على التحالف العسكري التركي - الاسرائيلي، لان ذلك كما قالت مصادر اميركية يتيح لواشنطن مرونة عسكرية اكبر في المنطقة.

ولكي تجتنب الولايات المتحدة الضغوط الداخلية ضد تركيا اوكلت الى اسرائيل تجديد وتحديث المقاتلات التركية من طراز «فانتوم F4» القديمة بما كلفته ٦٠٠ مليون دولار. ومن ضمن هذا الاعتبار، اي زيادة المرونة العسكرية للولايات المتحدة في المنطقة، شجعت واشنطن دخول الاردن في الترتيبات التركية - الاسرائيلية.

لكن ما يقلق الولايات المتحدة في الوضع الجيوبوليتيكي الجديد، بعد زوال الاتحاد السوفياتي، ان حلفاءها في المنطقة سوف يجدون انفسهم في تكتلات وتحالفات متعارضة ومتناقضة، وفي كتل اقليمية متصارعة، وهي تعمل جهدها على اجتناب هذا الوضع.

وهناك عنصر آخر يقلق الولايات المتحدة، من جراء دخول حلفائها في كتل متعارضة هو ان جميع هؤلاء لهم مصالح قوية في تقرير مصير العراق، اذ ان كل واحد منهم يحاول ان يقتطع لنفسه اكبر حصة منها في عراق ما بعد صدام حسين.

فالتقدير الاميركي ان العراق بجيشه الكبير وموارده النفطية الهائلة لديه القدرة على خلخلة الامن الاقليمي واعادة التشكيلات والتحالفات الجيوبوليتيكية.

وقد قال مسؤول اميركي سابق، ان اي اتجاه يتجه فيه العراق وايا كان مصيره لديه طاقة على اعادة ترتيب لوحة الشطرنج في الشرق الاوسط بصورة كاملة.

ويلحظ المسؤولون الاتراك، كما قال علي كاروسما نوغلو، رئيس دائرة العلاقات الدولية في جامعة «بلكنت» في انقرة، انه بعد توقيع سوريا اتفاقية للتعاون العسكري مع اليونان اصبحت تركيا غير قادرة على المواجهة على جبهتين مختلفتين في وقت واحد على الرغم من تحالفها مع اسرائيل. وان كانت تعتبر ان التحالف التركي - الاسرائيلي قد يشكل رادعاً ضد هذا الاحتمال.

ويبدي المسؤولون الاتراك مخاوف من امكانية عقد اتفاق للسلام بين سوريا واسرائيل لسببين:

الاول، ان تشترط سوريا على الولايات المتحدة لقاء هذا السلام فصم عرى التحالف التركي - الاسرائيلي. وثانيهما، ان يتيح لها السلام على جبهة الجولان نقل قواتها المسلحة الى الحدود التركية، وبالتالي يصر القادة الاتراك على الولايات المتحدة أن تشترط على سوريا سحب دعمها للاكراد وعدم تغيير الوضع العسكري على الحدود.

ويبدو واضحاً ان تركيا تحاول من خلال تحالفها مع اسرائيل استغلال اللوبي اليهودي - الاميركي في مواجهة اللوبي الارمني - اليوناني. فعندما كان الرئيس التركي سليمان ديميريل في زيارة رسمية الى الولايات المتحدة في السنة الماضية واضطر الى قطع تلك الزيارة بسبب ازمة سياسية في بلده القى جميع اجتماعاته في واشنطن باستثناء اجتماعين احدهما مع الرئيس كلينتون والآخر مع المنظمات اليهودية الاميركية. وفي الحال بدأت المنظمات اليهودية تندد بتخفيض المساعدات الاميركية الى تركيا.

اما بالنسبة الى الاردن فان الولايات المتحدة تحرص على ايجاد موقع تستطيع منه الاشراف على الوضع في جنوب العراق في حال تعذر استخدام قواتها الجوية في السعودية، اكثر مما تعول على دور الاردن في التحالف التركي الاسرائيلي. وفي رأي الدارسين والباحثين الاميركيين ان التحالفات الجارية في المنطقة لا تحركها فقط، مصالح واشنطن، بل تحركها بالقدر نفسه دول المنطقة ذاتها في مواسة جديدة لمصالحها المتغيرة. ويقول استاذ في العلوم السياسية في «جامعة شيكاغو» ان التحالفات الواضحة في مرحلة الحرب الباردة قد انتهت، وان الولايات المتحدة ودول الشرق الاوسط من الآن وصاعداً تتطلع الى وضع جيوبوليتيكي اكثر تعقيداً بكثير.

العدد العاشر - المجلد الثالث - تموز / يوليو ١٩٩٦
Issue 10 . Vol. 3.July 1996

افراد بحرينيون يملكون «فاكساً» و«أكذوبة»!

البالون الذي لا يحتمل «ثقباً»

● لم يعد الأمر يكلف شيئاً في زمن تكنولوجيا الاتصالات، لكي يدعي «البعض» اي شيء، بدءاً من بطولات «مزعومة» الى مطالب سياسية تخفي عوراتهم الوطنية، وتغطي غياب المصداقية والمشروعية!

وقد أتاحت هذه التكنولوجيا، بدءاً من «الفاكس» ونهاية بشبكة «الانترنت» لأفراد بحرينيين يقيمون في لندن، نسج ثوب مزخرف من الادعاءات البطالة والإتهامات التي لا تستند الى أية حجة أو سند للنظام البحريني الوطني، الذي استطاع رغم صعوبات عديدة، تحقيق طفرة اقتصادية واجتماعية بالغة التميز في البحرين، تشهد بها الارقام والأحصائيات التي لا تكذب ولا تبالغ.

والحقيقة ان البحرين ليست وحدها، التي تواجه هذه النوعية من الافراد، الذين وجدوا في منتوجات التقدم التكنولوجي فرصة للادعاء الباطل وارتداء ثوب البطولات السياسية، بل انه يمكن القول ان معظم دول العالم تواجه الآن هذه الظاهرة. فيكفي ان يملك احدهم «فاكساً» وجهاز كومبيوتر ليبث عبره ما يشاء من بيانات مناهضة لنظامه الوطني، ويدعي خلاله ما شاء له خياله المريض، ويجد فرصته للنشر في بعض وسائل الاعلام التي لا تستهدف الحقيقة، وانما تستهدف الإثارة فقط لتحقيق قفزة في مبيعاتها بين قراء يعانون من سأم روتين الحياة اليومية.

ولكن المحك الاساسي الذي يجب ان نستند اليه جميعاً، لحماية عقولنا من سيل هذه الإدعاءات الزائفة والبطولات الكاذبة، يكمن في طرح سؤال واحد، يتعلق بمدى اتساق هذه الحملات الاعلامية وحقائق الواقع. فعندما نفتقد هذا الاتساق، تسقط مصداقية هذه الحملات، ويفقد اصحابها المشروعية والنزاهة.

ولتقريب الصورة اكثر الى ذهن القارىء الكريم، انتقل الى تلك البيانات التي يصدرها بعض الافراد البحرينيين المقيمين في لندن، حيث ان مادة هذه البيانات ذاتها تسقط مصداقيتها وتعري الاقنعة التي يتخفى خلفها مصدروها.

وبداية يدعي هؤلاء الافراد عبر بياناتهم ان مطلبهم هو الديمقراطية، وهو ادعاء يفترض ضمناً ديكتاتورية النظام القائم في البحرين. وبمراجعة حقائق الواقع السياسي البحريني، نجد ان هذا الإدعاء لا يستند الى أية حجة او سند. فمن لا يعرف البحرين جيداً قد يفاجأ بمعرفة ان أميرها سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، يفتح مجلسه بشكل منتظم امام جميع المواطنين بلا استثناء او تفرقة للاستماع الى ارائهم وهمومهم وطموحاتهم، وكذلك الحال بالنسبة الى مجالس جميع رموز السلطة. اضافة الى انه يوجد بالبحرين مجلس شورى (هيئة تشريعية) يضم جميع فعاليات الدولة، ولا يصدر اي قانون من دون موافقة هذا المجلس، فكيف يمكن الادعاء بغياب الديمقراطية؟!

وإذا افترضنا ان الادعاء الباطل لهؤلاء الافراد حول غياب الديمقراطية في البحرين، مبعثه سوء الفهم او الخلط غير المقصود بين الديمقراطية كمبدأ ووظيفة سياسية، وبين أدوات تحقيقها، التي تتراوح وتختلف بين مجتمع وآخر، وتحمل مسميات عديدة مثل «البرلمان» او «مجلس الشورى»... الخ. طبقاً لطبيعة موروثات كل مجتمع تاريخياً وثقافياً وجغرافياً، فإننا لا نستطيع ان نفترض ان الامر لدى هؤلاء الافراد مجرد سوء فهم او خلط غير مقصود، عندما نجدهم يصمتون تماماً عن ادانة اعمال الارهاب والتخريب التي وقعت مؤخراً في البحرين، بل انهم عبر بياناتهم يبررونها ضمناً. ولا ابالغ اذا ما قلت انهم بهذا التبرير المغالط لكل حقائق المنطق يقدمون للإرهاب التشجيع والأرضية المناسبة لنموه الشيطاني، هذا النمو الذي يضرب كل عناصر الاستقرار والأمن في المجتمع، والذي لا يمكن ان يصف «مشجعيه» بالصفة الوطنية.

ولعله من تحصيل الحاصل، القول بأنه لا يمكن لأي فرد ان يدعي ايمانه بالديمقراطية، بينما هو يصمت عن إدانة افعال الارهاب والتخريب التي تمارس ضد وطنه وابناء شعبه.

وهنا تَسقط حقائق المنطق، القناع «الديمقراطي» الذي يتجمل به هؤلاء الافراد، وتَسقط ايضاً المصداقية عن بياناتهم التي تصرخ كل يوم مطالبة بالديمقراطية، كذلك تَسقط مشروعية هؤلاء الذين لا يخجلون من تبرير الارهاب، في التحدث باسم اي مواطن وليس شعب بأكمله. فلا يمكن القول او الإدعاء بان تاجراً فقد متجره في حريق ارهابي، او مواطناً فقد ابنه في انفجار علبة سجائر مفخخة، يعطي صوته لهؤلاء المصفقين لمأساته!!

ويطالب هؤلاء الافراد بلا خجل الحكومة بالحوار معهم. وهنا تدفعنا حقائق المنطق مرة اخرى للتساؤل: هل يمكن لأية حكومة في العالم ان تتحاور مع من يبررون الإرهاب، او من يصمتون عن إدانته، وهل يمكن لحكومة مسؤولة ان تتحاور مع من يرفع في وجه شعبها قنبلة موقوتة او علبة سجائر مفخخة؟!

وإذا قبلت الحكومة الحوار، فهل يقبله اهالي الضحايا الابرياء؟ سؤال لا نجد له رداً في بيانات هؤلاء الذين يطالبون بالحوار!

والاعجب من ذلك، ان هؤلاء الافراد، لا يكتفون بتشجيع اعمال الارهاب ضمناً، بل إنهم يطالبون «صراحة» بالافراج عن مرتكبيها الموقوفين على ذمة قضايا الإرهاب! حيث يرى هؤلاء الافراد عبر بياناتهم، ان مرتكبي جرائم الارهاب، هم مجموعة من المعتقلين السياسيين!

وهنا نجد حقائق المنطق تدفعنا مرة اخرى للتساؤل: هل يمكن اعتبار من يطلق قنبلة حارقة على مدرسة لتصيب تلميذاً بريئاً في عمر الزهور، سياسياً يعرب عن رأيه، ويجب الافراج عنه من دون محاكمته عن جرمه المشهود؟!

وتستمر بيانات هؤلاء الافراد، غير حافلة بقواعد المنطق السوي، تمارس شيئاً واحداً، هو عدم احترام العقل الانساني، وعدم احترام الدم البحريني الذي سال بفعل الارهاب، رغم ان هؤلاء يدعون التحدث باسم شعب البحرين!

وتأتي الفضيحة الكبرى لكل ادعاءات هؤلاء الافراد، فتتكشف ابعاد المؤامرة الارهابية، التي استهدفت قلب نظام الحكم الوطني، عبر التفجيرات وترويع الآمنين. فكأن المحرك والممول قوة اجنبية، كشفتها اعترافات المتهمين انفسهم، وليس تصريحات المسؤولين، وهنا سقطت كل ادعاءات هؤلاء في شرك الخيانة الوطنية.

ولكنهم بدلاً من الاعتراف بالخطأ الجسيم، خاصة وان ادلة المؤامرة موثقة بالصوت والصورة، لجأ هؤلاء الى التشكيك في الحقيقة!

واذا كان الشك دائماً وارداً في اي شيء، فإن مصداقية هذا الشك تأتي فقط مع استنادها الى البرهان والحجة المسنودة، لا مجرد الكلام الانشائي الذي لا يستند الى أي دليل او حجة.

ولم يجد هؤلاء الافراد سوى الادعاء، بالتكذيب لاعترافات المتهمين انفسهم، ولكنهم لم يجدوا حجة واحدة يبررون بها تكذيبهم، وكانت الاعترافات اضافة الى مضبوطات الاسلحة والاموال والمنشورات لدى افراد المؤامرة اكبر واقوى من أي تكذيب إنشائي.

ولأن التمويل الخارجي هو القضية، سألت احدهم، وهو الدكتور سعيد الشهابي، عن مصدر تمويل مجلة ذات الورق الفخيم «العالم»، خاصة وان هذه المجلة تصدر من دون اعلان تجاري واحد يسندها مالياً، سألته علناً عبر احدى الصحف العربية، لكنه لم يحر جواباً، واكتفى بالصمت المريب، المريب جداً!

ترى هل بقي لهؤلاء الافراد البحرينيين شيئ ، غير «النفخ» في «بالون» كبير من الاكاذيب والادعاءات الباطلة؟

ولكن السؤال الحقيقي الذي يجب ان نواجههم به، هو هل يحتمل «بالونهم» الدعائي «ثقباً» واحداً تحدثه حقائق الواقع والمنطق الانساني السوي؟

ويقيناً، لا اعتقد ان «بالون» هؤلاء الافراد يحتمل «ثقباً» واحداً، فما بالكم إذا كانت الحقائق والمنطق، وحدها تمدنا بألف ثقب لهذا «البالون».

عدنان يوسف
الملحق الاعلامي
سفارة دولة البحرين. لندن

الولايات المتحدة في دور الوسيط النزيه

● أثار انتخاب بنيامين نتانياهو رئيساً للحكومة الاسرائيلية قلقاً عاماً على العملية السلمية في الشرق الأوسط في دوائر عربية وعالمية عديدة. لكن هذا القلق ، وإن كانت له موجبات ومبررات معينة يعود بعضها إلى حمى التنافس الانتخابي، يخفف منه عاملان أساسيان : أولهما، أن العملية السلمية هي خيار استراتيجي لا رجوع عنه لدى جميع الأطراف المعنية في المنطقة وفي خارجها. وثانيهما، التزام الولايات المتحدة الأميركية بدور الوسيط النزيه بين الطرفين العربي والاسرائيلي، مما يعطيها الامتياز الحاسم في العملية، ويلقي عليها تبعاً لذلك مسؤولية تاريخية خاصة.

وما كانت القناعات السورية واللبنانية بدخول العملية السلمية دون تردد لتتشكل بغير موارية لولا اعتقاد السوريين واللبنانيين بأن الولايات المتحدة عازمة عزماً مخلصاً واكيداً على القيام بدور الوسيط النزيه الذي يركن إليه في النهاية لاستمرار العملية السلمية، ولكي يأتي السلام الناتج منها عند نضوجه سلاماً متوازناً وعادلاً بما يكفل أن يكون سلاماً دائماً.

إيلي الفرزلي

والآن، وعلى الرغم من أجواء القلق العام السائدة في المنطقة، ما زالت فسحة الأمل تكمن في دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه، شرط أن تمارس هذا الدور وأن تؤكده، وخصوصاً في هذه المرحلة المحفوفة بالقلق والشكوك. لكن هناك شرطاً يوازيه، وربما كان أكثر منه علاقة بجوهر الموضوع، هو استمرار ثقة السوريين واللبنانيين بالدور الأميركي وبالأسس الأصلية التي استحق بها صفة النزاهة على الرغم من طابع العلاقات المميزة بين أميركا وإسرائيل. ونحن في لبنان ندرك من خلال علاقاتنا المميزة مع سوريا معنى أن تكون مثل هذه العلاقات مترافقة مع النزاهة التي تكفل حقوق ومصالح الطرف الآخر.

فالعملية السلمية قامت في الأصل على رغبة سوريا في البحث الجدي عن سلام حقيقي، وعلى رغبة الولايات المتحدة بهذا السلام وقبولها دور الوسيط النزيه. وكان من الطبيعي أن تلقى العملية مصاعب وعقبات نظراً لتعقيدات مزمنة من الصعب معالجتها في الأطر الشكلية أو التعامل معها بخفة كما فعلت أطراف عربية مستبقة الأشياء قبل أوانها.

ولهذا، فإن القمة العربية في القاهرة، أو أي صيغة أخرى من صيغ التضامن العربي لهذه الغاية، لها مسوغ أساسي تنحصر فيه ولا تتعداه لكي تكون جدية ومجدية، وهو دعم الموقف السوري واللبناني، لأنه الموقف الوحيد القادر في الظروف الراهنة على وضع العملية السلمية في إطارها الأصلي.

ذلك أن الموقف السوري واللبناني تحمل أعباء إضافية من جراء التهافت الاستباقي في بعض المواقف العربية، وهو أمر انعكس سلباً في النتيجة على الدور الأميركي ذاته، أو على الأقل أعطى واشنطن سانحة مؤاتية للتراخي في ممارسة دور الوسيط النزيه، حتى بدا الأمر وكأنها تخلت عن هذا الدور، أو أنها خلافاً للواقع قد دخلت في عملية ارتداد معاكسة للتوجه الموضوعي الأصلي. ولذلك فإن أي مفهوم للتضامن العربي أو العمل العربي المشترك لا يتخذ بوضوح شكل الدعم الجدي للموقف السوري واللبناني، من شأنه أن يخفف من الالتزام الأميركي بدور الوسيط النزيه، وهو شيء محرج لواشنطن وغير مسعف لها في ممارسة الدور الذي أرادته وارتضته من البداية.

إذ إن الصورة التي تظهر فيها الولايات المتحدة خارج هذا الدور، أو في تمثيله منحرفاً، من شأنها أن تترك انطباعاً بأنها لا تعبأ إلا بمصالح مادية مباشرة في المنطقة، ولا يهمها فيها سوى إسرائيل، وأن مصائر الدول والشعوب الأخرى ومصالحها لا تعنيها كثيراً.

ومن نافل القول أن هذه صورة مشوهة للدور الأميركي الأصلي وللعملية السلمية في إطارها الاستراتيجي.

إيلي الفرزلي
نائب رئيس
مجلس النواب اللبناني

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

نتانياهو «الحريري»!

● بعد انتخاب نتانياهو رئيساً للحكومة الاسرائيلية، انصبت التكهنات العربية على ان الحكومة الجديدة سوف تركز اهتمامها على المسائل العسكرية والأمنية بسبب نظرتها الخاصة الى عملية السلام التي تختلف في تصوراتها وتفسيراتها عن نظرة حكومة بيريز السابقة. لكن توجهات حكومة نتانياهو سوف تكون في الدرجة الاولى توجهات اقتصادية، حتى يمكن القول انها حكومة اقتصادية تماما.

وفي هذه الناحية فانها تشبه حكومة الحريري في لبنان مع فارق اساسي هو ان نتانياهو جاء بارادة الناخبين الاسرائيليين في انتخاب حر، بينما جاء الحريري بارادات غير لبنانية وبغير انتخاب.

ووجه الشبه الاساسي بين حكومة نتانياهو في اسرائيل وحكومة الحريري في لبنان، من الناحية الاجرائية العملية في السياسة الاقتصادية، ان رئيس الحكومة ووزير ماليته وحاكم البنك المركزي لديهم تصور واحد ويشكلون نوعاً من «اللجنة المركزية» التي تتولى التنفيذ العملي للسياسة الاقتصادية من منظور واحد، فكانهم رجل واحد.

ويتشابه الحريري مع نتانياهو، عدا عن انه اغنى منه بكثير، من حيث انه قليل الخبرة في الحكم بمعنى ان الرجلين كليهما يحتل منصب المسؤولية الحكومية للمرة الاولى. لكن جاكوب فرانكل حاكم البنك المركزي الاسرائيلي اكثر منهجية وخبرة وعلماً من نظيره اللبناني رياض سلامة، وكذلك يمكن القول بالمقارنة بين دان مريدور وزير المالية الاسرائيلي وفؤاد السنيورة وزير الدولة اللبناني للشؤون المالية.

ومن أوجه الشبه الاخرى بين نتانياهو والحريري انهما يشكلان افتراقاً حاسماً في الشأن الاقتصادي عن الحكومات السابقة، وبالتالي فان كلا منهما يحمل صورة مختلفة لبلاده عن الصورة السائدة من قبل. وفي هذا يقول نتانياهو ان اسرائيل في عهده سوف تكون بلداً مختلفاً، وسوف تدار بطريقة مختلفة، وسوف تكون مختلفة في جميع اوجه الحياة الاقتصادية للبلاد.

ويقضي برنامج نتانياهو الاقتصادي بان يجعل من اسرائيل قوة اقتصادية كبرى يعتد بها في القرن المقبل لا قوة عسكرية. ومن هذا المنطلق سوف يخفف الاهتمام بالشؤون الخارجية ويصب اهتمامه على استغلال الطاقات العلمية والتكنولوجية المتطورة لغايات اقتصادية في الدرجة الاولى. ولذلك عندما قرر تخفيض الميزانية العامة للدولة بصورة اولية بمقدار ١,٥ مليار دولار شملت التخفيضات بصورة رئيسية الميزانيات العسكرية والامنية، وهو اجراء لم تقدم عليه بعد اي دولة في المنطقة. بل ان بعض دول المنطقة يتزايد انفاقه العسكري على الرغم من تناقص الحاجة اليه في السنوات الاخيرة.

لكن هناك اختلافاً واضحاً بين الحريري وبين نتانياهو كرئيس لحكومة اقتصادية، وهو ان رئيس الحكومة الاسرائيلية استفاد من تقليل خصومه لأهميته من حيث ان حجمه اخذ يتزايد مع حجم الخطوات التي يتخذها في برنامجه الاقتصادي، بينما الحريري تضرر من تضخيم الخصوم، وربما الانصار ايضاً، لأهميته فأخذ حجمه يتضاءل مع اتساع الفجوة بين التصور والواقع.

فالبرنامج اللبناني العالي المديونية من شأنه ان يزيد من اتكال لبنان على الغير على نحو يشبه حالة اسرائيل السابقة، بينما برنامج نتانياهو يسير باتجاه تقليص الاتكال على الخارج وعلى المديونية العامة بحيث ينوخى احداث تحول نوعي باتجاه الاستقلالية الاقتصادية لا يقتصر فقط على رفع المعدلات السائدة للدخل الفردي، بل يتعداه الى تجاوز الحالة الاقتصادية التقليدية الى حالة ديناميكية تختصر حتى الاعتماد على الصناعات التي مر عليها الزمن للدخول بخولاً فاعلاً في الثورة الصناعية الجديدة التي ليس لها حدود في الزمان والمكان.

وخلافاً للمتوقع، أو للرأي السائد فور انتخاب نتانياهو، بدأ المستثمرون الاجانب ينظرون نظرة ايجابية الى برنامج الحكومة الاسرائيلية الجديدة، وخصوصاً لجهة عزمها على ازالة جميع القيود والمعوقات السابقة لاقتصاد السوق، بما في ذلك التوجهات الاشتراكية والاجتماعية المقيدة للحركة الاقتصادية. بينما نجد ان النظرة الايجابية الاولى التي رافقت مجيء الحريري الى الحكم في لبنان، اخذت تنحسر مع الوقت الى درجة ملحوظة من التحفظ والركود.

وإنصافاً للحريري يمكن القول انه حاول جاهداً عزل الحالة الاقتصادية اللبنانية عن موضوع الصراع مع اسرائيل، كما يحاول نتانياهو الآن عزل الحالة الاقتصادية الاسرائيلية عن موضوع العلاقات العربية والعملية السلمية. والفارق في الاتجاهين يكمن في الارث السابق. ذلك ان اسرائيل أفادت من العزل العربي لها في السابق، بينما عاد لبنان الى معترك الصراع مع اسرائيل وحيداً بعدما عزل نفسه عن الصراع العربي . الاسرائيلي العمومي منذ حرب ١٩٦٧ بسبب الوجود الفلسطيني المسلح على ارضه بداية. ومن هنا ثقة نتانياهو بامكانية عزل الاقتصاد الاسرائيلي عن العملية السلمية ومسالة العلاقات مع العرب، مما يفسر الى حد بعيد عدم اكتراثه باتمام عملية السلام او انهيارها.

لكن في ذلك ايضا مجازفة، لانه في ناحية منه ينبيء بتقليل رئيس الحكومة الاسرائيلية للمنافع الحقيقية التي جنتها اسرائيل من عملية السلام. وفي هذا ايضاً وجه شبه مع مجازفة الحريري باطلاق برنامج واسع لاعادة الاعمار من غير حساب لانعكاسات امكانية انهيار عملية السلام.

وسوف يكتشف نتانياهو، ما اكتشف الحريري قبله، انه لا يكفي ان يكون جديداً او مختلفاً عن الآخرين.

تونس

الحكومة والمعارضة ورجال الاعمال يوازنون بين المخاطر والفوائد

٢,٥٥ مليار دولار لمواجهة سلبيات الشراكة مع أوروبا!

● كان من الطبيعي بعد المصادقة في خواتيم الشهر الماضي على اتفاق إنشاء «منطقة تجارة حرة» مع «الاتحاد الاوروبي»، ان تدخل الحكومة مع المعارضة في عملية موازنة بين المخاطر والفوائد والفرص التي تتيحها الشراكة مع اوروبا.

فتونس كانت السباقة بين دول حوض البحر الابيض المتوسط في ابرام الاتفاق مع اوروبا، واصبح يتعين عليها بموجبه ازالة الحواجز الجمركية امام وارداتها من منتوجات «الاتحاد الاوروبي» على مدى ١٢ سنة. وخلال هذه الفترة الانتقالية ستحتاج نحو اربعة الاف شركة محلية لتحضير نفسها للمنافسة وسط التدفق المتزايد للمنتوجات الاوروبية.

المعارضة، اختصرت موقفها بالقول ان اكثر من ثلث الشركات التونسية باتت مهددة بالافلاس بسبب المنافسة المتزايدة وهو ما قد يؤدي الى فقد ١٣٠ الف شخص لوظائفهم.

في حين ان علي سلامة، وهو عضو بالبرلمان وأحد زعماء «اتحاد اصحاب الاعمال» اعتبر ان تونس قبلت التحدي وستفتح اسواقها لمنتوجات «الاتحاد الاوروبي» على الرغم من نقص الخبرة الاقتصادية والفجوة التكنولوجية. واضاف ان «الاتحاد الاوروبي» يجب الا ينظر الى اتفاق المشاركة مع تونس باعتباره عملية تجارية سهلة، ويجب ان يدعم تونس مالياً وتكنولوجياً.

محمد غنوشي، وزير التعاون والاستثمارات الاجنبية، دافع عن الاتفاق، فاعتبره نقطة تحول، وان البلاد تواجه العديد من التحديات، غير ان هذه فرصة تاريخية لكي تدعم تونس قدراتها التنموية.

وكانت الحكومة وضعت برنامجاً مدته سنوات خمس رصدت له ٢,٥ مليار دينار (٢,٥٥ مليار دولار) خصصت ٦٠ في المائة منها للانفاق على التطوير الصناعي و٤٠ في المائة على البنية الاساسية وتطوير مناخ الاعمال. ويقدر مصرفيون اسهامات «الاتحاد الاوروبي» و«البنك الدولي» بنحو ٧٥٠ مليون دولار في تكاليف هذا البرنامج، على ان تتحمل الميزانية كذلك جزءاً من التكاليف بسبب تراجع حصيلة الجمارك وعائدات اخرى. وتقدر العائدات الضائعة بنحو ٧٥ مليون دينار في سنة ١٩٩٦ ومن المتوقع ان ترتفع الى ٧٠٠ مليون دولار سنوياً مع المضي قدماً في الفترة الانتقالية. غير ان الحكومة تتوقع ان تعوض زيادة الانتاج والصادرات الى دول «الاتحاد الاوروبي» خسائر عائدات الجمارك.

وترى الحكومة ان الانفتاح على نحو ٣٥٠ مليون مستهلك من ذوي الدخول المرتفعة في دول «الاتحاد الاوروبي» سيساعد على نمو الاقتصاد بنحو ١,١ في المائة سنوياً في الاجل القصير وبنحو ٤,٧ في الاجل الطويل.

الى ذلك، فلم يعد امام التوانسة سوى خيار واحد، وهو المضي في تطوير مستويات جودة منتوجاتهم لتصل الى مستويات «الاتحاد الاوروبي».

والاتفاق مع «الاتحاد الاوروبي» لا يشمل المنتوجات الزراعية والخدمات التي سيتم التفاوض بشأنها بحلول سنة ٢٠٠٠، غير انه يمتد ليشمل دخول منتوجات تونسية مثل زيت الزيتون والليمون والنبيذ والبندورة والزهور ومنتوجات الاسماك الى الاسواق الاوروبية من دون جمارك اعتباراً من سنة ١٩٩٩. ويشكل التبادل التجاري مع «الاتحاد الاوروبي» نحو ٧٥ في المائة من اجمالي التجارة الخارجية التونسية.

على صعيد آخر افادت ارقام البنك المركزي التونسي ان تحويلات التونسيين العاملين في الخارج سنة ١٩٩٥ ارتفعت ٤٠,٦ مليون دينار الى ٥٣٩,٤ مليون دينار من ٤٩٨,٨ مليون دينار سنة ١٩٩٤.

وافادت البيانات ان هناك ٦١٠ الاف تونسي يعملون في الخارج منهم ٧٥ في المائة في أوروبا الغربية خصوصاً في فرنسا التي تستضيف اكثر من ٣٤٤ الف تونسي. وتحويلات العاملين بالخارج هي ثاني اكبر مصدر للدخل الصافي من العملات الاجنبية في تونس بعد عائدات السياحة.

من جهة ثانية قالت «مؤسسة هايدمي» الهولندية للاستشارات الهندسية ان «شركة غرابوفسكي اند بورت» التابعة لها من بين المؤسسات التي تسعى للفوز بعقد بناء «ستاد رياضي» في تونس في عقد قيمة ١٢٠ مليون دولار.

واضافت ان «غرابوفسكي» كي تفوز بالعقد انضمت الى كونسورتيوم مع «هيواندي» الكورية «وفروبيال» الاسبانية. وقالت الشركة الهولندية في بيان «ستعلن الحكومة التونسية اختيارها بين هذا الكونسورتيوم ومرشح آخر».

السودان

٢٤٣ مليون دينار إختلاسات الموازنة

● لم تكن مهمة الدكتور ابو بكر عبد الله، المراجع العام، سهلة وهو يحصي الاوراق الرسمية ويراجع حسابات المعاملات في الإدارات شتى. وبعد اشهر طويلة من التدقيق والمراجعة، تبين للدكتور ابو بكر عبد الله وفريق عمله، ان اجمالي قيمة الاختلاسات المالية من تموز/ يوليو ١٩٩٤ وكانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥ تربو على ٢٤٣ مليون دينار.

وقد تبيّن للدكتور عبد الله انه تم اختلاس ٧٤ مليون دينار سوداني بشكل مباشر، بينما بلغت جملة الاختلاسات الناتجة عن المعاملات المالية التي لم تتقيد بالقواعد القانونية ٩٨ مليون دينار فيما بلغت المعاملات التي لم يتم تأييدها بالمستندات اللازمة ٧١ مليون دينار.

وارجع الدكتور ابو بكر عبد الله، اسباب الاختلاسات الى ضعف نظام الضبط الداخلي وعدم فعالية اقسام المراقبة الداخلية الى جانب عدم تطبيق القوانين واللوائح المالية. وطالب بضرورة تفعيل الرقابة المالية وتطوير النظام المحاسبي والفصل في قضايا الاختلاسات بصورة منتظمة. ومن جانب آخر اعلن المراجع العام ان مديونية الحكومة المركزية ومؤسساتها «لبنك السودان المركزي» ارتفعت من ٨٤ مليار دينار حتى نهاية كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٩٤ الى ١٦٣ مليار دينار حتى نهاية سنة ١٩٩٥ وبنسبة قدرت ٩٣ في المائة من اجمالي اصول البنك الى جانب ٢٤٢ مليار دينار تمثل المقابل المحلي للتزامات خارجية مستحقة السداد. واشار الدكتور عبد الله في تقريره الذي رفع الى «المجلس الوطني»، الى ان ارتفاع المديونية يعود الى ارتفاع المخصصات لمقابلة اسعار الصرف وارتفاع رصيد السلفية المؤقتة الى ٢٣ مليار دينار حتى اواخر سنة ١٩٩٥. وقال ان حسابات بعض المصارف المملوكة للدولة اظهرت ارصدة مدينة ومكشوفة بلغت هذه الارصدة ٢٤٠ مليون دينار الى جانب ضعف رؤوس اموال البنوك الخاصة للمراجعة مما يستدعي ضرورة الاسراع في تسوية اوضاعها. واضاف ان جملة ايرادات الحكومة لسنة ١٩٩٤-١٩٩٥ بلغت ٢٢ مليار دينار فيما بلغ الانفاق العام ٢٣ مليار دينار بعجز بلغ مليار دينار سوداني.

ليبيا

لأن نعمة النفط لا تدوم

١٦٠٠ مليون دولار لرفع طاقة المرافق السياحية

● أدى الانخفاض الطويل المدى في اسعار النفط اضافة الى السنوات الاربع من العقوبات الصارمة التي فرضتها الامم المتحدة الى جعل ليبيا تفكر في الانفتاح على العالم كمقصد سياحي في جنوب البحر المتوسط!

ففي الجماهيرية الليبية اراض بكر ومواقع اثرية وصحارى واحات وساحل جميل، كل ذلك جعل الحكومة تفكر بالسياحة كبديل عن النفط. ففي السنة الماضية انشأ العقيد القذافي اول وزارة للسياحة في ليبيا وقرر ان يفتح ١,٦ مليار دولار بحلول القرن المقبل في تجديد وتطوير بنية البلاد الاساسية على أمل ان تحتل مكاناً على الخريطة السياحية العالمية.

وتنهال نشرات وملصقات وكتيبات انيقة على السياح والزوار الاجانب تتحدث عن روائع الجماهيرية الليبية العظمى.

وتحمل هذه المطبوعات صوراً خلابة لحقول قمح ذهبية تتمايل عيدانها امام النسيم والشمس تفيض بأشعتها على ساحات العاب رومانية قديمة وامواج مزبدة ترتطم بشواطئ رملية. وتقف مركبات رياعية الدفع في الصحراء ويجلس في ظلها سياح يحتسون الشاي.

ويقف وراء هذه الحملات الدعائية، محمد ابو الهول، مدير هيئة تنمية السياحة، الذي يأمل ان تصبح ليبيا في غضون السنوات الخمس المقبلة مقصداً سياحياً رئيسياً في المنطقة.

وفي الاحصائيات الرسمية انه في السنة الماضية زار ليبيا ٨٥ الف سائح. وفي ١٩٩٤ كان العدد ٨٠ الف سائح. ويحلول عام ٢٠٠٠ تتوقع الحكومة ان يزور ليبيا ١,٥ مليون سائح على الاقل.

ولكن وكلاء سفريات يقولون ان صورة ليبيا كدولة متقلبة، حرية التحرك فيها محدودة، تقف عائقاً امام طموحاتها السياحية. اضافة الى السمعة السيئة التي ينشرها الغرب عنها في عواصمه.

فالولايات المتحدة تعتبر ليبيا دولة ارهابية بينما تتجاهلها رسمياً معظم دول اوروبا. وهددت واشنطن بالهجوم على ليبيا مرتين على الاقل في السنوات الثماني الماضية اذا لم توقف برنامجاً مزعوماً لانتاج اسلحة كيماوية.

ومشكلة اخرى تعترض مخطط الحكومة السياحي هو الحظر الجوي المفروض على ليبيا لتقاعسها عن تسليم متهمين في حادث تفجير طائرة الـ«تا ثلاث فوق لوكربي (اسكتلندا).

فالسياح يشعرون بالارهاق واحياناً يمرضون بسبب مشقة *الوصول الى ليبيا بغير طريق الجو*. فبعض الالمان والفرنسيين والاستراليين يصلون الى ليبيا اما بالعبارة من مالطا، او بطريق البر من جزيرة «جربة» التونسية في رحلة تستغرق ساعتين بالسيارة.

وعلى الرغم من حرص الحكومة على اظهار المعوقات السياحية في ليبيا بانها لاسباب خارجية فان دبلوماسيين غربيين يشيرون الى بعض العقبات الداخلية مثل حظر الخمور، وانعدام وسائل الترفيه، وشعب يتشكك في الاجانب.

قال احدهم «انه ليس بالمكان الذي تستطيع فيه الاسترخاء». ليس مثل دول اخرى في المنطقة. انهم لا يحبون رؤية الناس يسبحون. يعتبرونه عرياً. كما ان الليبيين لا يحبون الاجانب».

وتشير ارقام رسمية الى ان ليبيا تتوقع ان تحقق عائدات سياحية مقدارها ثلاثة ملايين دولار هذا الصيف!

مصر

في شراكة بين قطاع الاعمال والمصارف والقطاع الخاص

٧ مليارات دولار لمشاريع للصلب والحديد والاسمنت والاسمدة

● تنوي حكومة كمال الجنزوري تنفيذ عدد من المشاريع الجديدة في مجالات الحديد والصلب والاسمنت والاسمدة باستثمارات تصل الى سبعة مليارات دولار.

وسيتم تنفيذ هذه المشاريع بتمويل اساسي ومشاركة بين شركات قطاع الاعمال العام والمصارف ومستثمري القطاع الخاص من دون تحمل خزينة الدولة اي اعباء.

وعلى مستوى مشاريع الحديد والصلب يجري حالياً تنفيذ مشروعين بمعرفة القطاع الخاص لانتاج المربعات اللازمة لمصانع جديد التسليح في «مدينة السادات» و«خليج السويس» باستثمارات تصل الى نحو ٤٠٠ مليون دولار، بينما بدأت الشركة القابضة للصناعات المعدنية، الترويج لتنفيذ مشروعين باستثمارات قيمتها ٣,٦ مليار دولار، الاولى بطاقة ١,٥ مليون طن لانتاج مدرفلات الحديد والصلب، والثاني لانتاج مكورات الحديد الاسفنجي بطاقة مليوني طن لتوفير الخامات اللازمة لمصانع مربعات الصلب كبديل لخردة الحديد التي يجري استيرادها خصوصا وان السوق العالمي يشهد نقصانها.

وكانت الشركة القابضة للصناعات المعدنية، اتفقت مع شركة اوروبية وكورية عدة، لاجراء الدراسات الاولية للمشروعين بهدف سد الفجوة في منتوجات الحديد والصلب التي ربما وصلت الى ثلاثة ملايين طن بعد سنة ٢٠٠٠، وهذه المشاريع ستزيد من واردات مصر من منتوجات الحديد والصلب.

ومن المخطط البدء في اقامة هذين المشروعين قبل نهاية سنة ١٩٩٧.

ويصل انتاج الاسمنت حالياً الى ١٧ مليون طن، فيما تشير معدلات التنمية الى تزايد، الامر الذي دفع الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال المصري الى تكليف شركات الاسمنت التابعة للقطاع بانشاء خمسة خطوط جديدة لانتاج ستة ملايين طن اسمنت باستثمارات تصل الى ١,٥ مليار دولار.

ويخطط القطاع الخاص لاقامة مصنعين جديدين بطاقة مليوني طن باستثمارات تصل الى ٥٠٠ مليون دولار ليكون المتاح من الاسمنت سنة ٢٠٠١ حوالي ٢٥ مليون طن اسمنت.

اما في مجال الاسمدة، يتركز النقص الذي تشهده الاسواق المصرية في نوعيات سماد اليوريا والنترات. بينما هناك فائض في الاسمدة الفوسفاتية، يتم تصديره، ولذا يجري حالياً انشاء مشروع لانتاج اسمدة اليوريا في «شركة ابو قير» للاسمدة باستثمارات تصل الى نحو ٥٠٠ مليون دولار، وبطاقة تصل الى نحو مليوني طن. وأهمية هذا المشروع، المقدر له الانتاج خلال سنتين، كما يقول المهندس اسامة الجنايني رئيس «شركة ابو قير» للاسمدة انه سيقضي على النقص الراهن في المعروض من اسمدة اليوريا، اذ زاد استهلاكها في مصر نتيجة الاتجاه الى المحاصيل التي تحتاج الى اسمدة اليوريا حتى ان الاستهلاك قفز من ٥,٢ مليون طن الى اكثر من ٦,٥ مليون طن خلال عام واحد، وهذا ما دفع الحكومة المصرية الى منع الشركات المنتجة من تصدير مليون طن سنوياً، وفتح الباب لاستيراد مليون طن معفاة من الجمارك.

وأدى زيادة الاستهلاك من اسمدة اليوريا مع نقص المعروض الى ارتفاع سعر الطن في السوق السوداء الى ٩٠٠ جنيه في مقابل سعر رسمي هو ٤٠٠ جنيه السنة الماضية، لكن يستبعد حدوث هذا العام الجاري في ضوء استيراد القطاع الخاص ما يقرب من مليون طن حتى الآن، كما تلقت الهيئة العامة للاستثمار طلبات اخرى من بعض المستثمرين لاقامة مشاريع لانتاج اسمدة اليوريا والنترات.

وبالنسبة الى الورق الذي تنتج مصر ٤٠٪ من حاجاتها بوساطة شركتي «راكتار» و«الاهلية للورق»، وبدأت الشركة القابضة للصناعات الغذائية مشاركة مع البنوك والقطاع الخاص في اقامة مشروعين للورق باستثمارات ٤٠٠ مليون دولار.

وقال المهندس عادل الشهاوي رئيس الشركة المصرية القابضة ان المشروع الاول سينتج ٦٠ الف طن ورق كتابة وطباعة من مصاصة القصب في مدينة ادفو، ويبدأ الانتاج سنة ١٩٩٧. وفي حال موافقة المؤسسات الصحافية المصرية على سد حاجاتها من ورق المشروع الاخير، فإن مصر ستتوقف عن استيراد ورق الصحف نهائياً وتصديره.

الإكوادور

خصومه اتهموه «بالجنون» وهو يتوقع ان «يقتلوه»

اللبناني عبد الله بوكرم اقتحم معركة الرئاسة بجماهير الفقراء!

عبد الله بوكرم

● فاز السياسي الاكوادوري اللبناني الأصل فوزاً ساحقاً في انتخابات رئاسة الجمهورية بنسبة ٥٤ في المائة من الأصوات ضد منافسه اللبناني الأصل أيضاً جايمي نيبوت سعادة اليميني المحافظ الذي حصل على ٤٦ في المائة فقط من أصوات الناخبين. وكان الزعيم الاكوادوري اللبناني الأصل عبد الله بوكرم قد برزكاقوى مرشح لرئاسة الجمهورية، متحدياً القوى السياسية الغنية و القوية في تلك الدولة اللاتينية النائية في معركة سياسية حامية ومشهودة أطلق عليه خصومه خلالها، وكذلك بعض اصدقائه، لقب «طشرظةطه» أي المجنون. لكنه لا يهتم لهذا اللقب بل استخدمه أحسن استخدام في الحملة الانتخابية لإثارة حماس مؤيديه من جماهير الشعب الفقراء. ويعتبربو كرم ان وصفه بالجنون هو وسام شرف له.

وقد نقل عنه بعض المراسلين الأجانب، الذين رافقوا مهرجاناته الشعبية، انه يستخدم هذا اللقب بطريقته الخطابية الكاريزماتية الفذة، إذ قال في أحد خطبه:

«المجانين يتكلمون بقلوبهم ويرون بأرواحهم ما لا يراه الآخرون».

واذ يعلو هتاف الجماهير المحتشدة بالآلاف لنصرته يستطرد قائلاً:

«قالوا عن المسيح انه مجنون ثم قتلوه. وقالوا عن غاندي انه مجنون ثم قتلوه. ويقولون عن عبد الله انه مجنون ولا اعرف ما اذا كانوا سيقتلونه».

خطيب مفوه وشجاع يطرح القضايا التي لا يجرء أحد على ملامستها. وبذلك سحر الجماهير مستخدماً أساليب انتخابية جديدة، اذ كان يصطحب معه الى المهرجانات فرقة روك موسيقية من «الاوروغواي» تنشد اناشيد بلدية بالاسبانية تندد بالاغنياء الحاكمين، فينقلب المهرجان الى مزيج فريد من السياسة والغناء والرقص والنكات التي يسخر بها من خصومه سخرية عنيفة وثاقبة.

ولا يتورع عبد الله بوكرم، عن قول اي شيء في خصومه. فقد قال مرة عن منافسه سعادة، ان «سائله المنوي ماصل كالماء». وقال في خطاب آخر، ان التصويت لخصمه هو «تصويت ضد المسيح».

واطرف ما قاله عبد الله بوكرم في احدى حملاته الانتخابية انه في حال انتخابه سوف يجعل الاغنياء والموسرين يعملون جنباً الى جنب مع خدمهم لكي يتعلموا شرف الخدمة.

بعضهم يشبهه، بسبب شاربه القصير بالكوميدي العالمي المشهور تشارلي تشابلن، وبعضهم يشبهه بالزعيم النازي أدولف هتلر. وهو يردد امام جمهور ناخبيه ما يقال عنه ويضيف «اعذروني لانني لا اعرف كيف أحلق ذقني».

لكن هذه النكات الجارحة، بدأت تثير حنق رجال الاعمال في الطبقات المتوسطة والعليا، وخصوصاً عندما راح في الأونة الاخيرة يشن هجمات صارخة ضد المصارف ويصفهم بأنهم لصوص القرن العشرين، ويطلق عليهم اسم «الأوليغارشية».

وقد سبق لعبد الله بوكرم، أن تقلد مناصب عامة، منها انه كان مفوض الشرطة في مقاطعة «غوياس» وهي اكثر مقاطعات الاكوادور اكتظاظاً بالسكان. ثم اصبح بعد ذلك محافظاً لمدينة «غواياكيل»، وهي مدينة كبرى على ساحل المحيط الباسيفيكي.

ومن غرائب الامور ان عبد الله بوكرم يتمتع بتأييد واسع في اوساط الشبان من اولاد الاغنياء، الذين قال بعضهم انهم سوف يصوتون له في الانتخابات التي جرت يوم الاحد ١٩٩٦/٧/٧، لكي يضمن فوزه فيضطر آباءهم الى الرحيل الى ميامي!

والواقع ان اتهام بوكرم بالجنون لا يلقى اذناً صاغية لدى جميع الاكوادوريين. لان مؤيديه يعتبرون ما يقوله في دعايته الانتخابية عين العقل. وقد تناقلت الصحف رأياً طبياً محايداً ادلى به طبيب معروف في مستشفى للامراض العقلية، لم يصف بوكرم «بالجنون» بل قال ان ما يقوله به غير عادي وان كانت بعض افكاره تلامس «الهذيان» أحياناً. ومع ذلك يعتقد المراقبون أنه كمرشح للرئاسة افضل من خصمه جايمي نيبوت سعادة، وان ما تفوه به في الحملة الانتخابية هو نوع من المسرحية السياسية لاكتساب التأييد، فهو يخاطب عدسات التلفزيون ومشاعر الجمهور اكثر مما يدلي بتصريحات سياسية ملتزمة. يضاف الى ذلك ان وعوده السخية للفقراء، تبقى في رأي البعض بمثابة تنفيس للاحتقان السائد بسبب الركود الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة.

والذين يؤيدونه يقولون:

«ماذا سنخسر طالما ان الحكومة لم تستطع ولن تستطيع تحسين الاحوال الاقتصادية».

وهو يلعب على هذه الناحية، اذ يخاطب الجمهور بقوله:

«انتخبوني فإما ان نغرق معاً او ننعوم معاً... لكننا لن نبقى على حالنا».

وينحدر عبد الله بوكرم من جد لبناني فقير هاجر الى الاكوادور طلباً للرزق، وهو واحد من ثمانية ابناء، لوالده الذي فتح في اسواق مدينة «غواياكيل» دكاناً لبيع ادوات الزينة.

لكنه في مطلع شبابه احترف الرياضة فكان رياضياً مبرزاً، واختير مدرساً ومدرباً للرياضة في «كلية الاكوادر البحرية»، حيث كان يدرب الضباط الطلاب في الفنون الرياضية. واختير في فريق الاكوادر للألعاب الاولمبية سنة ١٩٧٢. لكنه سرعان ما انتقل الى العمل السياسي عندما اصبح عمه اسعد بوكرم من ابرز السياسيين في الحركة الشعبية الاكوادورية. وجاء تعيينه مفوضاً للشرطة في «غوياس» على يد رئيس الجمهورية السابق جايمي رولدوس المتزوج من شقيقة عبد الله بوكرم. ثم نجح في دحر خصوم عديدين ليصبح ابرز سياسي في الحركة الشعبية، بحيث تمكن من الفوز في انتخابات سنة ١٩٨٤ كعمدة لمدينة «غواياكيل». لكنه لم يطل به المقام في ذلك المنصب واضطر الى الفرار من البلاد لاجئاً الى باناما بعد صدور مذكرة توقيف بحقه بتهمة اهانة القوات المسلحة، بسبب تصريح ادلى به في نيويورك قال فيه، ان الجيش الاكوادوري لا نفع منه ويبدد نصف ميزانية الدولة على الاستعراض العسكري في يوم الاستقلال!

وعندما اعتقل في باناما، ادعت الشرطة هناك انها ضبطت في سيارته كيلوغراماً من الكوكايين، ثم عادت فاضطرت الى سحب التهمة لأن ذلك كان فخاً نصب له من قبل خصومه لتشويه سمعته. وعاد بعدها الى الاكوادور ليخوض انتخابات الرئاسة سنة ١٩٨٨ و١٩٩٢ فلم يحالفه الحظ.

الولايات المتحدة

بعد الاعتراض على قانون هيلمز ـ بورتون بشأن كوبا

بروكسيل ترفع صوتها في وجه واشنطن ضد قانون يمنع التعامل مع ايران وليبيا

● انتقدت بروكسيل بشدة الاثر «المتجاوز للحدود لمشروع قانون اميركي جديد يفرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تتعامل مع ايران وليبيا».

وصرح مسؤولون في «الاتحاد الاوروبي» بان مشروع القانون المثير للجدل الذي وافق عليه مجلس النواب الاميركي في ١٩٩٥/٦/١٣ من شأنه ان يضر بعدد من الشركات الاوروبية التي تساعد في تطوير الموارد البترولية لكل من ليبيا وايران.

وقال متحدث باسم اللجنة الاوروبية المولجة متابعة موضوع العقوبات الاميركية: «اننا نعارض من حيث المبدأ القوانين التي يصدرها طرف واحد ويتجاوز اثرها الحدود الوطنية».

ويقوم «الاتحاد الاوروبي» حالياً ببحث القانون الاميركي الجديد بالتفصيل، واشار المتحدث الى انه لم يتم اتخاذ قرار بعد بشأن التقدم بشكوى رسمية «لمنظمة التجارة العالمية» في جنيف.

وكان الاتحاد قد تقدم بالفعل بشكوى للمنظمة ضد «قانون هيلمز ـ بورتون» الاميركي الذي يهدف الى حمل الشركات الاجنبية على عدم الاستثمار في كوبا. ووصف جاك سانتير رئيس «الاتحاد الاوروبي» القانون الاميركي بانه غير مقبول.

وصرح سانتير بانه خطأ كبير ان تهاجم الولايات المتحدة شركاءها من اجل النيل من احد خصومها وقال «اننا في غاية الدهشة من هذا الموقف. ولقد اوضحنا اننا لا نقبل ذلك».

وفي رد فعل اولي على القانون الاميركي الجديد وصفت وزارة الخارجية الايرانية المشروع انه انتهاك لقواعد التجارة العالمية.

ونقل عن محمود محمدي، المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية، قوله «ان القرار الانتقامي الذي اتخذه مجلس النواب الاميركي يرقى الى حد انتهاك قواعد التجارة العالمية والقوانين المعترف بها دوليا».

وقال المتحدث «ان هذه الخطوة الاحتكارية من جانب الولايات المتحدة تستهدف فرض قيود على الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال الاستثمارات الدولية في المشروعات العالمية للنفط والغاز».

واضاف محمدي انه «بعد سنة من فرض العقوبات ضد ايران كان ينبغي على واشنطن ان تدرك ان الاعراف السياسية والاقتصادية المتعارف عليها عالمياً لا يمكن مواجهتها بالتهديد والقوة».

وفي حالة موافقة مجلس الشيوخ على مشروع القانون فان هذا الاجراء سيفرض عقوبات على الافراد والشركات الاجنبية التي تساعد ايران وليبيا في تطوير مواردهما البترولية. وتقول ادارة الرئيس بيل كلينتون ان عائدات البترول قد تساعد طرابلس وطهران في الحصول على اموال لدعم «الانشطة الارهابية».

وكان بنيامين غيلمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الاميركي، قد قال اثناء مناقشة مشروع القانون ان من شأنه مساعدة ادارة كلينتون في توجيه رسالة الى حلفائها الاوروبيين بشأن الارهاب.

وقال غيلمان «ان وقت الانتقاد قد فات وحان الوقت الآن لاتخاذ اجراء متعدد الاطراف».

ويسمح مشروع القانون للرئيس بيل كلينتون بحظر تصدير السلع او التكنولوجيا للاشخاص او الشركات التي تمت معاقبتها وبحرمانها من القروض او الاعتمادات التي تقدمها المؤسسات المالية الاميركية.

وتسعى ايران للحصول على عشرة مليارات دولار من الاستثمارات الاجنبية لاعادة بناء وتطوير صناعة البترول الوطنية التي ضعفت بشدة منذ تدمير جانب كبير من طاقتها خلال الحرب الايرانية ـ العراقية (١٩٨٠ـ١٩٨٨).

وحذر طوبي روث عضو الكونغرس من ان العقوبات ليست مجدية، وقال «ان أياً من كبار شركاء ايران اوليبيا التجاريين لن يوافق على هذه العقوبات، وبالتالي فانها لن توقي شارها ابدا وقد ابلغتنا دول «الاتحاد الاوروبي» الخمس عشرة جميعا بانها لن توافق عليها» وكان وزير التجارة الكندي ادت ايغليتون، قد اعلن عن تشريع يتيح للشركات الكندية التي خضعت للعقوبات الاميركية ضد كوبا «بالانتقام» عن طريق الاستيلاء على اصول فروع الشركات الاميركية في كندا.وستزيد اوتاوا ايضا بدرجة كبيرة من العقوبات على الشركات الكندية التي تلتزم بالقانون الاميركي.

وتقول كندا وعدد كبير من دول اميركا الجنوبية والحلفاء الاوروبيون ان قانون هيلمز ـ بورتون يتعارض مع اتفاقيات التجارة الحرة. وعلى الرغم من ان واشنطن حظرت على الشركات الاميركية في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ التعامل مع ايران الا ان انظار شركات الطاقة والهندسة الاجنبية البارزة في العالم مازالت مسلطة على طهران.

اليابان

الحرب بين «كوداك» و«فوجي» تحسمها «منظمة التجارة العالمية»

الإنتعاش الإقتصادي إيقاعه بطيء والمستقبل في العتمة!

● يتفق المحللون الاقتصاديون مع ما جاء في تقرير «وكالة التخطيط الاقتصادي» اليابانية من ان الانتعاش الاقتصادي لما يزل بطيء الايقاع وليس في الافق ما يشير الى أنه سيسير بمعدلات أسرع في المستقبل المنظور!

وعلى الرغم من ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية التي تميل الى التحسن في الاداء، الا ان تراجع الطلب العالمي على «اشباه الموصلات» زرع القلق والريبة.

وتصف وكالة التخطيط، الاقتصاد الانتعاش الاقتصادي الياباني الآن بانه «تدريجي» مثل رجل ينتفس من رئة واحدة.

فعلى الرغم من الخطوات التشجيعية التي تتخذها الحكومة وانخفاض اسعار الفائدة الى اقل مستوى منذ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥ الا ان الاقتصاد ظل يعارك للخروج من حالة ركود استمرت لفترة طويلة بعدما اطلق عليه «اقتصاد الفقاعة» في الثمانينات عندما تضخمت اسعار الاصول العقارية بشكل مبالغ فيه.

ولم تظهر الحكومة حماساً كبيراً حتى الآن بشأن اتخاذ اجراءات اضافية لتحفيز الاقتصاد مفضلة التركيز على التحولات الهيكلية وزيادة انفتاح الاسواق المحلية كاجراء يهدف الى تنمية طويلة الاجل.

وقال شوسي تاناكا، وزير التخطيط الاقتصادي: «تحرير الاقتصاد امر في غاية الاهمية بالنسبة الى الاقتصاد الياباني ولن نبحث ببساطة اتخاذ خطوات مالية اضافية لدعم الاقتصاد».

واتسم تقرير «وكالة التخطيط الاقتصادي» بالحذر وهوتت من المراجعات بالزيادة التي جرت في الفترة الاخيرة لبيانات الانفاق الرأسمالي للشركات، واكدت على ان تراجع الطلب على اشباه الموصلات قادر على الاضرار بأي انتعاش اقتصادي.

على صعيد آخر ذكرت الحكومة اليابانية، انها ترحب بقرار واشنطن طرح الخلاف المتعلق بافلام التصوير بين البلدين على «منظمة التجارة العالمية»، واضافت انها تأمل في بحث الامر على ساحة دولية.

وقال وزير التجارة الياباني شونبي تسوكاهارا ان «قرار الحكومة الاميركية السعي للتوصل الى حل لهذه القضية في اطار قواعد «منظمة التجارة الدولية» يمكن اعتباره خطوة ايجابية».

وكانت واشنطن قد اعلنت انها ستطلب من «منظمة التجارة العالمية» الفصل في شكوى من جانب «شركة ايستمان كوداك» الاميركية للافلام من ان سياسات الحكومة وشركات القطاع الخاص في اليابان تحرمها من معظم حصتها في سوق افلام التصوير وورق طبع الافلام هناك.

وكانت «كوداك» تقدمت بالشكوى في حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٥ الى مكتب الممثل التجاري الاميركي وفقاً للمادة رقم ٣١ من القانون التجاري الاميركي التي تسمح بفرض عقوبات من جانب واحد.

واتهمت «شركة فوجي» اليابانية لافلام التصوير التي تتمتع باكبر حصة في سوق الافلام اليابانية «شركة كوداك» بتشويه الحقائق لتبرير شكواها.

وتقول «كوداك» ان الخطوات التي اتخذتها الحكومة اليابانية قبل سنة ١٩٧٦ عندما أزيلت الحواجز امام عمل الشركات الاجنبية ساعدت «فوجي» على الحصول على حصة ٧٠ في المائة من السوق اليابانية مقابل عشرة في المائة فقط لكوداك.

ويعني قرار واشنطن عرض القضية على «منظمة التجارة العالمية» في جنيف بعد ١١ شهرا من التحقيقات في شكاوى «كوداك» ان الولايات المتحدة ستتجنب استخدام قانون فرض عقوبات تجارية من جانب واحد والذي تعرض لانتقادات واسعة النطاق من جانب دول اخرى في خلافات تجارية سابقة بين الولايات المتحدة واليابان.

غير ان المفاوضة التجارية الاميركية ايرا شابيرو قالت ان واشنطن ستحتفظ بحقها في بحث اتخاذ اجراءات اخرى اذا ثبت ان تصرف «منظمة التجارة العالمية» ليس كافياً.

بوادر نهوض جديد في القطاع المصرفي البحريني

«المنامة» تعوض عن تقلص «الاوفشور» باجتذاب المصارف الاسلامية

● بقي القطاع المصرفي في البحرين في حالة صحية على الرغم من الحوادث الامنية التي شهدتها الجزيرة الصغيرة خلال السنتين الماضيتين. وقد حققت المصارف البحرينية جميعها زيادات في الارباح في السنة الماضية باستثناء «بنك البحرين الوطني»، الذي انخفضت ارباحه بنسبة ١٨,٥٪.

وقد ظهرت ستة من مصارف البحرين بين المصارف الالف الاولى في العالم، ولو ان معظمها باستثناء «المؤسسة العربية المصرفية»، احتلت مراتب بعد الخمسمائة الاولى. اما المؤسسة العربية المصرفية فقد احتلت المرتبة ١٩٨. وبلغت موجودات المصارف الستة المذكورة مجتمعة ٢٨,٣٥ مليار دولار في سنة ١٩٩٥. وهي حسب ترتيبها في لائحة المصارف الالف الاولى في العالم كما يلي:

١ - «المؤسسة العربية المصرفية»، حلّت في المرتبة ١٩٨ برأس مال قدره ١٥٤٠ مليون دولار وموجودات بلغت ٢١,٢٦ مليار دولار، وزيادة في الارباح نسبتها ٩,٦٪.

٢ - «انفستكورب»، احتل المرتبة ٥٥١ برأس مال قدره ٤٥٩ مليون دولار، وموجودات ١,٧٤ مليار دولار، وزيادة ارباح نسبتها ٣٧,٩٪.

٣- «بنك البحرين الوطني»، المرتبة ٤١٨ برأس مال قدره ٢٣٩ مليون دولار، وموجودات ٢,٤ مليار دولار، ونقصت ارباحه ١٨,٥٪.

٤ - «بنك الخليج المتحد»، المرتبة ٨٥٦ برأس مال قدره ٢٢٠ مليون دولار، وموجودات ٣٧٣ مليون دولار وزيادة في الارباح نسبتها ٤٤,٣٪.

٥ - «بنك البحرين والكويت»، المرتبة ٩٠٠ برأس مال ١٩٨ مليون دولار، وموجودات ١,٩٧ مليار دولار، وبزيادة في الارباح ٧,٣٪.

٦ - «بنك البحرين العالمي»، المرتبة ٩٠٩ برأس مال ١٩٥ مليون دولار، وموجودات ٦٠٠ مليون دولار وزيادة في الارباح ١١٪.

والمعروف ان البحرين قد اجتذبت في العقدين الماضيين عدداً كبيراً من المصارف الاجنبية الى قطاع «الاوفشور» بسبب موقعها الخليجي وقوانينها الضريبية المرنة، وبسبب التسهيلات والمناخ المريح في عاصمتها «المنامة»، مما أعطاها اجواء المنتجع السياحي المتحرر من بعض القيود السائدة في الجوار.

لكن هذا المناخ اخذ يتبدل في مطالع التسعينات لسبب داخلي ولسبب خارجي. فالسبب الداخلي كما هو ملحوظ تزايد اعمال العنف والشغب في الجزيرة، والسبب الخارجي هو شح الاموال النفطية في منطقة الخليج نتيجة لحرب الخليج من جهة ونتيجة لهبوط العائدات السعودية التي لديها علاقات خاصة ومميزة مع البحرين ويربطهما جسر يسهل عمليات الانتقال من البحرين الى السعودية والعكس. ولذلك تراجع عدد البنوك العاملة في الاوفشور البحريني، من ٧٦ مصرفاً سنة ١٩٨٥ الى ٤٧ مصرفاً سنة ١٩٩٥.

وفي هذه الظروف، اخذت امارة دبي تشكل مركزاً منافساً للبحرين، وخصوصاً في القطاع التجاري، حيث تمكنت تلك الامارة من اقامة اكبر منطقة للتجارة الحرة، وخصوصاً مع الاسواق الاسيوية الناشئة. ومما أثر على دور البحرين المصرفي عودة بيروت الى الاستقرار وتنشيط القطاع المصرفي اللبناني مما حمل العديد من المصارف والمصرفيين الى اعتماد العاصمة اللبنانية كمركز مصرفي.

ولاحظ المراقبون أيضاً، ان عدداً متزايداً من رجال الاعمال والاثرياء السعوديين اخذوا في السنوات الاخيرة يركزون نشاطهم المصرفي داخل السعودية، او التوجه مباشرة الى المراكز المالية العالمية، مثل لندن ونيويورك. يضاف الى ذلك ان «المنامة»، قد تأثرت تأثراً محلوظاً، كمركز وسط في الخليج من الناحية الجغرافية بتطور الاتصالات، عبر شبكات الكومبيوتر و«الانترنيت» والاقمار الصناعية.

أما الاحداث السياسية والامنية التي شهدتها البحرين في السنتين الماضيتين، فقد أثرت على قطاعها المصرفي تأثيراً اعلامياً في الدرجة الاولى، حيث اخذ كثيرون من المصرفيين ورجال الاعمال يترددون في الذهاب الى المنامة بسبب الاخبار المتداولة في وسائل الاعلام اكثر منه في واقع الحال. ومع ذلك يرى كثيرون من رجال المصارف انه من السابق لأوانه التخلي عن البحرين كمركز مصرفي.

وتعمل مؤسسة النقد البحرينية التي هي بمثابة البنك المركزي المشرف على المصارف في البلاد، على اعادة تلميع صورة البحرين من خلال نشرها كتاباً عن تاريخ الجزيرة يدل على مكانتها التجارية المتطورة منذ أقدم الازمان، بالاضافة الى ان ممارسات مؤسسة النقد البحرينية وطريقتها في المراقبة المصرفية تعدّ اكثر تطوراً وعصرية من مراكز مالية اخرى في المنطقة.

وهناك رأي يقول بان فترة الطفرة النفطية على الرغم مما حملته الى الجزيرة من رخاء وانتعاش، قد أسهمت في النهاية بوقوع اخطاء لم تحسب حساباً لامكانية توقف تلك الطفرة مما أسهم في وقوع نوع من الخلل الناشيء من التوسع في الاقراض من غير احتياطيات كافية.

وما كان ذلك ليستعصي على التصحيح خلال فترة التباطو، والانحدار لولا نشوب حرب الخليج سنة ١٩٩١. وكان لتلك الحرب مفعولان ظاهران اولهما، امتصاصها لمعظم فائض الاموال الخليجية، وثانيهما الانكماش في العمليات التجارية الخارجية. وعلى الرغم من ذلك اخذت البحرين تنتعش من جديد في السنوات الاخيرة، وتجتذب عمليات مصرفية لم تكن معروفة من قبل.

وقد طرأ هذا التحول في النوعية المصرفية في البحرين مع اتساع العمليات المصرفية الاسلامية بحيث يمكن القول ان القطاع المصرفي البحريني الآن تتعادل فيه تقريباً العمليات المصرفية الاسلامية والعمليات المصرفية غير الاسلامية.

ففي البحرين الآن حوالي ٢٠ مؤسسة مالية اسلامية، جعلت الجزيرة سوقاً سريع التوسع في هذا القطاع. ومن التحولات الاخرى التي طرأت على القطاع المصرفي في البحرين، ان تناقص عدد مصارف الاوفشور التقليدية، جرى التعويض عنه بزيادة ملحوظة في عدد صناديق الاستثمار المشترك، وفي عدد مصارف الاستثمار مما أعاد التركيز على اهمية البحرين كمركز مالي قابل للتجدد والتطور. لكن هنالك بعض التحفظ على أهمية هذا التحول الاخير بالنسبة الى المنطقة من حيث ان صناديق ومصارف الاستثمار هذه، تعمل في اتجاه واحد، اي انها تعرض على المستثمرين العرب مجالات لاستثمار اموالهم في الاسواق الخارجية وخصوصاً في الاسواق الاسيوية الناشئة، وليس في الخليج ذاته، في وقت بات فيه الخليج بأمس الحاجة الى الاستثمارات الداخلية واجتذاب الاستثمارات الخارجية.

بورصة المنامة

قال فوزي بهزاد، مدير بورصة «المنامة» ان البحرين ستفتح البورصة لتسجيل اسهم الشركات الاجنبية والسندات في شهر ايلول/ سبتمبر المقبل.

واضاف بهزاد ان ذلك يأتي ضمن خطة طموحة للربط مع البورصات العربية الاخرى لتنشيط سوق تبادل الاسهم وتسهيل انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية.

وقال بهزاد: «ان ادارة البورصة ستبدأ في منتصف آب/ اغسطس في تلقي طلبات الشركات الاجنبية وسيتم البت في الطلبات في بداية ايلول/ سبتمبر».

وفي السنة الماضية بدأت البحرين وسلطنة عمان في تبادل تسجيل الشركات المساهمة في البورصتين في اول خطوة من نوعها في دول الخليج. وتسمح قوانين سلطنة عمان للاجانب بتملك ما يصل الى ٦٥ في المائة وتم تسجيل ثلاث شركات عمانية في بورصة البحرين.

كما اتفقت البحرين والاردن هذه السنة على تبادل تسجيل الشركات المساهمة في البورصتين ولكن لم يتم تسجيل اي شركة حتى الآن.

أما شروط تسجيل الشركات الاجنبية فتشمل ان تكون الشركة مساهمة عامة ومدرجة في سوق الدولة الام او ان تكون مساهمة مقفلة لديها النية للتحول الى مساهمة عامة.

كما يجب ان لا يقل رأس مالها المدفوع عن عشرة ملايين دولار، وان تكون قد حققت ارباحاً صافية من انشطتها في السنوات الثلاث التي تسبق التسجيل، وان لا يقل عدد المساهمين فيها عن ١٠٠ مساهم. ويشترط على الشركات التي ترغب في التسجيل ان تنشر في الصحف المحلية ميزانيتها نصف السنوية والسنوية مدققة وان يكون لها مكتب تمثيل في البحرين يكون مسؤولاً عن انشطتها.

وهناك ٣٢ شركة بحرينية من اصل ٣٦ شركة مسجلة في البورصة تسمح للاجانب بتملك حصة تصل الى ٢٤٪ من رأس مالها. اما المستثمرون في دول الخليج العربية فيمكنهم تملك ما يصل الى ٤٩٪ من رأس المال.

واضاف ان مسودة اتفاق لربط الاسواق بين البحرين وسلطنة عمان والكويت اصبحت جاهزة وارسلت الى الدول المعنية، وسيعقد اجتماع للمسؤولين في هذه الدول في ايلول/ سبتمبر وتشرين الاول/ اكتوبر للمصادقة على الخطة النهائية.

وكان فوزي بهزاد قال ان اجتماعا سيعقد في المنامة يضم مسؤولي البورصات في البحرين والاردن ومصر و«نأمل ان نخرج بصيغة ثلاثية للربط بين الاسواق الثلاث على المستوى العربي».

واضاف يقول «انا اشجع وأرحب بتسجيل اي شركة سعودية في بورصة البحرين والاسواق الخليجية الاخرى على الرغم من عدم وجود سوق رسمي فيها».

ومضى بهزاد يقول «انا ادعو الشركات الخليجية جميعا ان تنظر الى اهمية الادراج على البورصات المختلفة في دول الخليج واتاحة الفرصة للمستثمر الخليجي للاستثمار فيها».

بعدما سوّت وضعها الداخلي

عودة الروح الى «انترا» تنعش قلب «الميدل إيست»!

● سرّبت مصادر مقربة من «شركة انترا اللبنانية للاستثمار» اخباراً مفادها ان مجلس ادارة الشركة انهى تقريباً من تنظيم شؤونها الداخلية ويتوقع من المساهمين الخليجيين استئناف دورهم فيها قريباً.

و«انترا للاستثمار» هي وريثة امبراطورية مالية اسسها وادارها يوسف بيدس حتى انهيارها في الستينات.

وتمثل عودة الروح الى «انترا» بعد سنوات من الشلل التام اهمية حاسمة «لشركة طيران الشرق الاوسط MEA المنهكة التي تملك «انترا» فيها حصة تبلغ ٦٢,٥٪ بينما تملك الحكومة الفرنسية ٢٨,٥٪.

و«طيران الشرق الاوسط» مثقلة بديون قدرها ٨٠ مليون دولار ويريد مجلس ادارتها زيادة رأس المال الى ٢٥٠ مليون دولار لدفع ديونها واعادة بناء اسطولها الجوي واستئناف دورها البارز في المنطقة.

لكن «انترا» لا يمكنها مد يد العون قبل موافقة مساهميها على زيادة رأس مالها.

والمساهمون في «انترا» هم الحكومتان الكويتية والقطرية، ومستثمرون افراد من البلدين وهؤلاء يملكون ٤٤٪ من اسهمها، بالاضافة الى الحكومة اللبنانية و«البنك المركزي» يملكان ٤٧٪، ومستثمرين لبنانيين افراد.

ويقاطع المساهمون الخليجيون اجتماعات مجلس الادارة واجتماعات المساهمين منذ سنة ١٩٨٣ ولكن محفوظ سكينة، رئيس مجلس ادارة «انترا»، يقول انه تم انقاذ الشركة منذ توليه منصبه في سنة ١٩٩٣ وان بوسع الخليجيين الآن العودة.

واكد محفوظ سكينة ان المساهمين الخليجيين «سيشغلون مقاعدهم قريباً. فلم يعد هناك مبرر لبقائهم بعيداً بعد ما قام به مجلس الادارة الحالي».

واضاف قائلاً «ان المساهمين العرب يشعرون الادارة الحالية لشركة «انترا» اوجدت شعوراً بالثقة وهذا هو السبب في انهم مستعدون الآن لاستعادة السيطرة على استثماراتهم في الشركة».

وقد بدأت المقاطعة عندما عين رئيس الجمهورية الاسبق امين الجميل صديقه وجيه تمرز رئيساً لمجلس ادارة «انترا».

وقال سكينة ان احد انجازاته منذ سنة ١٩٩٣ هو رفع دعاوى قضائية ضد تمرز في لبنان وفرنسا بتهمة الاحتيال والسرقة.

وخلال تولي محفوظ سكينة تمت انجازات عدة اهمها:

■ اعادة تقويم اصول «انترا» مؤخراً بواقع ٢٠٠ مليون دولار وهو ما وصفه المحللون يعطي الشركة ثقلاً كبيراً للانطلاق مرة اخرى.

■ تسوية دعاوى اقيمت بعد انهيار «بنك المشرق» الذي تملكه «انترا» وبنك تابع له في فرنسا في سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠ وذلك بسداد حوالي ١٠٪ من المبالغ المطلوبة من المصرفين وهي ٥٠٠ مليون فرنك و٥٥ مليون دولار.

■ احياء «كازينو لبنان» الذي تملك فيه «انترا» حصة رئيسية. ومن المقرر اعادة فتح كازينو لبنان في تشرين الأول (اكتوبر) بعد ٢١ سنة من اغلاقه بسبب الاحتراب الداخلي. ويعود الفضل في تجديد «كازينو لبنان» الى قرض مشترك بقيمة ٥٠ مليون دولار قدمته عشرة مصارف في بيروت.

■ استعادة السيطرة واعادة هيكلة شركات اخرى تابعة لشركة «انترا» منها خمس شركات عقارية لبنانية وفرنسية.

وقد قاطع المساهمون العرب مرة اخرى اجتماعاً لمجلس ادارة «انترا» في ١٧ حزيران/ يونيو الماضي مما حرمه من النصاب القانوني اللازم.

وذكر محفوظ سكينة ان المحادثات بشأن زيادة رأس مال «انترا» لاتزال مستمرة. وقال «ان زيادة رأس المال تتطلب دراسة واستعدادات مكثفة ولذلك فمن الطبيعي ان يستغرق الامر وقتاً معقولاً».

واضاف قائلاً: «المساهمون العرب سيعودون. في اطار اتفاقية عالمية. وهم يبحثون الشروط مع مساهمين آخرين منهم البنك المركزي». وامتنع سكينة عن مناقشة الزيادة المقترحة في رأس مال «طيران الشرق الاوسط».

وما يجدر ذكره هنا، انه في ٢٢ حزيران/ يونيو الماضي لم يحضر سكينة اجتماعاً لمساهمي «طيران الشرق الاوسط» للتصويت بشأن الزيادة مما حرم الاجتماع من النصاب القانوني.

إلا انه المح بانه يتوقع حل مشاكل «انترا» بحلول موعد انعقاد اجتماع حملة الاسهم في منتصف آب/ اغسطس المقبل، لاقرار نتاج ١٩٩٥ وتعيين مجلس ادارة جديدة.

«بورصة بيروت» الاولى في المشرق و«بورصة المنامة» في الخليج

الاسواق المالية الاقليمية تغني عن الوحدة الاقتصادية

● في السنوات الاخيرة نشأ عدد من البورصات في بلدان عربية مختلفة، وطرأ تحسن ملحوظ على البورصات التي كانت قائمة من قبل. ومنها: بورصة عمان وبورصة القاهرة وبورصة بيروت.

لكن البورصات العربية هذه مازالت تعاني من ضعفين اساسيين:

اولهما، صغر حجم كل سوق بمفرده.

ثانيهما، قلة عدد الاصدارات المتداولة.

وهذا الواقع في البورصات العربية، يتجانبه تصوران:

اولهما، امكانية زيادة التعاون بين البورصات الوطنية من غير افتئات على استقلالية كل منها.

وثانيهما، امكانية قيام وحدة او اتحاد في اقاليم معينة بحيث تشكل سوقاً اقليمية واحدة.

وفي اي من الحالين تبقى هنالك مشكلة اساسية تعترض تطور الاسواق المالية العربية، هي قلة عدد الاصدارات العامة وهي مشكلة يفترض ان تحلها او تخفف منها الاتجاهات المتزايدة نحو الخصخصة اي طرح اسهم وشركات القطاع العام للبيع في الاسواق الحرة. وهناك اعتقاد سائد الآن بأن زيادة الاصدارات من شأنها ان تعزز النشاط المالي في كل من البورصات المحلية مما يؤدي بدوره الى اتجار بتلك الاصدارات بين البلدان ذات الحدود المشتركة فيساعد ذلك على الاقتناع بجدوى قيام اسواق اقليمية.

لكن تجربة مجلس التعاون الخليجي، كممثل لسوق اقليمية متجانسة، لاتنبىء، حتى الآن بتطور من هذا النوع لوجود تباينات في الانظمة والقوانين التي تحكم العمليات التجارية في الاسواق المالية. ذلك لان وجود قواعد وانظمة وقوانين متجانسة من شأنه ان يدفع باتجاه نوع من الوحدة الاقليمية وهي امرغير ممكن ان تنشأ من خلال التوافق في المؤسسات وفي الممارسات مما يجعل من اللازم تحسين انظمة المعلومات والاتصالات التي تقرب بين الاسواق.

ويرى المراقبون الماليون، ان مثل هذه الامكانية في الوقت الحاضر لا تتوفر شروطها الموضوعية الا في اقليم مشرقي مصغر يضم اسرائيل والاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومثل هذا الاقليم المالي المصغر كما يقول هؤلاء المراقبون من شأنه ان ينعكس على اقاليم مصغرة اخرى فيعزز الاقليم الخليجي وتنشأ امكانية قيام اقليم مالي ثالث في المشرق يضم لبنان وسوريا والعراق.

غير ان القائلين بذلك يرون ان هنالك بورصات معينة في هذه الاقاليم اكثر قابلية للاستقطاب ولو أنها في الواقع اصغر حجماً، ومن ذلك ان بورصة تل ابيب سوف تكون مهيمنة في الاقليم الاسرائيلي الاردني الفلسطيني، وبورصة المنامة سوف تكون مهيمنة في الاقليم الخليجي ولا سيما ان «مؤسسة النقد» البحرينية وضعت مبادرات ملفتة للتعاون الاقليمي، وبورصة بيروت الناشئة سوف تكون مهيئة في الاقليم اللبناني السوري - العراقي.

بورصة القاهرة للتوازن

تتضح الفوارق بين الاسواق المشرقية بالمقارنة مع بعضها البعض، قياساً على الوضع الراهن. فالترسملية في بورصة تل ابيب مثلاً بالاسعار الراهنة للاسهم المدرجة فيها تربو الآن على ٦٠ مليار دولار، ويصل متوسط التبادل اليومي فيها الى حوالي ١٥٠ مليون دولار. بينما لا تبلغ ترسملية بورصة القاهرة اكثر من مليارين، وحجم التبادل اليومي لا يزيد فيها على مليونين فقط.

وتصل ترسملية بورصة عمان الى حوالى ٤ مليارات دولار وبيلغ معدل التبادل اليومي فيها اقل من ١٠ ملايين دولار، إلا ان هذا الوضع اخذ في التغير مع عمليات الاصلاحات الكبرى الجارية في مصر نحو مزيد من الخصخصة وتطوير القوانين. وبادخال مصر بتحولاتها الجديدة في الاقليم المشرقي المصغر يمكن لبورصة القاهرة أن تلعب دور القطب الموازن لبورصة تل ابيب بحيث يتشكل في هذا الاقليم محور قوامه القاهرة وعمان والمنطقة الفلسطينية مقابل البورصة الاسرائيلية. ومع ذلك تبقى هناك عوائق عملية تحد من حركة المستثمرين داخل هذا الاقليم، منها الادارات البيروقراطية حتى في نظام مالي منفتح تماماً.

وتقول دراسة بهذا الخصوص انه سوف تبقى هناك مشكلات عملية معوقة لادارة الحسابات واجراء التسويات بعملات متعددة وبكلفة متدنية لتعزيز السيولة في العمليات بين الاسواق. ومن الاقتراحات المهمة في هذه الناحية عدم تجزئة الاسواق بين كبار المستثمرين الاجانب بحسابات بالعملات الاجنبية وبين المستثمرين المحليين بالعملات المحلية، لأن مستوى العمليات المحلية يلعب دوراً مهماً في الحفاظ على السيولة وفي نجاح الاصدارات الجديدة وفي الحركة العامة للسوق.

نماذج التعامل الاقليمي

وتعرض دراسة رفعت الى ادارة التنمية عبر البحار للحكومة البريطانية سنة ١٩٩٤، ثلاثة نماذج لتوسيع الاسواق الاقليمية في الشرق الاوسط.

■ الانموذج الاول، هو الانموذج البريطاني - الايرلندي، حيث تتحد البورصة البريطانية والبورصة الايرلندية في نظام بين دولتين مستقلتين، هما المملكة المتحدة والجمهورية الايرلندية. لكن الدراسة المذكورة تصف هذا الانموذج بانه مصادفة تاريخية قد لا تتكرر في اماكن اخرى.

■ الانموذج الثاني الاكثر ملاءمة للشرق الاوسط هو بورصة «سيك» جابح العالمية في لندن التي يتم خلالها التبادل عبر الحدود في الاسهم الاوروبية وهي تشكل اكبر بورصة عبر الحدود في العالم. ومرد نجاح هذه البورصة ان مراكز تجارة الاسهم في الاسواق هي مراكز مكملة لعمليات البورصات الاوروبية فضلاً عن انها تجتذب التجار المحترفين في اسهم عالمية كبرى حيث السوق يتمتع بسيولة كبيرة. واذا كان هذا الانموذج لا يصح تماماً على الشرق الاوسط كسوق اقليمي فانه يفيد من حيث التركيز على التفاوت التنافسي الذي يسهل عمليات الاربيتراج السريعة.

■ الانموذج الثالث، هو الانموذج الامريكي الذي يكفل نظامه شفافية الاسعار بين البورصات المختلفة والمرونة في تحويل العمليات والتسويات بين البورصات المختلفة نظراً الى وجود تسهيلات سريعة تتيح للطلبات الناشئة في مكان ما امكانية التنفيذ الفوري حيث تستحصل على افضل سعر ممكن. لكن هذا النظام الاميركي الجامع لسوق متناثرة ما كان ليقوم لولا وجود تشريع موحد للاسواق كافة تدعمه هيئات ومؤسسات قوية للتنفيذ لا نظير لها في اي مكان آخر.

التنافس بدل التعاون

ان التنافسية بين الاسواق المتعددة شرط لازم لتوسيع حركة التبادل وحركة الاصدارات الجديدة. فالسوق الخارجي لكي ينجح في اجتذاب المستثمرين عليه ان يوفر مزايا غير موجودة في السوق المحلي. ومن هذه الناحية يلعب مستوى السيولة دوراً اساسياً في توسيع وتعميق السوق، لان المتاجرين بالاوراق المالية يسعون دائماً الى زيادة حجم عملياتهم وهو أمر لا يكون متيسراً الا بوجود سيولة عالية.

غير ان السيولة وحدها ليست كافية كشرط لتفضيل سوق على سوق. فالقائمون على الاستثمار يسعون في الدرجة الاولى الى التخفيف من المخاطر او اجتنابها، ولذا فإن الاسواق المضيفة يجب ان تتحلى بمزايا اضافية الى جانب السيولة لكي تجتذب المستثمرين من اسواقهم الوطنية، مثل الاسعار الواقعية والشفافية وضمان التسويات. ومن ذلك يتضح ان التنافسية في هذا المجال افضل من التعاون المحدود.

ومن هذا القبيل تتمتع بورصة بيروت بقابلية تنافسية تتعدى قابلية بورصة تل ابيب على الرغم من ان هذه البورصة اكبر واكثر تطوراً لان بيروت لها خبرات قديمة ومتطورة في الخدمات المالية العالمية، بالاضافة الى حرية فريدة في التبادل وفي انتقال الاموال، مع وجود موارد بشرية ومالية مرموقة.

وما يقال عن بيروت في المشرق، يقال عن بورصة البحرين في منطقة الخليج ولو بدرجة اقل، على الرغم من حجم الاموال الخليجية المتاحة.

وفوق كل اعتبار آخر لا بد لتعزيز التنافسية من اتاحة المجال للتبادل عبر الحدود بحرية وهو شرط مرهون بالتفاهم على مقاييس مشتركة لادراج الاسهم والاوراق المالية بين الاسواق عبر الحدود.

ومع ان «اتحاد البورصات العربية» يفترض فيه ان يقوم بجهود وتصورات تنسيقية بين البورصات المنضمة اليه، فإن ذلك لا يحقق الغرض ما لم تتحقق في كل بورصة على حدة الشروط والانماط القابلة لادراج الاسهم والمتاجرة بها بين البورصات المختلفة.

ومما يحول دون اطلاق العنان للتنافسية بين الاسواق، ان التباين بين انظمتها وطرقها من شأنه ان ينعكس سلباً على الاسواق غير القادرة، لسبب او لآخر، على الانفتاح المطلوب.

تقدمت به الحكومة المصرية لتشجيع الاستثمار

تعديل قانون المصارف لاجتذاب الرساميل الأجنبية

● أقر «مجلس الشعب» (البرلمان) المصري، مشروع قانون كانت الحكومة احالته وبموجبه يرفع حظر تملك الاجانب لاكثر من ٤٩٪ من رؤوس اموال المصارف المشتركة والخاصة التي تقام في مصر. كما اقر تعديلاً على قانون المصارف من شأنه السماح للاجانب بتملك اي نسبة من رؤوس اموالها.

ومن جانبها رفضت المعارضة التعديل، اذ حذر رئيس «حزب التجمع» خالد محيي الدين من ترك ادارة اجهزة الائتمان في أيد غير مصرية. وقال ان الغاء حظر تملك الاجانب لأكثر من ٤٩٪ سيؤدي الى سيطرة الاجانب على الائتمان المصري. وانضم نواب احزاب «الناصري» و«الاحرار» و«الوفد» الى «التجمع» في رفض المشروع. فيما اعتبر وزير المال الدكتور محيي الدين الغريب ان التعديل سيزيل القيود المفروضة على النشاط المصرفي، اذ انه يستهدف دفع سياسة السوق الحرة والانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة وتحرير المصارف وانشاء الجديد منها لتسهم في بناء التنمية الاقتصادية.

وقلل محيي الدين الغريب من تخوفات المعارضة، مؤكداً ان المصارف الحكومية الاربعة تتحكم في ٨٠٪ من النشاط المصرفي، وان «البنك المركزي» قادر على تجنب الازمات والسيطرة على السوق في ظل الاوضاع الجديدة. ووفقاً للتعديلات ستمنح المصارف العميل الواحد تسهيلات ائتمانية تتجاوز مجموعها ٣٠٪ من رأس مال المصارف بعد ان كانت ٢٥٪.

كما اطلقت التعديلات الحرية للمصارف في تحديد معدلات العائد على المعاملات المصرفية واسعار الخدمات وفقاً لاوضاعها بعدما كان القانون يلزمها سابقاً بالاسعار المحددة في «البنك المركزي».

على صعيد آخر، قال مصدر في وزارة النفط ان الوزارة وهيئة قناة السويس الحكومية اتفقتا على تنسيق سياساتهما في محاولة لمعالجة التدهور الحاصل في عائدات القناة من مرور ناقلات النفط العملاقة عبرها.

وكشف وزير النفط المصري حمدي البنبي عن خطة تتجه النية لتطبيقها بعد محادثات اجراها مع رئيس الهيئة احمد فاضل في مدينة الاسماعيلية. وتتضمن الخطة اتفاقا على تشكيل لجنة مشتركة من الخبراء يسعون الى «تنسيق السياسات لغرض تشجيع نشاط مرور شحنات النفط الخام عبر القناة».

وكانت هيئة قناة السويس صرحت اخيراً ان هناك تدهوراً في حركة مرور ناقلات النفط عبر القناة، اذ هبطت اعداد السفن المارة من ١٩٧٩١ سفينة في ١٩٨٥ الى ١٦٣٠ السنة الماضية. ومن المتوقع ان يستمر التدهور في حركة المرور بسبب المنافسة القوية من الطرق الاخرى التي تستخدمها الناقلات ومن انابيب النفط والغاز الطبيعي.

وينقل خط الانابيب، الموجه اساسا لنقل النفط الخام من الخليج الى اوروبا، نحو ١٠٠ مليون طن من النفط سنوياً. وهو ما يراه المسؤولون في هيئة القناة منافساً قوياً للقناة على الرغم من امتلاك الدولة المصرية نصف الشركة المالكة له.

وكان رئيس هيئة قناة السويس اعرب عن قلقه من اعادة ضخ النفط العراقي عبر خط الانابيب التركي، لان ذلك سيحرم القناة من حوالي ٧٠ مليون دولار من عوائد عبور الناقلات عبرها سنوياً. ويصل الدخل السنوي لقناة السويس ما يقرب من مليارى دولار من عوائد مرور السفن، ما يجعلها احد المصادر الرئيسية للدخل القومي المصري من العملات الاجنبية.

AL-MIZAN

ميزان

يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة:.....

طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: .....

العنوان: .....

.....

البلد: .....

ترسل القسيمة على العنوان الآتي: AL-Mizan Subscription Dept, Congress House, 14 Lyon Road Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom

الاشتراك السنوي:

■ المملكة البريطانية المتحدة		■ في الخارج	
للطلاب والجمعيات	١٠ جنيهات	للطلاب والجمعيات	٢٠ دولاراً
للافراد	١٠٠ جنيه	للافراد	١٦٠ دولاراً
لمؤسسات والشركات	١٠٠٠ جنيه	لمؤسسات والشركات	١٦٠٠ دولار

تدفع لأمر: Proxima.The Networking People Ltd

قطر

تطوير ثلاثة حقول نفطية لزيادة الانتاج و«البتروكيماويات» ترفع طاقتها

عيون الدوحة على الأسواق الأوروبية لتسويق غازها الطبيعي!

● بدأ في خواتيم الشهر الماضي، تشغيل مشروع توسعة تكلف ٣٨٥ مليون دولار يضاعف طاقة «شركة قطر للبتروكيماويات» الى المئتين تقريباً.

وكان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني افتتح المشروع الذي يرفع الطاقة الانتاجية السنوية للشركة الى ٥٢٥ الف طن من الايثلين و٣٦٠ الف طن من البولي ايثلين المنخفض الكثافة مما يضعها على خريطة المنتجين الرئيسيين للبتروكيماويات في الشرق الاوسط.

وتنتج «شركة قطر للبتروكيماويات» حالياً ٣٠٠ الف طن من الايثلين و١٨٠ الف طن من البولي ايثلين سنوياً.

عبد الله بن حمد العطية، وزير الطاقة والصناعة، قال ان مشروع التوسعة جرى التخطيط له كنتيجة لاستمرار نجاح الشركة وزيادة الطلب العالمي وارتفاع اسعار المنتوجات البتروكيماوية وسياسة الدولة لاستغلال جزء من ثروتها الوفيرة من الغاز الطبيعي لانتاج منتوجات ذات قيمة مضافة للحصول على اسعار أعلى.

ونفذت شركة «تكنيب» الفرنسية مشروع توسعة مصنع الايثلين بينما قامت شركة «سنامبروجتي» الايطالية ببناء مصنع جديد للبولي ايثلين المنخفض الكثافة.

وقال الوزير العطية ان «شركة قطر للبتروكيماويات» قدمت ٥٠٪ من التمويل للمشروع وان النسبة الباقية جرى تأمينها بقرض مشترك قدره ٢٠٠ مليون دولار قدمته بنوك خليجية واوروبية.

وتملك «المؤسسة القطرية العامة للبترول» المملوكة للحكومة ٨٠٪ من رأس مال «شركة قطر للبتروكيماويات». وتمتلك كل من شركتي «الف اكيتين» الفرنسية و«انيكيم» الايطالية ١٠٪.

على صعيد آخر، وعلى عكس التوقعات السابقة بهبوط تدريجي لانتاج قطر النفطي، تستعد الحكومة لزيادة انتاجها بتشغيل حقل جديد هو «حقل الريان» البحري الذي يتوقع ان ينتج ٣٥ الف برميل يومياً بدءاً من ايلول/ سبتمبر المقبل.

ويأتي تشغيل هذا الحقل في اطار تطوير ثلاثة حقول بترولية من ضمنها حقل «الريان» وحقلان آخران هما حقل «الشاهين» البحري الذي كان قد قفز انتاجه الى حوالي ٤٠ الف برميل يومياً أواخر سنة ١٩٩٥ وحقل «الخليج» البحري الذي ينتظر ان يبدأ انتاجه بمعدل حوالي ٢٠ الف برميل يومياً مع بداية سنة ١٩٩٧.

ويعني ذلك ان قطر سترفع انتاجها بمقدار ١٠٠ الف برميل يومياً من الزيت الخام قابلة للزيادة وتضاف الى انتاج قطر الذي عانى خلال السنوات الماضية مشاكل عديدة اهمها عدم التطوير فظل الانتاج يدور حول ٣٥٠ الف برميل يومياً.

وخلال السنوات الماضية التي انخفض فيها انتاج قطر بعد السبعينات من حوالي ٥٠٠ الف برميل يومياً الى حوالي ٣٥٠ الف يومياً، صاحب ذلك الانخفاض العديد من التقارير التي روجت بان بترول قطر سوف ينضب بعد فترة تتراوح ما بين خمسة عشر وعشرين سنة.

والاعلان عن بداية انتاج «حقل الريان» النفطي حوالي ٣٥ الف برميل، يعني ان انتاج النفط القطري سيعود مرة اخرى الى قمة الذروة التي بلغها في السبعينات وهي انتاج يومي قدره حوالي ٥٠٠ الف برميل يومياً ثم تزيد هذه الكمية الى اكثر من ٥٠٠ الف برميل يومياً مع بداية سنة ١٩٩٧. وكان وزير الطاقة والصناعة القطري قد اعلن في وقت سابق ان انتاج قطر من النفط سيصل مع نهاية القرن الحالي الى حوالي ٧٠٠ الف برميل يومياً او اكثر قليلاً، غير ان المؤشرات المتتالية والسريعة حول تطورات انتاج البترول القطري تؤكد ان الانتاج سوف يكون مع نهاية القرن اكثر من ذلك خاصة اذا استمرت الجهود المبذولة في زيادة الانتاج. وكانت الجهود القطرية قد تضاعفت على المستويين المحلي والخارجي وعلى الاخص منذ سنة ١٩٩٥ لزيادة احتياطي البلاد من النفط في البر والبحر وكذلك زيادة القدرة الانتاجية بهدف الوصول بهذه القدرة الى اكثر من ٧٠٠ الف برميل يومياً مع حلول سنة ٢٠٠٠.

وتم خلال سنة ١٩٩٥ وهذه السنة تطوير حقل «الشاهين» البحري وفق اتفاقية المشاركة مع «شركة ميرسك» النرويجية وتكللت هذه الجهود بالنجاح حيث بلغ انتاجه في شهر كانون الاول/ ديسمبر الماضي الى حوالي ٣٤ الف برميل يومياً من خمس آبار بينما كان انتاج هذا الحقل في سنة ١٩٩٤ لا يتعدى عشرة آلاف برميل فقط من ثلاث آبار.

وتم كذلك تطوير «حقل العد» الشرقي وفق اتفاقية المشاركة مع شركة «اوكسيد نتال» وبذلك ارتفع انتاج هذا الحقل الى ٧٠ الف برميل يومياً ايضاً في كانون الاول/ ديسمبر الماضي بينما كانت كمية انتاج هذا الحقل لا تتعدى ٢٠ الف برميل يومياً خلال شهر تشرين الاول/ اكتوبر من سنة ١٩٩٤.

ومازالت قطر تتطلع الى اسواق اوروبا لتسويق صادراتها من الغاز والانضمام الى موردبه التقليديين لاسواق اوروبا المتنامية التي ستحتاج الى استيراد كميات كبيرة من الغاز بعد سنة ٢٠٠٠ لتلبية الطلب المحلي.

الشيخ حمد بن خليفة

وكانت قطر، التي تملك ٥٠٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، بدأت بتنفيذ مشاريع بتكلفة عدة مليارات من الدولارات لاستغلال ثروتها الطبيعية من الهيدروكربونات. وتستورد اوروبا الغاز بشكل رئيسي من روسيا وهولندا والجزائر والنرويج. ويبدو ان قطر تنوي التفاهم مع بولندا التي ستحتاج الى كميات من الغاز بعد سنة ٢٠٠٠، لتصبح ميناء للغاز القطري للوصول الى الاسواق الاوروبية.

وقال مسؤولون في المؤسسة القطرية العامة للبترول ان من بين الاسواق الاوروبية التي تستهدفها المؤسسة اسواق فرنسا وايطاليا والمانيا وبريطانيا.

ووقعت شركة «الف اكيتين» الفرنسية مذكرة تفاهم مع «المؤسسة القطرية العامة للبترول» لشراء ٢,٥ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال لمدة ٢٥ سنة اعتباراً من ٢٠٠٣ كما اقترحت وزارة الطاقة الايطالية مد خط انابيب بين قطر واوروبا عبر الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط.

وتجري قطر مباحثات مع شركة «ونترشال» الالمانية التابعة لشركة «بي ايه اس اف» ومع شركة «بريتيش غاز» البريطانية. والشركتان ضمن كونسورتيوم دولي يرتبط مع المؤسسة القطرية العامة للبترول باتفاقية مشاركة في الانتاج لتشغيل حقل «الريان» النفطي البحري القطري الذي ينتظر البدء في تشغيله في آب/ اغسطس المقبل.

كما تسعى قطر لدخول اسواق اوروبا بعد ان حصلت على عقود لتوريد ٨,٤ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لشركات كورية جنوبية ويابانية. وستبدأ بتصدير اول دفعة من الغاز الطبيعي المسال سنوياً في كانون الثاني/ يناير المقبل.

وتجري السلطات القطرية المختصة مفاوضات مع شركات من الشرق الاقصى وقعت معها على خطابات نوايا لتزويدها بحوالي ١٣ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً.

ولكن في غياب اتفاقيات بيع ثابتة من شأنها ان توفر التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع باهظة التكلفة، تسعى الحكومة القطرية الى دخول اسواق اوروبا واستغلال احتياطياتها من حقل الشمال. وكان عبد الله بن حمد العطية، وزير الطاقة والبترول، قال في وقت سابق انه «من المتوقع ان يرتفع استهلاك اوروبا الغربية من الغاز الطبيعي من حوالي ٣٣٠ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٥ ما بين ٤٥٠ و٥٠٠ مليار متر مكعب سنة ٢٠١٠ فيما سيبقى انتاجها مستقراً عند ٢٤٠ مليار متر مكعب».

واضاف «يمثل ذلك مستوى الواردات المتوقع في الشرق الاقصى وهذا يفسر اهتمامنا الكبير باسواق اوروبا».

وابدى زيائن اوروبيون ترددا في توقيع اتفاقيات شراء مع قطر نظراً الى تكلفة الشحن المرتفعة للغاز المسال من الخليج الى اوروبا.

تونس

٤٠٠ الف دولار لتمويل دراسة فرنسية لقطاع المناجم

تونس الثالثة بين المصدرين وتريد تأهيل أكبر حوض للفوسفات

● من المتوقع في خواتيم هذا الصيف، ان يكون مكتب دراسات فرنسي قد استكمل دراسة كان بدأها في نيسان/ ابريل الماضي لتأهيل حوض مناجم الفوسفات في محافظة «قفصة» الجنوبية.

وقدرت كلفة الدراسة، التي يمولها «الاتحاد الاوروبي» بنحو ٤٠٠ الف دولار وستدمج نتائجها في خطة التنمية التاسعة (١٩٩٧-٢٠٠١).

ويؤمن القطاع المنجمي - الذي يعتبر العمود الفقري لاقتصاد المحافظة ٨ الاف فرصة عمل وكان يشغل ١٥ الف شخص قبل اعادة هيكلة مناجم الفوسفات في اواخر الثمانينات.

وستركز الدراسة على تنويع النشاط الاقتصادي والبحث عن بدل للفوسفات الذي دخل مرحلة كساد بسبب تراجع المنتوج المحلي وتقلب اسعار الفوسفات في الاسواق العالمية.

ما يأمله التوانسة هو ان يقوم القطاع الخاص بدور رئيسي في تنشيط الاستثمار في المنطقة وتنويع مجالاته خصوصاً تطوير الاستثمار الزراعي. وكان انتاج تونس من الفوسفات سجل تحسناً طفيفاً السنة الماضية.

واستمر انتعاش صادرات تونس من الفوسفات للسنة الثانية على التوالي، الامر الذي اتاح «للشركة الوطنية للفوسفات» الوصول الى التوازن للمرة الاولى منذ الثمانينات.

ويتوقع ان تتجاوز كميات الفوسفات المصدرة من «ميناء صفاقس» (٢٥٠ كيلومتراً جنوب العاصمة تونس) خلال السنة الجارية حجم الصادرات في السنة الماضية الذي كان نحو ١,٣ مليون طن من الاسمدة ومشتقات الفوسفات، وقدر عدد البواخر التي تنقل الفوسفات بمائة باخرة في السنة. ويعتبر «ميناء صفاقس» الذي يضم مخازن سعتها ٢٠٠ الف طن الميناء الرئيسي لتصدير الفوسفات منذ مطلع القرن.

وتأتي تونس في المرتبة الثالثة عالمياً بين مصدري الفوسفات، الا ان «الشركة الوطنية للفوسفات» التي تأسست قبل ١٠٠ سنة مرت بصعوبات كبيرة منذ اواخر الثمانينات، بسبب ركود المبيعات العالمية والازمات الاقتصادية التي شهدتها دول اوروبا الشرقية منذ انهيار «الاتحاد السوفياتي» السابق، الذي شكل اهم زبون للفوسفات التونسي.

وبعد انتعاش الاسعار في الاسواق العالمية استطاعت الشركة التونسية تحقيق مبيعات بلغت ٢٨٥ مليون دولار السنة الماضية.

ويتوقع الخبراء ان يستمر الانتعاش حتى سنة ١٩٩٨ بعد زيادة ارتفاع سعر الطن بنحو خمسة دولارات وتوقيع تونس صفقات مع زبائن جدد مما سيتيح للمحافظة على توازن الشركة في السنة الجارية وتحقيق مزيد من الفوائد.

واستطاعت تونس تحسين نوعية الانتاج المحلي من الفوسفات بعد شراء تجهيزات تكنولوجية متطورة وادخلت وسائل عمل متقدمة الى ورشاتها.

الا ان التونسيين يشكون باستمرار هذا الانتعاش مطلع العقد المقبل، ويخططون لاستبدال انتاج الفوسفات بنشاطات اقتصادية اخرى، على ان يتم التحول في شكل تدريجي ويتزامن مع بدء التراجع المتوقع لانتاج المناجم سنة ١٩٩٨.

المغرب

«بونيس ايريس» تزيد وارداتها من الفوسفات المغربي الى ٤٠ ألف طن

● اكدت مصادر على رفعة من المستوى، ان الارجنتين ستزيد وارداتها من الفوسفات المغربي الى ٤٠ الف طن سنوياً في اطار سلسلة من الاتفاقيات التجارية الجديدة. لان القطاع الزراعي في الارجنتين يحتاج الى استيراد كميات كبيرة من الاسمدة.

وبلغت القيمة الاجمالية لشحنات «شركة المكتب الشريفي للفوسفات» من الفوسفات والمنتوجات الفرعية في سنة ١٩٩٥ وبصفة اساسية لآسيا عشرة مليارات درهم (١,١٥ مليار دولار) تمثل نحو ٣٠٪ من الصادرات المغربية.

والجدير ذكره في هذا المقام، ان الارجنتين عضو في سوق «ميركوسور» لدول اميركا اللاتينية التي تضم ايضاً البرازيل واوروغواي وباراغواي. وتبذل بونيس ايريس قصارى جهدها لتحسين التجارة بين شمال افريقيا ودول سوق «ميركوسور».

وقد وقعت الحكومتان المغربية والارجنتينية اتفاقات لتعزيز الاستثمارات الثنائية و التعاون في مجالات العلوم البيطرية ومصايد الاسماك. وقال مسؤولون مغاربة ان البلدين «سيعلنان قريباً سلسلة من الاتفاقات المهمة الاخرى التي وقعت في الرباط».

وكان الرئيس الارجنتيني كارلوس منعم، زار المغرب في الشهر الماضي، هي الاولى التي يقوم بها رئيس للارجنتين منذ اقامة العلاقات الديبلوماسية بين الرباط وبونيس ايريس قبل ٣٥ سنة. وكان رافق منعم كبار المسؤولين في حكومته، وبينهم وزير الخارجية وفريق من كبار رجال الاعمال والبنوك والصناعة. وبلغ حجم التجارة الثنائية ٤٧ مليون دولار في الفترة بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥. وكان يبلغ ٧٥,١ مليون دولار في سنة ١٩٩٤ عندما كانت الارجنتين الشريك التجاري الواحد والعشرين للمغرب.

اليمن
الايرادات ستغطي ٤٧ بالمائة من الموازنة العامة

ارتفاع احتياطيات النفط وأرباح الشركات ٣٢٢ مليون دولار سنة ١٩٩٥

● حسب مصادر اقتصادية في صنعاء، ان ايرادات البترول اليمنية سوف تغطي حوالي ٤٧٪ من الموازنة العامة للحكومة خلال السنة المالية والتجارية الحالية.

والتقديرات تشير الى ان ايرادات اليمن من البترول هذه السنة ستصل الى ٤٢ مليار ريال حوالي ٣٠٠ مليون دولار مقابل ٣١ مليار ريال (٢٢ مليون دولار) السنة الماضية.

وتدرس حكومة عبد العزيز عبد الغني حالياً عدداً من الاتفاقيات مع شركات بترول اجنبية لتطوير زيادة الانتاج، على الرغم من محاولتها تخفيف الاعتماد على البترول من خلال تطوير ايرادات البلاد غير النفطية وخصوصاً الزراعة وصيد الاسماك والسياحة.

من جهة ثانية، اكدت النتائج الاولية لعمليات التنقيب عن النفط والتوسع في المسوحات الاستكشافية في عدد من المناطق اليمنية وجود مخزون كبير من الاحتياطات النفطية يصل الى اكثر من ٤ مليارات برميل.

ورجحت مصادر اقتصادية يمنية ان يصل الانتاج النفطي مع نهاية هذه السنة الى نصف مليون برميل يومياً، وبناء على هذه المؤشرات الايجابية رفعت اليمن انتاجها اوائل هذه السنة من ٣٦٠ الف برميل يومياً الى ٣٩٠ الف برميل في اليوم الواحد.

وقرأنا في تقرير نشرته جريدة «الثورة»، ان عدة شركات عالمية تقدمت بعروض للاستثمار النفطي والحصول على مناطق امتياز جديدة في عدة اماكن وصل عددها الى ٣٨ شركة، وقال التقرير ان شركة «بريتش غاز» البريطانية تعتزم حفر اربع آبار في السواحل المحيطة بجزيرة سقطرى بعد ان قامت بعملية مسح ودراسة مشجعة.

واظهرت النتائج الاولية لعملية المسح الجيولوجي التي تقوم بها شركة «كندیان اوكسيدنتال» في قرية «تبالة» ظهور مؤشرات جيدة تفيد بوجود كميات مناسبة من النفط الخام. وكانت شركة «توتال» الفرنسية اعلنت في آب/ اغسطس الماضي عن اكتشاف نفطي جديد في بئر «وادي تربية».

واكد التقرير ان عائدات اليمن من تصدير النفط تقدر بـ ٧٥٠ مليون دولار سنوياً، وفي اطار تركيز حكومة عبد العزيز عبد الغني على الاستثمار النفطي وتطوير منشآته، يمضي العمل حالياً في تجديد مصفاة عدن لتكرير النفط التي انشئت في الخمسينات وانخفض انتاجها اليومي من ١٥٠ الف برميل الى ٧٠ الفاً في الفترة الماضية.

وما يجدر ذكره، ان الحكومة اليمنية وقعت مع ايران مؤخراً اتفاقاً يقضي بتكرير جزء من النفط الخام الايراني في مصفاة عدن.

على صعيد آخر جاء في «كتاب الاحصاء السنوي»، الذي يصدره «الجهاز المركزي للاحصاء» ان قيمة النفط الخام اليمني سنة ١٩٩٥ بلغت ١٦٢٣,٨ مليون دولار بزيادة قدرها ١١ مليون دولار على سنة ١٩٩٤ حصلت الحكومة اليمنية منها على ٧٧٧,٥ مليون دولار وكان نصيب الشركات النفطية ٨٤٦,٣ مليون دولار.

أما ارباح شركات النفط السنة الماضية فقد بلغت ٣٢٢,٢ مليون دولار وبلغت نفقاتها الخارجية ١٩٣,١ مليون دولار.

ولم تشهد سنة ١٩٩٥ تحصيل رسوم توقيع اتفاقات نفطية جديدة التي بلغت سنة ١٩٩٣ نحو ٢٦,٦ مليون دولار وسنة ١٩٩١ نحو ١١١,٥ مليون دولار.

ويقدر انتاج اليمن من النفط بنحو ٣٧٠ الف برميل يومياً سترتفع الى ٤٠٠ الف برميل نهاية السنة الجارية بعد تشغيل الحقول الهامشية في شرق «شبوة».

ويصدر اليمن ٧٥ الف برميل يومياً من خام المسيلة و٣٥ الف برميل من خام «مأرب» الخفيف ويذهب نحو ٦٥ الف برميل للاستهلاك المحلي ويكرر الباقي في مصفاة عدن.

من جانب آخر، توقعت مصادر نفطية تطرح الحكومة عطاء دولياً لتنفيذ المرحلة الاولى من مشروع الغاز الطبيعي المسيل قبل نهاية السنة. وقالت المصادر ان دراسة الجدوى اكتملت للمشروع بكلفة ٢,٦ مليار دولار في المرحلة الاولى، ويشمل مد انبوب بطول ٣٨٠ كلم من حقل مأرب الى ميناء بلحاف على بحر العرب، واقامة محطة لتسييل الغاز ومرفأ للتصدير، وتقدر الكلفة الاجمالية لمشروع الغاز بنحو ٥ مليارات دولار وسيصدر اليمن ٥,٥ مليون طن سنوياً من الغاز المسيل سنة ٢٠٠١.

باكستان
لأن انتاجها لا يفي بحاجتها

بوتو تريد «غاز» الجيران وتختلف مع قطر وايران على الاسعار

● بين الملفات العديدة على طاولة بنظير بوتو، رئيسة الحكومة الباكستانية، ملف يتضمن مشكلة ضخ الغاز الطبيعي عن طريق خطوط انابيب من ايران وقطر وتركمنستان. فباكستان التي تفتقر الى مصادر الطاقة لما تزل تأمل في استيراد حاجتها من الغاز الطبيعي من جيرانها، غير ان مشروعات خطوط الانابيب لاتزال متعطلة بسبب امور تتعلق بالتسعير والسياسة. وبانتظار ذلك فإن باكستان تستهلك كل ما تنتجه، وما تنتجه بالكاد يكفي، فالطلب على الغاز الطبيعي بلغ الان ١,٦ مليار قدم مكعب يومياً مقابل الانتاج الذي يتراوح بين ١,٣ و١,٤ مليار، ومن المتوقع ان يرتفع الطلب الى ما بين ٤,٥ وخمسة مليارات بحلول سنة ٢٠٠٠. وحاولت حكومة بنظير بوتو اجتذاب مستثمرين اجانب من خلال اجراءات تشجيعية في مجال الطاقة كشفت عنها في آذار/ مارس سنة ١٩٩٤.

وهذه «الاجراءات التشجيعية» اجتذبت بالفعل نحو ٦٠٠ مليون دولار من الاستثمارات ووسعت نطاق المنطقة التي يجري التنقيب فيها الى سبعة امثال حجمها السابق. فهناك ٢٦ شركة عالمية تعمل الان في باكستان وهو اكثر من ضعف عددها قبل اتخاذ الاجراءات الجديدة.

وكانت خطط ضخ الغاز الطبيعي عن طريق خطوط انابيب من ايران وقطر وتركمانستان تعطلت لسنوات عدة. فالعقوبات الاميركية المفروضة على ايران من جهة والصعوبات «القانونية» في ايران من جهة ثانية اعاقتها الشركات الاجنبية من الاستثمار في تطوير حقل «غاز فارس» الجنوبي الضخم او ربطه بخط انابيب يصل الى الحدود الباكستانية.

يقول المطلعون ان طهران تبحث حلاً بديلاً الان وافقت عليه حكومتها يتعلق بتصدير الغاز من حقول اقرب للحدود لتصل الى خط انابيب تعتزم باكستان اقامته. وبصرف النظر عن هذه العقبات تبقى هناك مشكلة التسعير ايضاً. فايران تتوقع سعراً اعلى مما يمكننا في باكستان دفعه.

وكانت الحكومة الباكستانية ابلغت موردين محتملين انها ستدفع ٩٠٪ كحد اقصى من السعر العالمي لزيت الوقود الذي يحتوي على نسبة اعلى من الكبريت الذي سيحل الغاز المستورد محله.

ومشكلات التسعير كما المناقشات حول مسار خط الانابيب اعاقت استيراد الغاز من قطر. فالخلافات على الاسعار شملت الحكومة القطرية ايضاً و معها كونسورتيوم وقعت باكستان معه مذكرة تفاهم.

وفيما يتعلق بتركمانستان حيث تدير شركة «انوكال» الاميركية مشروع خط الانابيب فان العقبة الرئيسية هي الاضطرابات السياسية في افغانستان التي تمزقها الصراعات والتي يمر فيها اي خط للانابيب يمكن ان يأتي من تركمانستان.

ابوظبي

١,٨ مليار دولار «لمصفاة الرويس»

● بعد اشهر طويلة من الدراسات والمخططات والتصاميم والمشاورات قام بها عدد من الخبراء، يبدو ان مشروع «مصفاة الرويس»، قد اصبح جاهزاً للانتقال من مرحلة الاعداد النظري والتصميم الى مرحلة التنفيذ.

وكان الدليل على ذلك، دعوة الشركات الاجنبية لتقديم عروض اولية لوحدة تجميع مكثفات في المصفاة.

وتعتبر وحدة المكثفات اول عمل رئيسي يطرح على المقاولين في مشروع «مصفاة الرويس» الذي يهدف الى تعزيز منتوجات التصدير من ١٣٥ الف برميل يوميا بمضاعفة الطاقة الانتاجية وتحديث وحدات الانتاج.

وحسب الدراسات الموضوعة للمشروع، فانه من المقرر ان ينتهي العمل به سنة ٢٠٠٠ بتكلفة ١,٨ مليار دولار تتحملها «شركة بترول ابوظبي الوطنية» (ادنوك).

ويجمع الخبراء على ان الامارة باتت بحاجة الى شبكة تجميع المكثفات لتعزيز انتاجها من الخام الخفيف.

وكانت مصادر على رفعة في المستوى في «شركة بترول ابوظبي الوطنية» (ادنوك) ذكرت ان الشركة حصلت على عروض اولية من شركات مختارة لتقويمها قبل مرحلة التأهيل المسبق وطرح عقد اعمال الهندسة والامداد والبناء للوحدة.

وقالت المصادر ذاتها، انه تم استلام العروض وعملية تقويمها جارية.

ومن غير المعروف متى ستوجه «ادنوك» الدعوة للشركات لتقديم عروض لعقود الهندسة والامداد والبناء على الرغم من ان التوقعات تشير الى انها ستمنح العقد بحلول الربع الرابع من هذه السنة.

وتقدر قيمة وحدة جمع المكثفات بحوالي ١٠٠ مليون دولار ولكن هذه القيمة قد تتغير تبعاً للتصميم الذي يقع عليه الاختيار.

وكانت «شركة بترول ابوظبي الوطنية» اعلنت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ انها تريد وحدة تقطير مكثفات بطاقة ١٣٠ الف برميل يومياً في اطار خطة عامة لتوسعة وتطوير مصفاة الرويس.

وتخطط الشركة لتشغيل الوحدة بحلول سنة ١٩٩٨. ومنحت عقد ادارة اعمال الهندسة والتصميم «لمصفاة الرويس» لشركة «فوستر ويلر» الاميركية وتقوم «فوستر ويلر» بدراسة العروض الاولية لوحدة جمع المكثفات في كاليفورنيا في الولايات المتحدة.

تقارير
في تقرير «وكالة الطاقة الدولية» الشهري

الانتاج خارج «أوبيك» يزيد ٦٨٠ الف برميل يومياً!

● قرأنا في تقرير «وكالة الطاقة الدولية» الصادر في باريس هذا الشهر ان انتاج «منظمة الدول المصدرة للنفط» (اوبيك) ارتفع بمقدار متواضع بلغ ٤٠ الف برميل يومياً الى ٢٥,٦٥ مليون برميل في حزيران/ يونيو الماضي.

وفي تقرير الوكالة ايضاً ان المعروض السعودي زاد ٦٠ الف برميل في اليوم.

وبلغ انتاج السعودية ٨,٠٩ مليون برميل في اليوم في حزيران/ يونيو الماضي.

واشار التقرير الى ان فنزويلا والكويت رفعتا انتاجهما بمقدار عشرة آلاف برميل في اليوم الى ٢,٩٥ مليون و٢,٠٢ مليون على التوالي.

وكانت «اوبيك» وضعت حداً أقصى للانتاج بلغ ٢٥,٠٣٣ مليون برميل في اليوم في النصف الثاني من هذه السنة، في اجتماعها الاخير الذي عقد في حزيران/ يونيو الماضي في العاصمة النمساوية فيينا، بما في ذلك تحديد كمية اضافية للعراق بلغت ٨٠٠ الف برميل في اليوم.

اما الكميات التي وردها اعضاء اوبيك الاحد عشر فقد بلغت اجمالاً ٢٨,٢٣ مليون برميل في اليوم بالقياس الى ٢٨,١٩ مليون في ايار/ مايو الماضي.

اما اعضاء «اوبيك» الذين خفضوا انتاجهم في حزيران/ يونيو الماضي، هم: ايران ودولة الامارات العربية المتحدة والجزائر.

وبالنسبة الى انتاج النفط على المستوى العالمي جاء في تقرير «وكالة الطاقة الدولية» انه زاد بشدة في الشهر الماضي مع بدء تشغيل حقول جديدة في اسيا وافريقيا وبعد رفع قيود على الامدادات من بحر الشمال في ايار/ مايو الماضي.

واشار التقرير الى ان الانتاج العالمي زاد بمقدار ٦٨٠ الف برميل يومياً منذ ايار/ مايو الماضي ليصل الى ٧٢,٩ مليون برميل يومياً.

وزاد الانتاج من الدول غير الاعضاء في «اوبيك» بواقع ٦٣٠ الف برميل يومياً الى ٤٣,٨٥ مليون برميل في اليوم.

وقالت «وكالة الطاقة الدولية» في تقريرها ايضاً:

«كانت اكبر عوامل اسهمت في نمو الامدادات من الدول غير الاعضاء في «اوبيك» زيادة الانتاج النرويجي بعد اضراب العاملين في قطاع النفط في ايار/ مايو الماضي، وخلو الشهر من الاحداث نسبياً في الاسكا، وزيادة انتاج الوقود للخلق وتشغيل حقول جديدة في افريقيا وآسيا».

وعدلت الوكالة بالنقصان بعض توقعاتها لامدادات النفط من دول غير اعضاء في «اوبيك» خلال بقية السنة لكنها قالت ان «النمو المتوقع في الامدادات من خارج «أوبيك» في النصف الثاني من السنة مازال قوياً».

ويتوقع ان يزيد اجمالي الامدادات من خارج «اوبيك» ١,٦ مليون برميل يومياً خلال السنة ليصل الى ٤٤,١ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٩٧.

وتوقع خبراء «وكالة الطاقة الدولية» في تقريرهم ان يزيد الطلب العالمي على النفط بواقع ١٠٠ الف برميل يومياً عما توقعته في تقريرها الشهري السابق ليصل الى ٧١,٧ مليون برميل يومياً.

وعدلوا ايضاً بالزيادة توقعاتهم للطلب على امدادات «اوبيك» من النفط الخام آخذين في الاعتبار التغييرات الموسمية في المخزونات خلال بقية العام.

وتوقع التقرير ان يبلغ الطلب على نفط «أوبيك» في الربع الثالث من السنة ٢٣,٨ مليون برميل يومياً بزيادة ٢٠٠ الف برميل في اليوم كما من المتوقع ان يبلغ الطلب في الربع الاخير ٢٥,٣ مليون برميل في اليوم بزيادة ١٠٠ الف برميل.

وبالنسبة الى متوسط الطلب على نفط «اوبيك» خلال السنة بأكملها عدلت الوكالة توقعاتها الى ٢٤,٩ مليون برميل بزيادة قدرها ١٠٠ الف برميل في اليوم.

وفيما يتعلق بالمخزونات لدى دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» زادت ١,٢ مليون برميل يومياً حتى نهاية الشهر الا ان مستوياتها اقل ٩٢ مليون برميل عنها في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٥.

غير ان الوكالة قالت ان مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي في أواخر ايار/ مايو الماضي كانت اقل بواقع ٣١ مليون برميل فقط عنها في نهاية سنة ١٩٩٥ وان العودة الى مستويات السنة السابقة تتطلب زيادة المخزونات بواقع ١٥٠ الف برميل يومياً خلال النصف الثاني من السنة.

على صعيد آخر، قال ريلوانو لقمان الامين العام لمنظمة «اوبيك» انه يتوقع ان تبقى اسعار النفط مستقرة في الاشهر المقبلة لكنه امتنع عن التكهن بالموعد الذي قد تستأنف فيه صادرات النفط العراقية.

وقال لقمان اثناء استراحة في اجتماع على مستوى عال لزعماء من وسط وشرق اوروبا في سالزبورغ بالنمسا في مطلع هذا الشهر، «فيما يتعلق بالعراق فاننا سيتعين علينا ان ننتظر لنرى ما سيحدث... اننا (اوبيك) فعلنا ما في وسعنا لضمان سعر مستقر (للنفط) والسعر مستقر».

وكانت الولايات المتحدة رفضت خطة قدمها العراق لتوزيع الاغذية والادوية بمقتضى اتفاق «النفط مقابل الغذاء» مبعدة شبح استئناف مبكر لصادرات النفط العراقية وهو ما ادى الى ارتفاع الاسعار في اسواق النفط العالمية.

وكان العراق وقع والامم المتحدة في العشرين من ايار/ مايو الماضي وقع العراق والامم المتحدة اتفاقاً يسمح لبغداد ببيع نفط قيمته ماليارا دولار على مدى ستة اشهر لشراء امدادات من الاغذية والادوية.

16 Issue 10 . Vol. 3.July 1996

Al-Mizan

١٦ العدد العاشر - المجلد الثالث - تموز / يوليو ١٩٩٦

بروفيل

المـــزنـــوق...

● يجد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات نفسه، بعد انتخاب بنيامين نتانياهو رئيساً للحكومة الاسرائيلية، مزنوقاً بين شاقوفين، الضغط الفلسطيني من الداخل والضغط الاسرائيلي من الخارج. وهذا موقف لا يحسد عليه بعدما قطع شوطاً كبيراً في اتجاه هدفه الأصلي وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ووجه الصعوبة الأساسي في هذا الموقف المستحيل، انه بعد مسلسل التنازلات الكبيرة في الأهداف المعلنة للحركة الفلسطينية منذ قيام «فتح» وتوليها مسؤولية منظمة التحرير، لم يعد ممكناً إعطاء اليهود تنازلات جديدة من غير تفريط نهائي بالمدار الأخير المقبول.

وبمراجعة تاريخية للتنازلات الفلسطينية، من هدف التحرير الكامل لفلسطين، إلى هدف «الدولة الديموقراطية العلمانية في فلسطين بكاملها التي تتسع لليهود والمسيحيين والمسلمين»، إلى «السلطة الوطنية على أي أرض يزول عنها الاحتلال»، إلى «الدولة الفلسطينية المستقلة»، يتبين أن الانعطاف عن هذا الهدف الأخير كما يتوخى نتانياهو لن يكون سهلاً أو حتى ممكناً من غير مضاعفات تصيب الزعيم الفلسطيني أولاً في دائرته.

فالمطلب الاسرائيلي من عرفات هو أن يكون مجرد شرطي لحراسة أمن الدولة اليهودية ليس إلا. وبعد الزيارة الأولى التي قام بها نتانياهو إلى الولايات المتحدة الأميركية بصفته رئيساً للحكومة الاسرائيلية، والموقف الخائر المتلعثم الذي ظهر على الرئيس الأميركي بيل كلينتون أثناء تلك الزيارة، يبدو من المتعذر الآن أن تنجح المساعي الفلسطينية والعربية لزحزحة أميركا عن تأييدها الكلي للدولة اليهودية.

ومع أنه بدا في المرحلة السابقة من عملية السلام أن الفلسطينيين أصابوا شيئاً من النجاح في تعديل الموقف الأميركي، إلا أن ذلك لم يصمد عند تعرضه لاختبارات حاسمة من قبل إسرائيل واليهودية الأميركية الليكودية الهوى. وقد كان ذلك معروفاً وموصوفاً من قبل عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد. ففي الكتاب الذي وضعته الصحافية والكاتبة البريطانية المعروفة هيلينا كوبان، زوجة وليام كوانت المسؤول الأميركي السابق في مجلس الأمن القومي، بعنوان «المنظمة تحت المجهر»، وهو الكتاب الذي نشرته بالعربية دار «هاي لايت» لصاحبها الزميل فؤاد مطر بالتعاون مع جامعة كامبريدج في مطلع الثمانينات في أعقاب الخروج الفلسطيني من لبنان، وصفت كوبان الموقف الأميركي إزاء الفلسطينيين بأنه « العقبة الكأداء التي لا تتزحزح».

إن الموقف الصعب في المجال الضيق الذي يواجهه عرفات في الظروف المستجدة، ينطوي على خيارين متناقضين أحلاهما مر. وهذان الخياران المتناقضان هما أن يكسب الدعم الفلسطيني القوي بغير تحفظ وأن يكسب ثقة الاسرائيليين في وقت واحد. لكن كسب الدعم الفلسطيني القوي من شأنه أن يثير حفيظة الاسرائيليين ضده، ومماشاة المطالب الاسرائيلية تؤدي قطعاً إلى تضاؤل الدعم الفلسطيني لمواقفه، وخصوصاً إذا عكف على ممارسات قمعية لشعبه إرضاءً للسلطات الاسرائيلية كما هو متهم الآن من قبل المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

لكن مسيرة عرفات الطويلة منذ إطلاق الرصاصة الأولى في الفاتح من كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، بكل ما فيها من صعود وهبوط، تنبىء بأنه يملك في كمه دائماً أوراقاً خفية يلعبها في اللحظة الأخيرة. غير أن هذه الأوراق الخفية آخذة في التناقص ومعرضة للتناقص، وخصوصاً إزاء العقبة الأميركية التي لا تتزحزح في تناقضها مع الأهداف الاستراتيجية لدولة إسرائيل حتى ولو على حساب المصالح الحيوية للولايات المتحدة ذاتها.

ويبقى أن إسرائيل، أياً كانت طبيعة الحكم فيها، ما زالت بحاجة إلى دور ياسر عرفات لأنها تخشى أن يكون من بعده الطوفان الذي يمكن أن تغرق فيه. وهذا يعرفه عرفات جيداً، وقد يكون أقوى وأفعل ورقة في كمه. لكن إسرائيل أيضاً تفكر في بدائل لا تقل قدرة على ضبط الفلسطينيين من رئيسهم (راجع الصفحة الأولى من هذا العدد). وهذا قد يعني تالياً نقل إمكانية التوتر والاضطراب من الداخل إلى الدول المجاورة فتقع إسرائيل من جديد في المطب الذي وقعت فيه سابقاً والذي أدى بدوره إلى قبولها، ولو على مضض، بالتسوية مع عرفات بعد مؤتمر مدريد.

ولا ننسى أن هذا الوضع هو الذي حمل حكومات الدول المجاورة على القبول، ولو على مضض أيضاً، باستقلالية القرار الفلسطيني التي حرص عرفات على التمسك بها في كل الظروف سهلها وصعبها. وهنا تبدو المفارقة الصعبة بأوضح ملامحها، لأنه من غير المعقول أو المنطقي أن يتمسك عرفات باستقلالية القرار الفلسطيني في وجه الدول العربية ويتخلى عنها في وجه إسرائيل!

أما العودة إلى المدار السابق لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، أي إلى إعادة طرح فكرة الدولة الديموقراطية العلمانية في كامل فلسطين، فإنها هي الأخرى تبدو مستحيلة لأنها تغفل حقيقة أساسية وهي أن الهدف الاسرائيلي هو إقامة دولة يهودية لا دولة ديموقراطية علمانية، كما أعلن الوزير شارون يوماً!

وإذا كان من السابق لأوانه القول بأن ياسر عرفات قد صام طويلاً ليفطر على بصلة، فإنه من المؤكد أن وجبته لن تكون دسمة كما يشتهي!

الضيف

عبد العزيز الصقر يخلي مكانه في الغرفة العربية - البريطانية لعبد الرزاق الزيد

الوجه الصبوح في دولة آل الصباح

● الاحتفال التكريمي الذي اقامته غرفة التجارة العربية - البريطانية في فندق «كلاريدج» اللندني الفخم لرئيس الجانب العربي في الغرفة عبد العزيز الصقر، بمناسبة تخليه عن منصبه فيها، بحضور رئيس الغرفة المتقاعد السير ريتشارد بيومونت ورئيسها الجديد اللورد برايور وامينها العام عبد الكريم المدرس، من المناسبات العربية المشهودة للمكانة الرفيعة التي يحتلها الصقر في بلاده الكويت وفي الدول العربية وبقية العالم والناظر إلى عبد العزيز الصقر وهو منقول على كراجة بسبب عملية جراحية في ركبتيه، يترايى له انه يمثل التاريخ العربي ذاته منقولاً على كراجة!

ذلك أن الصقر المعروف بنزعته القومية العربية التي لم تفت منها النكسات المتعددة، وباتجاهاته الديموقراطية الثابتة، يمثل الوجه الحقيقي للكويت، وجهها المشرق الصبوح المطل فوق الضفائن والأحقاد التي نفثها الحكام وأصحاب المطامع والمصالح الضيقة في الكويت وفي الدول المجاورة إنه بشكل من الأشكال الأمير الآخر للكويت.

وان يخلي عبد العزيز الصقر مكانه في غرفة التجارة العربية البريطانية في لندن لمواطنه الكويتي عبد الرزاق خالد الزيد، بعد مأثرة أخرى من مآثره الكثيرة قد لا تكون الأخيرة في عمره المديد. ويمكن القول ان الزيد هو خير خلف لخير سلف.

فهو من قدامى القوميين العرب الذين أسهموا في إعطاء الكويت نبضها المميز وبريقها العروبي قبل أن تصاب بالتوتر العصبي نتيجة للاغتصاب العراقي ونيله المدمرة للافكار والتوجهات والنفوس والمصالح الحيوية في الأمة العربية كافة.

وليس ادل على وجه الكويت الصبوح هذا من الكلمة التي القاها الصقر في المؤتمر الشعبي الكويتي المنعقد في مدينة جدة السعودية في خريف ١٩٩٠ اثناء الاحتلال العراقي بحضور أمير الكويت وكبار شيوخ ال الصباح عندما قال منبهاً: «إن العروبة أصلنا، وهي قدرنا الذي لا نريد ولا نستطيع منه فكاكاً، والذين يأخذون بعض الشعوب العربية بجريرة المستولين على السلطة فيها، يتناسون أن بين هذه الشعوب وزعاماتها هوة سحيقة وشرخاً وسيعاً».

وفي جميع خطبه المجموعة في كتاب «قطاف النخيل» لا تغيب هذه الأفكار الثابتة لحظة واحدة في أي شأن سياسي واقتصادي، أو في شأن اجتماعي وإنساني.

من فكرة الوحدة الاقتصادية العربية إلى فكرة الخصخصة، ومن الحياة الديموقراطية والتشريعية إلى التجارة الدولية والمنظمات العالمية. وهذه الخطب جميعها تنبىء بسعة إدراك الصقر لشؤون وقضايا العالم المعاصر ومتابعته الدؤوبة لها، وبدى تجدد أفكاره ووضوحها على الرغم من تقدمه في السن وكثرة أشغاله وانهماكاته سواء في غرفة تجارة وصناعة الكويت أو في البنك الوطني أكبر بنوك الكويت وأسلمها (راجع العدد الماضي من «الميزان» بعنوان «البنك الوطني في كفة والبنوك الكويتية مجتمعة في كفة»)، أو في بقية أعماله الكثيرة والمتنوعة.

ولا يسع أي عربي في اي مكان إلا أن يتساءل مع عبد العزيز الصقر وهو يقول: « ما فائدة التنمية والاستثمار في وطن تمزق التجزئة أوصاله، وتشد الفرقة أغلاله، ويفرغ التناحر عقيدته، وتلغي الأحقاد شخصيته؟ ما فائدة التنمية والاستثمار في وطن مستباح الأرض والعرض، مستباح الماء والسماء، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، وفي شعب مهدور الدم رجالاً ونساء، شيباً واطفالاً؟ وما الفرق - والحال هذه - أن يزداد إنتاجنا الزراعي أو ينقص، أن يرتفع سعر النفط أو ينخفض، أن تدور عجلة صناعتنا أو تتوقف، طالما انه لم تبق للأرض العربية حرمة، ولم تبق للدم العربي قيمة؟ فمن لن يموت منا جوعاً سيموت ذبحاً، ومن لم يقض فقراً سيباد قصفاً، ومن يبقى بعد هذا وذاك.. سيسقط قهراً»!

وفي كل مواقفه السابقة واللاحقة لم ينس عبد العزيز الصقر لبنان ومحنته المستمرة، ولا هو نسي العراق ومأساة أهله. وقد قلنا لعبد الكريم المدرس في حفلة تكريم الصقر، إنه بهذا التكريم قد حقق المصالحة الوجدانية بين العراقيين والكويتيين متمماً على قدر ما تسمح الظروف ما عجزت عنه الجامعة العربية، وما يتمناه جميع المخلصين لمصالح شعوبهم الحقيقية.

أما «السلام الكئيب» الجاري الآن بين الدول العربية وإسرائيل، فإن العبارة التي وصفه بها تغني عن أي كلام فيها!

الناس

أرفع وسام باريسي لعثمان العائدي

● يتوالى التكريم الدولي لرجل الأعمال السوري المعروف الدكتور عثمان العائدي، فبعد تقليده مدالية الأمم المتحدة الممنوحة له من الأمين العام للمنظمة الدولية الدكتور بطرس بطرس غالي و قدمها له في باريس السيد سمير صنبر مساعد الأمين العام للشؤون الإعلامية، قلده عمدة مدينة باريس جان تيبيري أرفع أوسمة المدينة في حفل استقبال خاص أقيم في القصر البلدي (هوتيل دو فيل) حضره عدد من السفراء العرب والأجانب، وجمهور من الصحافيين والمصرفيين ورجال الأعمال العرب والفرنسيين.

وألقى عمدة باريس كلمة في الحفل أشاد فيها بالدور المميز الذي لعبه العائدي في توثيق وتوطيد العلاقات العربية الفرنسية، واصفاً رجل الأعمال السوري بأنه «سفير لفرنسا في العالم العربي وسفير للعالم العربي في فرنسا».

ونوه تيبيري بشكل خاص بالدور المميز للعائدي في تسويق سوريا سياحياً، مشيراً إلى مساهمته في إقامة «معرض سوريا ذاكرة الحضارات» الذي عقد في العاصمة الفرنسية، وتمنى عليه متابعة دوره الأساسي في تعزيز العلاقات السورية الفرنسية والعربية الفرنسية.

وفي الكلمة التي رد بها العائدي على كلمة عمدة باريس ركز على الاستقرار الأمني والسياسي في سوريا وعلى مزايا الشعب السوري الذي وصفه بأنه «شعب مسالم ومضياف يرغب بأن يكون حوض البحر المتوسط منطقة سلام لجميع شعوبه مثلما كان ينادي الجنرال ديغول، هذا السلام العادل والشامل الذي يريده الرئيس حافظ الأسد والشعب السوري سلاماً يحترم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة». وقال العائدي: «إن فرنسا هي محرك الاتحاد الأوروبي لإدخاله في شراكة مع العالم العربي».

● في فندق «ارمينتاج» في مونتي كارلو يعقد مساء السبت في ٢٧ تموز/يوليو الجاري زفاف الأنسة تانيا كريمة رجل الأعمال الفلسطيني فتحي محمد القلا على حسين نجل السيد فريد خرينو. وسوف يقام للمدعوين الكثر الوافدين من الوطن ومن المهاجر الأوروبية حفل استقبال وعشاء كبير احتفاء بالمناسبة السعيدة.

AL-MIZAN ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الضرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road,Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM . PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738